المملكة المغربية



المجلس الأعلى للحسابات

تقرير حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2024

يونيو 2026

مداولة غرفة المشورة بالمجلس الأعلى للحسابات للمصادقة على التقرير المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2024

بناء على القانون رقم 62.99 المتعلق بمدونة المحاكم المالية، لاسيما أحكام المواد 22 و24 و93 منه؛

وتبعًا لإعداد مشروع التقرير المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2024، واعتماده من طرف لجنة البرامج والتقارير تحت رئاسة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات الأستاذة زينب العدوي؛

وبعد انعقاد اجتماع غرفة المشورة بتاريخ 10 يونيو 2026 قصد المداولة في مشروع التقرير المذكور؛

وبعد المناقشة والتداول، صادقت الغرفة المذكورة على التقرير المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2024.

وكانت الهيئة مكونة كما يلي:

- ذة. زينب العدوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، رئيسا؛
- ذ. حسن النمراني، المنسق العام لأعمال المحاكم المالية بالنيابة، عضوا؛
- ذ. عبد الوهاب قادري، رئيس الغرفة الأولى، المكلفة بقطاعات السيادة والإدارة، عضوا؛
- ذ. ياسين الناصري بن الصغير، رئيس الغرفة الثانية، المكلفة بقطاعات الاقتصاد والمالية، عضوا؛
- ذ. سعيد لمرابطي، رئيس الغرفة الثالثة، المكلفة بقطاعات البنيات التحتية والطاقة، عضوا؛
- ذ. محمد دير، رئيس الغرفة الرابعة، المكلفة بالقطاعات الإنتاجية، عضوا؛
- ذ. رشيد اسماعيلي علوي، رئيس الغرفة الخامسة، المكلفة بالقطاعات الاجتماعية، عضوا؛
- ذة. فاطمة بوزوغ، رئيسة غرفة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، عضوا؛
- ذ. أحمد أمساس، رئيس غرفة استئناف أحكام المجالس الجهوية للحسابات، عضوا؛
- ذ. مصطفى أيت بلق، أقدم مستشار بالغرفة الأولى، عضوا؛
- ذ. إسماعيل لغباري، أقدم مستشار بالغرفة الثانية، عضوا؛
- ذ. عبد الهادي كربوش، أقدم مستشار بالغرفة الثالثة، عضوا؛
- ذ. عبد النور عفريط، أقدم مستشار بالغرفة الرابعة، عضوا؛
- ذ. عبد الله بومية، أقدم مستشار بالغرفة الخامسة، عضوا؛
- ذ. علي الطلحاوي، أقدم مستشار بغرفة التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية، عضوا؛
- ذ. محمد بلحسن، أقدم مستشار بغرفة التصريح الإجباري بالممتلكات، عضوا؛
- ذ. محمد أباية، أقدم مستشار بغرفة استئناف أحكام المجالس الجهوية للحسابات، عضوا.

وحرر بالرباط بتاريخ 10 يونيو 2026

توجيهات هامة

1. يعرض هذا التقرير نتائج تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2024، بالإضافة إلى بعض جوانب تدبير ميزانية الدولة وتوصيات رامية إلى مواصلة تحسين تدبيرها.

ويشتمل هذا التقرير على باب خاص بالنتائج الإجمالية لتنفيذ قانون المالية برسم سنة 2024 بالإضافة إلى باب يعرض معطيات وتحليل تنفيذ الميزانية العامة للدولة بشقيها المتعلقين بالموارد والنفقات. كما يقدم بابا يتعلق بتغيير مخصصات الميزانية وبابين آخرين يقدمان تحليلا لكل من الحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة. وعلى غرار السنوات السابقة، ومند دخول ورش نجاعة الأداء حيز التنفيذ سنة 2018، يقدم التقرير بابا حول تنزيل هذا الورش بالإضافة إلى باب مخصص لتدبير المداخيل غير الجبائية كمحور مميز لتقرير سنة 2024.

2. تم إعداد هذا التقرير استنادا إلى المعطيات المدلى بها من طرف رئاسة الحكومة ووزارة الاقتصاد والمالية والخزينة العامة للمملكة. كما يتضمن هذا التقرير أجوبة وتعليقات وزارة الاقتصاد والمالية على صيغته التمهيدية التي تم الإدلاء بها في إطار المسطرة التواجهية.

يتم حذف بعض عناصر الإجابة إذا تم أخذها بالاعتبار في صياغة التقرير النهائي أو يتم إدراجها بتصرف حيث يتم الاحتفاظ بعناصرها التي تتعلق بتحليلات أو ملاحظات المجلس بطريقة مباشرة.

وقد اعتمدت التحليلات الواردة في هذا التقرير على مقارنة الإنجازات مع توقعات قانون المالية لسنة 2024 والتغييرات التي تطرأ عليها خلال السنة بالإضافة إلى مقارنة إنجازات سنة 2024 مع سنة 2023. وعند الاقتضاء، يتم بناء التحليل على فترة زمنية أطول من أجل رصد تطور بعض المؤشرات وذلك بهدف إعطاء نظرة أشمل على تطورها الزمني.

إن القراءة المتوازنة لخلاصات هذا التقرير من طرف مستعمليه، تقتضي أخذ العناصر الواردة في الأجوبة المتوصل بها بعين الاعتبار.

الفهرس

لائحة الجداول x
لائحة الرسوم البيانية xiii
أهم الخلاصات والتوصيات xv
تـقـديم 1
الإطار العام 1
التقدم في ورش التصديق على حسابات الدولة 2
التوجهات العامة وحصيلة تنفيذ قانون المالية لسنة 2024 4
I. النتائج الإجمالية لتنفيذ الميزانية 8
1. استمرار التقليص التدريجي لعجز الميزانية 9
2. استمرار انخفاض نسبة المديونية إلى الناتج الداخلي الإجمالي مقابل ارتفاع حجم دين الخزينة 11
II. تحليل مكونات الميزانية العامة 16
1. الموارد 17
1.1. استمرار المنحى التصاعدي للمداخيل الجبائية 17
2.1. ارتفاع المداخيل غير الجبائية دون احتساب التسديدات 23
3.1. استمرار تراجع تكلفة النفقات الجبائية 25
2. النفقات 29
1.2. نفقات التسيير 30
1.1.2. ارتفاع ملحوظ لنفقات الموظفين والأعوان 31
2.1.2. ارتفاع مستمر لنفقات المعدات والنفقات المختلفة 35
3.1.2. انخفاض نفقات فصل التكاليف المشتركة للتسيير مقارنة بسنة 2023 39
4.1.2. ارتفاع الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية 41
2.2. نـفقـات الاستثمار 43
1.2.2. تزايد اعتمادات الاستثمار المفتوحة 44
2.2.2. تراجع معدل تنفيذ نفقات الاستثمار 45
3.2.2. استقرار نسبة الاعتمادات المرحلة بشكل عام 48
4.2.2. ارتفاع أموال المساعدة مقارنة مع 2023 49
5.2.2. استمرار ارتفاع اعتمادات التكاليف المشتركة الخاصة بالاستثمار 50
6.2.2. تباين في مستويات تنفيذ اعتمادات بعض البرامج الميزانياتية 51
3.2. نـفقـات دين الخزينة 55
III. تغيير مخصصات الـمـيـزانـيـة 57
1. استقرار نسبة الاعتمادات المرحلة مقارنة بالسنة المالية 2023 57
2. ارتفاع ملحوظ لأموال المساعدة مقارنة بالسنة المالية 2023 61
3. ارتفاع ملحوظ في الاقتطاعات من النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية مقارنة بالسنة المالية 2023 62
4. تراجع حجم التحويلات مع استمرار تركّزها في قطاعات وزارية محدودة 64
5. تجاوز الاعتمادات في انخفاض مقارنة مع السنة السابقة 66
6. استمرار المنحنى التصاعدي لمبلغ الاعتمادات الملغاة 67
التوصيات 70
- تحسين توقعات المداخيل الجبائية وغير الجبائية 70
- دراسة إمكانية المراجعة التدريجية لسقف ترحيل اعتمادات الأداء المتعلقة بنفقات الاستثمار 70

- مواصلة تقييم النفقات الجبائية بصفة منتظمة، ومراجعة مدى جدوى الإبقاء على بعضها..... 70
- العمل على تعزيز القدرات التدبيرية للوحدات المعنية بإعداد الميزانيات القطاعية وبرمجتها وتتبع تنفيذها..... 70
IV. تحليل الحسابات الخصوصية للخزينة 71
1. أحكام قانون المالية برسم سنة 2024 المتعلقة بالحسابات الخصوصية للخزينة..... 73
2. ارتفاع نسبة تنفيذ مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة..... 76
3. تطور نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة مقارنة بسنة 2023..... 77
4. تحليل الحسابات المرصدة لأمور خصوصية..... 79
1.4. تجاوز مداخيل الحسابات المرصدة لأمور خصوصية للتوقعات المقررة في قانون المالية 79
2.4. تركز معظم النفقات في عدد محدود من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية..... 80
3.4. استمرار تراكم أرصدة مهمة على مستوى الحسابات المرصدة لأمور خصوصية 83
5. الرفع من أسقف تحملات الحسابات الخصوصية للخزينة بمبالغ مهمة..... 84
التوصيات 88
- إجراء تقييم شامل للحسابات المرصدة لأمور خصوصية..... 88
- العمل على تقليص عدد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية..... 88
V. مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 89
1. موارد ونفقات الاستغلال 91
1.1. تجاوز التقديرات النهائية لموارد الاستغلال التقديرات الأولية..... 91
2.1. تركز نفقات الاستغلال في بعض القطاعات مع معدلات تنفيذ متباينة..... 92
2. موارد ونفقات الاستثمار 93
1.2. تفاوت ملحوظ بين التوقعات الأولية والمداخيل المحققة لموارد الاستثمار..... 93
2.2. ضعف تنفيذ نفقات استثمار مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة..... 94
التوصيات 96
- مواكبة القطاعات الوزارية في تحسين دقة التوقعات المتعلقة بموارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة..... 96
- إنجاز الدراسة الرامية إلى تقييم جدوى تسقيف الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 96
- اتخاذ الإجراءات الضرورية لتنمية الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 96
VI. تنزيل ورش نجاعة الأداء 97
1. مجال تطبيق نجاعة الأداء 98
1.1. استقرار مستوى الاعتمادات الميزانياتية الخاضعة لمنهجية نجاعة الأداء..... 98
2.1. الحاجة لشمول منهجية نجاعة الأداء لكافة مكونات ميزانية الدولة..... 100
3.1. تطور مستمر على مستوى الإدلاء بتقارير نجاعة الأداء والحاجة لتحسين جودتها..... 101
2. تقييم لأهم مكونات منهجية نجاعة الأداء..... 102
1.2. الحاجة لتعزيز التخطيط الاستراتيجي لدى القطاعات الوزارية والمؤسسات..... 103
2.2. ترسيخ غير كاف لمقاربة النوع الاجتماعي..... 104
3.2. ضرورة تحسين التقائية الأهداف من أجل التحكم فيها وتعزيز آليات تحقيقها..... 104
4.2. ضرورة العمل على تحسين مؤشرات نجاعة الأداء وتعزيز موثوقيتها..... 105
3. تتبع تحقيق النتائج 106
1.3. استقرار نسبي لحصيلة انخراط القطاعات الوزارية والمؤسسات في اعتماد منهجية نجاعة الأداء..... 106
2.3. تحقيق متوسط للنتائج لا يعكس مستوى تنفيذ الاعتمادات الميزانياتية..... 108
4. منظومة قيادة وتدبير وتتبع نجاعة الأداء..... 110
1.4. تنزيل غير كاف لنظام إدارة وتوجيه منهجية نجاعة الأداء..... 110
2.4. تحسن نسبي لمقاربة التدبير التعاقدي..... 111
3.4. تحسن مستمر في اعتماد منظومة مراقبة التدبير..... 111

4.4. محدودية آليات المراقبة الداخلية..... 112
5.4. توظيف غير كاف لأنظمة المعلومات..... 113
التوصيات 115
- استكمال تنزيل نظام قيادة ورش نجاعة الأداء..... 115
- الاعتماد على الإطار المعياري لالتقائية السياسات العمومية في إعداد واعتماد الاستراتيجيات..... 115
- مواصلة ضبط عدد الأهداف وتعزيز التقائيتها، وكذا جودة وموثوقية المؤشرات المتعلقة بالبرامج..... 115
- تسريع تعميم اعتماد ميثاق التدبير وتفعيل نظام التعاقد 115
- تعزيز وتحديث منظومة الرقابة الداخلية وتحديثها بما يكفل انسجامها مع الإطار المرجعي المعتمد 115
VII. تحليل المداخيل غير الجبائية للميزانية العامة للدولة 116
1. تطور إيجابي للمداخيل غير الجبائية مع الحاجة إلى تحسين الإطار التوقعي..... 118
1.1. تطور إيجابي للمداخيل غير الجبائية مع تباين ملحوظ في مكوناتها..... 118
2.1. الحاجة إلى تحسين التوقعات المرتبطة بالمداخيل غير الجبائية..... 121
2. الحاجة إلى تحسين التصنيف الميزانياتي للمداخيل غير الجبائية وتعزيز شفافيتها..... 125
1.2. الحاجة إلى تحسين التصنيف الميزانياتي للزيادات والغرامات الجبائية بما ينسجم مع المعايير الدولية..... 125
2.2. ضرورة تعزيز شفافية العرض الميزانياتي للمداخيل غير الجبائية وتفصيل المعطيات المقدمة حولها 127
3.2. الحاجة إلى اعتماد منهجية منتظمة لتحليل الفوارق المسجلة بين التوقعات والإنجازات الميزانياتية 128
3. ضرورة مضاعفة الجهود للرفع من المداخيل غير الجبائية 129
1.3. تطور متفاوت الوتيرة والحجم لتقويت مساهمات الدولة 129
2.3. ضرورة إرساء منهجية واضحة في تحديد حصيلة المساهمات المالية للدولة وتوسيع قاعدتها 130.
3.3. إمكانات تعبئة واعدة لعائدات أملاك الدولة تحد منها عوائق تدبيرية وقانونية 134
4.3. ارتهان الموارد المختلفة بآلية التمويلات المبتكرة 136
التوصيات 141
- وضع سياسة واضحة لتوزيع الأرباح الآتية من المؤسسات والمقاولات العمومية..... 141
- تسريع المراجعة الجارية للإطار القانوني المنظم لعمليات الخوصصة 141
- العمل على الرفع من أداء تدبير أملاك الدولة واستغلالها، بما يمكن من تثمينها ورفع مردوديتها 141
- العمل على تعزيز المعطيات المتعلقة بالمداخيل غير الجبائية..... 141
- العمل على مواءمة التصنيف الميزانياتي للمداخيل غير الجبائية 141

لائحة الجداول

جدول # 1: توقعات ونتائج تنفيذ قانون المالية لسنة 2024 6
جدول # 2: توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ المداخيل المسجلة برسم سنة 2024 8
جدول # 3: توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ النفقات المسجلة برسم سنة 2024 8
جدول # 4 : تطور متوسط آجال استحقاق ديون الخزينة خلال الفترة 2014-2024 14
جدول # 5 : توزيع الدين العمومي الخارجي المستحق حسب العملة خلال الفترة 2014-2024 15
جدول # 6 : تطور حصة الدائنين الثنائيين من إجمالي الدين العمومي الخارجي خلال الفترة 2014-2024 15
جدول # 7 : الموارد برسم سنتي 2023 و2024 17
جدول # 8 : توزيع المداخيل العادية المحصلة خلال سنتي 2023 و2024 17
جدول # 9 : توزيع المداخيل الجبائية المحصلة برسم سنة 2024 18
جدول # 10 : نسب تحصيل المداخيل الجبائية حسب نوعها خلال سنتي 2023 و2024 18
جدول # 11 : مقارنة تحصيل المداخيل الجبائية بتوقعاتها 19
جدول # 12 : تطور المداخيل الجبائية خلال السنوات الخمس الأخيرة 21
جدول # 13 : تطور المداخيل الجبائية حسب طبيعتها بين سنتي 2023 و2024 22
جدول # 14 : مقارنة توقعات المداخيل غير الجبائية بالتحصيل برسم سنة 2024 24
جدول # 15 : مقارنة توقعات عائدات الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية بالتحصيلات 24
جدول # 16 : الموارد المتأتية من المساهمين الرئيسيين بين 2023 و2024 25
جدول # 17 : تطور النفقات الجبائية وحجمها مقارنة بالمداخيل الجبائية خلال السنوات الخمس الأخيرة 26
جدول # 18 : حصة الإجراءات التي تم تقييمها مقارنة بتلك التي تم تحديدها خلال السنوات الخمس الأخيرة 26
جدول # 19 : توزيع الإجراءات الاستثنائية بالنظر لقوانين المالية 27
جدول # 20 : توزيع الإجراءات الاستثنائية على أهم الضرائب سنتي 2023 و2024 27
جدول # 21 : توزيع الإجراءات الاستثنائية على أهم القطاعات سنتي 2023 و2024 28
جدول # 22 : توزيع التوقعات والاعتمادات النهائية والنفقات المنجزة لسنة 2024 29
جدول # 23 : بنية النفقات المنجزة بين سنتي 2023 و2024 30
جدول # 24 : تطور الاعتمادات النهائية لنفقات الموظفين خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2020 و2024 32
جدول # 25 : تطور عدد الموظفين وإحداث وحذف المناصب المالية بين 2020 و2024 33
جدول # 26 : تركيز نفقات الموظفين على بعض الوزارات لسنة 2024 34
جدول # 27 : توزيع الموظفين حسب الجهات 2016-2024 34
جدول # 28 : أكبر نسب تغيير الاعتمادات على مستوى فصل المعدات والنفقات المختلفة حسب القطاعات 36
جدول # 29 : اعتمادات وتنفيذ نفقات المعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2024 حسب القطاعات 36
جدول # 30 : مستوى تنفيذ اعتمادات المعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2024 لدى بعض القطاعات المستفيدة من اعتمادات إضافية 37
جدول # 31 : القطاعات الوزارية الأكثر إنفاقا على مستوى فصل المعدات والنفقات المختلفة 38
جدول # 32 : تطور نفقات التسيير المفتوحة الخاصة بالتكاليف المشتركة ما بين سنتي 2020 و2024 39
جدول # 33: تطور اعتمادات فصل التسيير للتكاليف المشتركة برسم سنة 2024 39
جدول # 34: تنفيذ فصل التسيير للتكاليف المشتركة خلال سنتي 2023 و2024 40
جدول # 35: توقعات الاقتطاعات المدرجة في فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية ما بين 2020 و2024 41
جدول # 36: توزيع الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية حسب طبيعتها برسم سنة 2024 42
جدول # 37 : توزيع الاقتطاعات بين القطاعات الوزارية والمؤسسات برسم سنة 2024 42
جدول # 38 : اعتمادات الأداء والاعتمادات النهائية للاستثمار برسم سنتي 2023 و2024 44
جدول # 39 : أهم نسب الزيادات بخصوص توزيع اعتمادات الأداء ما بين 2023 و2024 44
جدول # 40: توزيع اعتمادات الأداء برسم سنتي 2023 و2024 حسب القطاعات الوزارية 45
جدول # 41: نسبة تنفيذ نفقات الاستثمار المنجزة من سنة 2021 إلى سنة 2024 حسب الوزارات 46
جدول # 42: توزيع نفقات الاستثمار المأمور بصرفها حسب الوزارات سنة 2024 47
جدول # 43: توزيع الاعتمادات المرحلة خلال سنتي 2023 و2024 48
جدول # 44: تطور الاعتمادات المفتوحة للتكاليف المشتركة الخاصة بالاستثمار بين 2015 و2024 50
جدول # 45: نفقات الاستثمار المنجزة دون احتساب التكاليف المشتركة-الاستثمار خلال سنة 2024 51
جدول # 46: التغير في معدل التنفيذ نفقات الاستثمار لأهم البرامج لسنة 2024 52
جدول # 47: التغير في معدل تنفيذ نفقات الاستثمار مقابل الزيادة في اعتمادات الأداء لسنة 2024 54
جدول # 48: برامج ذات معدل تنفيذ منخفض لسنة 2024 55

جدول # 49: برامج ذات معدل تنفيذ مرتفع أو متحسن لسنة 2024 55
جدول # 50: تغيير مخصصات الميزانية العامة خلال سنة 2024 57
جدول # 51: نسب الاعتمادات المرحلة حسب القطاعات لسنة 2024 59
جدول # 52: الاعتمادات الملغاة مقارنة مع الاعتمادات المتوفرة عند نهاية سنتي 2022 و2023 61
جدول # 53: توزيع مبالغ أموال المساعدة حسب القطاعات والفصول 61
جدول # 54: توزيع الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية حسب القطاعات والفصول 63
جدول # 55: نسبة تنفيذ نفقات الموظفين والأعوان على مستوى بعض الوزارات والمؤسسات..... 63
جدول # 56: توزيع التحويلات حسب الميزانية المعنية 65
جدول # 57 : توزيع التحويلات على مستوى الميزانية العامة برسم سنة 2024 65
جدول # 58 : توزيع الاعتمادات التكميلية حسب أبواب الميزانية العامة..... 66
جدول # 59: توزيع الاعتمادات التكميلية حسب فصول دين الخزينة 67
جدول # 60: تطور الاعتمادات غير المستهلكة الملغاة لمختلف الميزانيات من 2019 إلى 2024 67
جدول # 61: توزيع اعتمادات الاستثمار غير المستهلكة المقترح إلغاؤها في إطار قانون التصفية لسنة 2024 68
جدول # 62: حصة الحسابات الخصوصية للخزينة من ميزانية الدولة برسم سنة 2024 72
جدول # 63: تطور حجم الحسابات الخصوصية للخزينة بالمقارنة مع الميزانية العامة للدولة (2019-2024) 72
جدول # 64: تطور المداخيل والنفقات المحققة للحسابات الخصوصية للخزينة بين سنتي 2019 و2024..... 73
جدول # 65: جرد أذون الالتزام مقدما بالنفقات..... 75
جدول # 66: تطور عدد الحسابات الخصوصية للخزينة حسب الأصناف 76
جدول # 67: موارد الحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2024 76
جدول # 68: مقارنة موارد الحسابات الخصوصية للخزينة ما بين سنتي 2023 و2024 77
جدول # 69: توقعات وتنفيذ نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2024 78
جدول # 70: مقارنة تنفيذ نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة ما بين سنتي 2023 و2024..... 78
جدول # 71: الحسابات المرصدة لأمور خصوصية التي سجلت مداخيل تجاوزت التقديرات على الأقل بمرتين..... 79
جدول # 72 : نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2024 81
جدول # 73 : الحسابات المرصدة لأمور خصوصية التي لم تتعد نفقاتها 50% من الاعتمادات النهائية برسم سنة 2024 .. 81
جدول # 74: الحسابات الخصوصية التي عرفت رفعا لأسقف تحملاتها سنة 2024 دون أن تتجاوز نسب التزامها 50% .. 85
جدول # 75: الحسابات التي عرفت رفع سقف التحمل دون أن يبلغ الالتزام بنفقاتها سقف التحمل الأولي 86
جدول # 76: تطور الموارد والنفقات الإجمالية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ما بين 2020 و2024 90
جدول # 77: تنفيذ موارد الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2024 حسب القطاعات..... 91
جدول # 78: تنفيذ نفقات الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2024 حسب القطاعات 92
جدول # 79: تنفيذ موارد الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2024 حسب القطاعات 93
جدول # 80: تنفيذ نفقات الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2024 موزعة حسب القطاعات 94
جدول # 81: الاعتمادات الميزانياتية ونفقات القطاعات الوزارية المنخرطة في منهجية نجاعة الأداء 99
جدول # 82 : معطيات حول إعداد مشاريع وتقارير نجاعة الأداء ومدى احترام أجل الإدلاء بها 101
جدول # 83 : معطيات حول تحقيق النتائج خلال الفترة 2020-2024 108
جدول # 84 : تحقيق النتائج وتنفيذ الاعتمادات الميزانياتية لدى بعض القطاعات الوزارية والمؤسسات 109
جدول # 85: تطور نسبة المداخيل غير الجبائية من إجمالي المداخيل العادية للميزانية العامة 118
جدول # 86: تطور المداخيل غير الجبائية حسب مصدرها خلال الفترة 2016-2024..... 119
جدول # 87: الفارق بين تحصيلات المداخيل غير الجبائية وتلك المستخلصة من التسديدات في الفترة 2016-2024 121
جدول # 88 : توقعات وتحصيلات المداخيل غير الجبائية خلال الفترة 2016-2024 122
جدول # 89 : التقديرات والتحصيلات المتعلقة بحصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة..... 123
جدول # 90 : تقديرات وتحصيلات عائدات تفويتات مساهمات الدولة خلال الفترة 2016-2024..... 124
جدول # 91 : تقديرات وتحصيلات الموارد المختلفة خلال الفترة 2016-2024 125
جدول # 92: أثر إعادة تصنيف الزيادات والغرامات الجبائية على المداخيل العادية للميزانية العامة (2020-2024) 126
جدول # 93 : مساهمات أهم المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة خلال الفترة 2016-2024 131
جدول # 94 : ترتيب المساهمين الرئيسيين خلال الفترة 2016-2024 133
جدول # 95: منشآت غير مساهمة أو ذات مساهمة غير منتظمة خلال الفترة 2016-2024 134
جدول # 96 : تقديرات وتحصيلات عائدات أملاك الدولة خلال الفترة 2016-2024..... 135
جدول # 97 : تطور الموارد المختلفة خلال الفترة 2016-2024..... 137
جدول # 98 : المكونات الرئيسية للموارد المختلفة خلال الفترة 2016-2024 137
جدول # 99 : الموارد المتأتية من آلية التمويلات المبتكرة خلال الفترة 2019-2024..... 139

لائحة الرسوم البيانية

رسم بياني # 1: تطور عجز الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي بين سنتي 2014 و2024.....10
رسم بياني # 2 : تطور مديونية الخزينة.....12
رسم بياني # 3: تطور مكونات دين الخزينة (الداخلي والخارجي) بين سنتي 2014 و2024 13
رسم بياني # 4: تطور حصص مختلف الدائنين من إجمالي الدين العمومي الخارجي خلال الفترة 2014-2024 15
رسم بياني # 5: توزيع المداخيل الجبائية حسب أنواعها 19
رسم بياني # 6: توزيع الأهداف المتوخاة من التدابير الاستثنائية حسب حصتها من إجمالي النفقات الجبائية.....29
رسم بياني # 7: تطور مختلف نفقات التسيير بين سنتي 2023 و2024.....31
رسم بياني # 8: تحليل تطور كتلة الأجور وحصتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي بين 2014 و2024.....33
رسم بياني # 9 : نسبة نفقات الاستثمار من مجموع نفقات الميزانية العامة برسم الفترة 2017-2024.....43
رسم بياني # 10: تطور أموال المساعدة المرصدة لنفقات الاستثمار بين 2014 و2024.....49
رسم بياني # 11: تطور أرصدة الحسابات المرصدة لأمور خصوصية.....84
رسم بياني # 12: توزيع عدد المرافق المسيرة بصورة مستقلة حسب مجالات التدخل 90
رسم بياني # 13: تطور عدد البرامج والمؤشرات والأهداف خلال الفترة 2020-2024.....107

أبرز نتائج تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2024

1 التوجهات العامة

- تنزيل برنامج إعادة البناء و التأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز و توطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية
- تعزيز استدامة المالية العمومية
- مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية
- مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية

2 الفرضيات

توقعات

نمو الاقتصاد الوطني	التضخم	المحصول الزراعي	متوسط سعر البوتان
%3,7	%2,5	75 مليون قنطار	500 دولار أمريكي

ظروف التنفيذ

نمو الاقتصاد الوطني	التضخم	المحصول الزراعي	متوسط سعر البوتان
%3,8	%0,9	31,2 مليون قنطار	559 دولار أمريكي

3 الإنجازات مقارنة بسنة 2023

موارد بملیار درهم (خارجي سنة 2024 . داخلي سنة 2023)

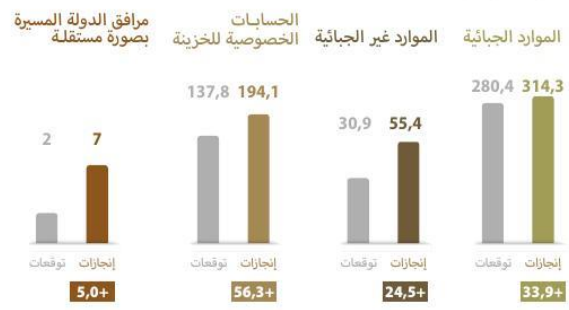


نفقات بملیار درهم (خارجي سنة 2024 . داخلي سنة 2023)



4 الإنجازات مقارنة بالتوقعات

موارد (بملیار درهم)



نفقات (بملیار درهم)



5 نتائج تنفيذ ميزانية 2024

عجز الميزانية

بلغ عجز الميزانية 61,5 مليار درهم (3,8% من الناتج الداخلي الإجمالي)، أي أقل من التوقعات (4%) و من العجز المسجل خلال سنة 2023 والذي بلغ 64,2 مليار درهم (4,3%)

نسبة المديونية

تراجع نسبة المديونية إلى 67,7% خلال سنة 2024
ارتفاع حجم دين الخزينة إلى 1.081,1 مليارردرهم(+64,9 مليار درهم) موزع بين الدين الداخلي 811,8 مليار درهم و الدين الخارجي 269,8 مليار درهم

أهم الخلاصات والتوصيات

تميز السياق الدولي لتنفيذ قانون المالية لسنة 2024 بـتحقيق الاقتصاد العالمي معدل نمو بلغ 3,3%، تزامنا مع التراجع التدريجي في معدلات التضخم. غير أن هذا السياق تخللته إكراهات خارجية، أبرزها استمرار التوترات الجيوسياسية وتصاعد حدة آثار الظواهر المناخية، علاوة على ارتفاع أسعار غاز البوتان في الأسواق الدولية.

وعلى الصعيد الوطني، تم تنفيذ قانون المالية لسنة 2024 في سياق شهد فيه الاقتصاد المغربي تعافيا تدريجيا، إذ بلغ معدل النمو 3,8%، مدعوما بالأداء الإيجابي للأنشطة غير الفلاحية التي سجلت نموا في حجمها بنسبة 4,5%. في المقابل، تراجعت القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 4,8%، جراء استمرار شح التساقطات المطرية وتدني محصول الحبوب إلى 31,2 مليون قنطار. كما شهد مؤشر التضخم انحسارا ملموسا نتيجة تراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، فضلا عن تأثير السياسة النقدية لبنك المغرب.

ويقدم المجلس، من خلال تقريره المتعلق بتنفيذ قانون المالية لسنة 2024 تحليلا للنتائج النهائية لهذه السنة المالية على مستوى الموارد والنفقات بمختلف مكونات ميزانية الدولة. ويتضمن التقرير كذلك تقييما لمحاور منهجية نجاعة الأداء المعتمدة منذ سنة 2018 في إطار إصلاح منظومة تدبير المالية العمومية، إلى جانب استعراض مستوى التقدم المحرز في مسار التصديق على حسابات الدولة.

وعلى غرار السنوات الماضية، يخصص هذا التقرير حيزا لتحليل موضوع ذي أولوية في مجال المالية العمومية. فبعد أن تناولت تقارير المجلس خلال سنوات 2020 و2021 و2022 و2023، على التوالي، التدابير المتخذة لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد 19، وجهود إنعاش الاقتصاد الوطني، وتدبير الدين العمومي، ثم تدبير الاستثمار العمومي، يتناول تقرير هذه السنة موضوع المداخيل غير الجبائية، باعتبارها رافدا هاما لتعزيز الموارد العمومية، والتخفيف من الضغط على الإيرادات الجبائية، ودعم استدامة المالية العمومية.

أولا. نتائج مراقبة تنفيذ قانون المالية لسنة 2024

يعرض المجلس أبرز نتائج مراقبة تنفيذ قانون المالية لسنة 2024 والتوصيات المرتبطة بها، وذلك استنادا إلى مشروع قانون التصفية رقم 04.26 المقدم من طرف رئيس الحكومة إلى المجلس الأعلى للحسابات بتاريخ 19 فبراير 2026.

- **تراجع عجز الميزانية من 4,3% سنة 2023 إلى 3,8% سنة 2024**

أسفر تنفيذ قانون المالية لسنة 2024 عن تسجيل عجز في الميزانية بلغ 61,5 مليار درهم، أي ما يعادل **3,8% من الناتج الداخلي الخام**، أي أقل من التوقعات المحددة في قانون المالية عند 4%، مسجلا

بذلك تحسنا مقارنة بسنة 2023 التي بلغ العجز فيها 64,2 مليار درهم أي 4,3% من الناتج الداخلي الخام. ويعزى هذا التحسن إلى تضافر جملة من العوامل، في مقدمتها مواصلة المداخيل الجبائية مسارها التصاعدي، إلى جانب الموارد الإضافية الناجمة عن العملية الاستثنائية للتسوية الطوعية للوضعية الجبائية للخاضعين للضريبة، وكذا عائدات التمويلات المبتكرة التي بلغت 35,3 مليار درهم، مع ضبط نسبي لمستوى النفقات.

- **تواصل انخفاض نسبة المديونية إلى الناتج الداخلي الإجمالي مقابل ارتفاع حجم دين الخزينة**

بلغ إجمالي دين الخزينة في نهاية سنة 2024 ما قدره 1.081,6 مليار درهم، مسجلا ارتفاعا قدره 64,9 مليار درهم أي بنسبة 6,4%، مقارنة بسنة 2023. وعلى الرغم من ارتفاع حجم الدين، فقد تراجعت نسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي بأزيد من نقطة مئوية، منتقلة من 68,7% عند متم سنة 2023 إلى 67,7% في نهاية سنة 2024.

وعلى مستوى بنية الدين، واصل الدين الداخلي استئثاره بالحصة الكبرى مشكلا نسبة 75,1% من إجمالي دين الخزينة عند متم سنة 2024، مقابل 24,9% للدين الخارجي، وهو توزيع ينسجم مع المحفظة المعيارية المعتمدة لدى وزارة الاقتصاد والمالية التي تحدد حصة الدين الداخلي في نطاق يتراوح بين 70% و80% والدين الخارجي بين 20% و30%. وبذلك، بلغ الدين الداخلي المستحق للخزينة 811,8 مليار درهم، مسجلا زيادة قدرها 48,8 مليار درهم أي بنسبة 6,4% مقارنة مع 763,0 مليار درهم سنة 2023، في حين بلغ الدين الخارجي 269,8 مليار درهم مسجلا ارتفاعا قدره 16,2 مليار درهم بنسبة مماثلة بلغت 6,4%.

- **تجاوز مداخيل الميزانية العامة للتوقعات المبرمجة مع تسجيلها ارتفاعا مقارنة بسنة 2023**

بلغ إجمالي موارد الميزانية العامة المحصلة خلال سنة 2024 ما يناهز 527,9 مليار درهم، بنسبة إنجاز بلغت 121,4% مقارنة بتوقعات قانون المالية للسنة ذاتها، وبارتفاع نسبته 9% مقارنة بسنة 2023. وتوزعت هذه الموارد بين موارد عادية بلغت 369,7 مليار درهم وموارد اقتراض بلغت 158,2 مليار درهم.

وواصلت الموارد الجبائية مسارها التصاعدي لتبلغ 314,3 مليار درهم بنسبة إنجاز بلغت 112% مقارنة بتقديرات قانون المالية، مشكلة بذلك ما يعادل 85% من مجموع الموارد العادية. ويعزى هذا الأداء الإيجابي إلى التحسن النسبي للظرفية الاقتصادية واستعادة عدد من القطاعات لديناميتها، إلى جانب الأثر الملموس للإجراءات الجبائية والتدابير الإدارية المعتمدة لتعزيز الامتثال الضريبي والرفع من مردودية التحصيل، وكذا الحصيلة الاستثنائية لآلية التسوية الطوعية للوضعية الجبائية التي ناهزت 6 مليارات درهم.

وقد سجلت الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة أداء إيجابيا برسم سنة 2024، إذ بلغت تحصيلاتها 137,3 مليار درهم مقابل توقعات في حدود 117,1 مليار درهم، محققة نسبة إنجاز بلغت 117,3% وارتفاعا بنسبة 17,2% مقارنة بسنة 2023. ويعزى هذا التطور بالأساس إلى مداخيل الضريبة على الشركات التي بلغت تحصيلاتها 73,5 مليار درهم بفارق إيجابي قدره 12,4 مليار درهم مقارنة بالتوقعات، فضلا عن مساهمة الضريبة على الدخل التي بلغت 60,1 مليار درهم بفارق إيجابي قدره 7,2 مليار درهم.

وعلى نفس المنحى، سجلت الضرائب غير المباشرة تحصيلات بلغت 139,4 مليار درهم برسم السنة المالية 2024، بنسبة إنجاز 108,7% وارتفاع قدره 14,1% مقارنة بسنة 2023. وقد تصدرت الضريبة على القيمة المضافة مكونات هذه الفئة بتحصيلات بلغت 102,1 مليار درهم، حيث عرفت الضريبة على القيمة المضافة في الداخل ارتفاعا ملحوظا بنسبة 24% مقارنة بالسنة السابقة، فيما أسهمت الرسوم الداخلية على الاستهلاك بدورها في هذا الأداء بتحصيلات بلغت 36 مليار درهم.

وفي ما يخص رسوم التسجيل والتمبر والضريبة الخصوصية السنوية للمركبات، فقد بلغت تحصيلاتها برسم سنة 2024 ما مجموعه 21,8 مليار درهم مقابل توقعات قانون المالية البالغة 19,5 مليار درهم، محققة نسبة إنجاز بلغت 111,9% وفارقا إيجابيا قدره 2,3 مليار درهم مقارنة بالتوقعات. وقياسا بسنة 2023، سجلت هذه الموارد ارتفاعا بنسبة 8,3% أي بزيادة صافية قدرها 1,7 مليار درهم. وعلى صعيد الرسوم الجمركية، فقد بلغت تحصيلاتها برسم سنة 2024 ما مجموعه 15,8 مليار درهم بنسبة إنجاز 101,9% مقارنة بتوقعات قانون المالية، مسجلة ارتفاعا بنسبة 2,5% مقارنة بسنة 2023.

وبلغت الموارد غير الجبائية المحصلة برسم سنة 2024، دون احتساب التسديدات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ومن مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، ما مجموعه 31,5 مليار درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 19,1% مقارنة بسنة 2023 أي بزيادة قدرها 5,1 مليار درهم. وبإضافة التسديدات المذكورة البالغة 23,9 مليار درهم، يرتفع المبلغ الإجمالي لهذه الموارد إلى 55,4 مليار درهم، غير أن حصتها من مجموع الموارد العادية تراجعت من 18,7% سنة 2023 إلى 15% برسم سنة 2024.

وتوزعت هذه الموارد بين عدة مكونات تباينت مستويات إنجازها مقارنة بالتوقعات المبرمجة، إذ سجلت الموارد المتنوعة الفارق الإيجابي الأبرز بتحصيلات بلغت 10,2 مليار درهم متجاوزة التوقعات بفارق قدره 5,6 مليار درهم، كما تجاوزت كل من عائدات أملاك الدولة والهبات والوصايا التوقعات المبرمجة لها بنسب إنجاز بلغت 160% و165,7% على التوالي. في المقابل، سجلت حصيلة الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية تراجعا قدره 2,9 مليار درهم مقارنة بالتوقعات.

- **شبه استقرار لنفقات الميزانية العامة مقارنة بسنة 2023**

بلغت الاعتمادات النهائية لنفقات الميزانية العامة برسم سنة 2024 ما مجموعه 552,6 مليار درهم، مقابل 498,2 مليار درهم كاعتمادات مفتوحة بموجب قانون المالية للسنة ذاتها، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 10,9%. وإلى جانب التعديلات الاعتيادية التي تطرأ على المخصصات الميزانياتية خلال مرحلة التنفيذ، شهدت سنة 2024 فتح اعتمادات إضافية بموجب المرسوم رقم 2.24.468 بتاريخ فاتح يونيو 2024، الذي خصص بموجبه غلاف مالي إضافي قدره 14 مليار درهم لتمويل البرامج والعمليات التالية:

- 4 ملايير درهم لفائدة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في إطار تفعيل التزامات الدولة المنصوص عليها في البروتوكول الاتفاقي الممهد لعقد البرنامج 2023-2027؛
- 3,5 مليار درهم لفائدة بعض المؤسسات والمقاولات العمومية لتعزيز مواردها الذاتية والرفع من رأسمالها؛
- 6,5 مليار درهم لفائدة فصل نفقات الموظفين من أجل تفعيل الالتزامات المرتبطة بنتائج الحوار الاجتماعي برسم سنة 2024.

وفيما يتعلق بتنفيذ نفقات الميزانية العامة للدولة، فقد سجلت سنة 2024 صرف ما مجموعه 516,7 مليار درهم، مقابل 532,9 مليار درهم برسم سنة 2023، مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 3,0%، يعزى أساسا إلى الانخفاض المسجل على مستوى نفقات خدمة دين الخزينة التي تراجعت من 122,4 مليار درهم سنة 2023 إلى 102,2 مليار درهم سنة 2024. وتتوزع النفقات المنجزة برسم سنة 2024 بين عدة مكونات رئيسية، إذ تستأثر نفقات الموظفين والأعوان بالحصة الأكبر بنسبة 31,9%، تليها نفقات الاستثمار بنسبة 23,2%، ثم خدمة دين الخزينة بنسبة 19,8%، فيما تمثل نفقات المعدات والنفقات المختلفة 13,6%، في حين تشكل التكاليف المشتركة للتسيير 8,4% من مجموع النفقات المنجزة.

ارتفاع مهم لبعض مكونات نفقات التسيير مع تراجع نفقات فصل التكاليف المشتركة للتسيير

عرفت نفقات التسيير المنجزة خلال سنة 2024 إنفاق ما مجموعه 294,9 مليار درهم من أصل 298,5 مليار درهم كاعتمادات نهائية، بنسبة إنجاز قدرها 98,8%. وبالمقارنة مع سنة 2023، سجلت هذه النفقات ارتفاعا طفيفا بنسبة 1,2%، يعكس تطورا متباينا بين مكوناتها، إذ شهدت معظمها ارتفاعا بدرجات متفاوتة، باستثناء نفقات فصل التكاليف المشتركة للتسيير التي شهدت تراجعا ملحوظا، إذ انتقلت من 59,2 مليار درهم إلى 43,5 مليار درهم، بانخفاض نسبته 26,6%.

وبلغت نفقات الموظفين والأعوان المنجزة برسم سنة 2024 ما مجموعه 164,6 مليار درهم، مقابل 151,8 مليار درهم برسم سنة 2023، مسجلة ارتفاعا بلغ 12,9 مليار درهم أي بنسبة 8,5%، في

ظل نسبة إنجاز بلغت 98,4% من الاعتمادات النهائية. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة في الأجور في الوظيفة العمومية في إطار تنفيذ مخرجات الحوار الاجتماعي. وتجدر الإشارة إلى أن حصة هذه النفقات من الناتج الداخلي الخام، وإن كانت لاتزال مرتفعة نسبيا، قد سلكت منحا تنازليا خلال السنوات الأخيرة، إذ تراجعت من 11,5% سنة 2014 إلى 10,3% سنة 2024، مع تسجيل متوسط سنوي قدره 10,8% على امتداد العقد الأخير. وفي السياق ذاته، انحسرت حصتها في الميزانية العامة للدولة من 37,5% إلى 31,9% خلال الفترة ذاتها.

وبلغت النفقات المنجزة على مستوى فصل المعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2024 ما مجموعه 70,2 مليار درهم، بنسبة إنجاز 92% من الاعتمادات النهائية، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 5,1% مقارنة بسنة 2023 التي بلغت فيها 66,8 مليار درهم.

وعلى صعيد فصل التكاليف المشتركة للتسيير، بلغت النفقات المنجزة برسم سنة 2024 ما مجموعه 43,5 مليار درهم بنسبة إنجاز 98,7%، في تراجع ملحوظ مقارنة بسنة 2023 التي بلغت فيها 59,2 مليار درهم. وقد استأثر دعم أسعار الاستهلاك والإجراءات المواكبة بالحصة الأكبر من نفقات هذا الفصل بما مجموعه 24,5 مليار درهم، أي ما يعادل 56,4% من إجمالي النفقات المنجزة، مقابل 39,2 مليار درهم أي 66,2% برسم سنة 2023، وتتضمن أساسا الإعانات الموجهة إلى صندوق المقاصة والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني التي بلغت 22,7 مليار درهم أي 52,3% من إجمالي نفقات الفصل مقابل 61,8% سنة 2023.

وسجل فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية برسم سنة 2024 ارتفاعا ملحوظا في حجم الاقتطاعات المنجزة التي بلغت 7,2 مليار درهم مقابل 1,9 مليار درهم سنة 2023، موزعة بين اقتطاعات لفائدة فصول الموظفين والأعوان بمبلغ 5,6 مليار درهم، واقتطاعات لفائدة فصول المعدات والنفقات المختلفة بمبلغ 1,2 مليار درهم، فضلا عن اقتطاعات لفائدة فصل التكاليف المشتركة بمبلغ 367 مليون درهم.

استقرار نفقات الاستثمار مع تراجع معدل تنفيذها

بلغت نفقات الاستثمار المأمور بصرفها برسم سنة 2024 ما مجموعه 119,7 مليار درهم من أصل اعتمادات نهائية بلغت 153,5 مليار درهم، مسجلة نسبة تنفيذ بلغت 78%، وهي أدنى نسبة تم تسجيلها خلال السنوات الأربع الماضية، في تراجع بلغ 4,6 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2023. ويلاحظ في هذا الصدد أن مبلغ النفقات المنجزة لم يسجل سوى زيادة محدودة بنسبة 0,4% مقارنة بسنة 2023، على الرغم من أن الاعتمادات الأصلية المبرمجة في قانون المالية قد ارتفعت بنسبة 11,4% منتقلة من 106 مليار درهم إلى 118,1 مليار درهم.

وعلى صعيد التوزيع القطاعي لمعدلات التنفيذ، سجلت كل من وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة نسب تنفيذ متوسطة بلغت على التوالي 58,5% و65,2%. وفي المقابل، حققت بعض القطاعات نسب إنجاز مرتفعة، لا سيما وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة التي ارتفع معدل التنفيذ فيها من 77,0% إلى 87,7%، فضلا عن وزارة النقل واللوجستيك التي استقرت نسبة التنفيذ فيها في حدود 94,3%.

وقد كشف تحليل البرامج الميزانياتية الواردة في ميزانية الاستثمار لسنة 2024، والبالغ عددها 128 برنامجا موزعة على مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات، عن تباين واضح في معدلات الإنجاز، إذ ارتفع عدد البرامج التي لم يتجاوز معدل تنفيذها 50% من 32 إلى 41 برنامجا بزيادة نسبتها 28,1% مقارنة بسنة 2023، في حين تراجع عدد البرامج التي تجاوز معدل تنفيذها 90% من 30 إلى 22 برنامجا، أي بانخفاض نسبته 26,7%.

- **تجاوز توقعات المداخيل وتراكم الأرصدة الدائنة للحسابات الخصوصية للخزينة**

عرف عدد الحسابات الخصوصية للخزينة انخفاضا نسبيا خلال السنوات الأخيرة، إذ تراجع من 74 حسابا سنة 2016 ليستقر في 69 حسابا عند نهاية سنة 2024، وهو نفس العدد المسجل خلال السنة السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن قانون المالية لسنة 2024 قد صادق على إحداث "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية"، تطبيقا لمقتضيات المادة 26 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

وبلغت المداخيل المحصلة على مستوى الحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2024 ما مجموعه 194,1 مليار درهم، أي ما يعادل 27% من إجمالي مداخيل الدولة، بنسبة إنجاز بلغت 141% مقارنة بتوقعات قانون المالية البالغة 137,8 مليار درهم. وقد واصلت هذه المداخيل مسارها التصاعدي بارتفاع نسبته 7% مقارنة بسنة 2023، وإن جاءت في وتيرة أدنى مما شهدته السنوات الأخيرة.

وعلى صعيد النفقات، بلغت الاعتمادات النهائية للحسابات الخصوصية للخزينة 339 مليار درهم بارتفاع نسبته 16,5% مقارنة بسنة 2023، غير أن نسبة الالتزام بالنفقات لم تواكب هذا الارتفاع إذ لم تتجاوز 62%، فيما بلغت النفقات المأمور بصرفها 172,8 مليار درهم بنسبة 82%. وقد استأثرت الحسابات المرصودة لأمور خصوصية بالحصة الأكبر من هذه النفقات بنسبة 91,9%، وتمركزت أساسا في عشرة حسابات بما نسبته 82,8% من إجمالي النفقات المؤداة، في مقدمتها صندوق حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة بنسبة 23,8%، يليه صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي بنسبة 20,1%، ثم الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة بنسبة 11,2%.

في المقابل، لم تتجاوز النفقات المنجزة لدى 32 حسابا من أصل 56 حسابا مرصودا لأمور خصوصية نصف الاعتمادات النهائية المخصصة لها. ويزيد من حدة هذه الإشكالية استفادة 24 حسابا خصوصيا من رفع سقف تحملاته، في حين ظلت نسب التزامه بالنفقات دون 50%، بل إن التزامات بعضها لم تبلغ مستوى سقف التحمل الأولي. ويفضي هذا الوضع إلى تكريس تراكم مستمر للأرصدة الدائنة التي واصلت مسارها التصاعدي لتبلغ في متم سنة 2024 ما مجموعه 198,4 مليار درهم بارتفاع نسبته 10,6% مقارنة بسنة 2023.

- **ضعف تنفيذ نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة في مقابل تجاوز توقعات مداخيلها**

لم يشهد عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة أي تغيير برسم سنة 2024، إذ استقر للسنة الثانية على التوالي عند 171 مرفقا، تتمركز غالبيتها في المجال الاجتماعي، حيث يستأثر قطاعا الصحة والتعليم والتكوين المهني بما مجموعه 135 مرفقاً، أي ما يعادل 78,9% من إجمالي هذه المرافق.

وبلغت مداخيل هذه المرافق برسم سنة 2024 ما مجموعه 7 مليارات درهم بارتفاع قدره 490 مليون درهم مقارنة بسنة 2023، فيما بلغت نفقاتها 2,7 مليار درهم، محققة بذلك فائضا في الموارد على النفقات قدره 4,3 مليار درهم. وفيما يخص موارد الاستغلال، فقد بلغت التحصيلات الإجمالية 5,5 مليار درهم بنسبة إنجاز بلغت 121% مقارنة بالتقديرات النهائية، غير أن نسبة تنفيذ نفقات الاستغلال لم تتجاوز نسبة 52% من الاعتمادات النهائية البالغة 4,6 مليار درهم، مع تفاوت واسع بين القطاعات المعنية.

أما على صعيد الاستثمار، فقد بلغت الموارد المحصلة 1,5 مليار درهم بنسبة إنجاز بلغت 100,4% مقارنة بالتوقعات النهائية. في المقابل، سجلت نفقات الاستثمار ضعفا ملحوظا في تنفيذها إذ لم تتجاوز 320,9 مليون درهم من أصل اعتمادات نهائية بلغت 1,5 مليار درهم، بنسبة تنفيذ إجمالية قدرها 22% في تراجع طفيف مقارنة بنسبة 24% المسجلة برسم سنة 2023.

ثانيا. ملاحظات المجلس حول تنزيل ورش نجاعة الأداء

تشكل منهجية نجاعة الأداء ركيزة أساسية لتعزيز فعالية التدبير العمومي وترسيخ ثقافة المساءلة، وقد جاء اعتمادها تجسيدا لأحد أبرز مستجدات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية منذ سنة 2018.

- **تحسن تدريجي في تنزيل منهجية نجاعة الأداء**

بلغت الاعتمادات الميزانياتية المفتوحة الخاضعة لهذه المنهجية برسم سنة 2024 ما قيمته 371,5 مليار درهم، مسجلة نسبة تغطية بلغت 58% من إجمالي الاعتمادات المفتوحة، في ارتفاع نسبي مقارنة بنسبة 54% المسجلة خلال سنتي 2022 و2023. وأبان تقييم المجلس لمسار تنزيل هذا الورش الإصلاحي، إجمالا، عن تحسن نسبي في بعض مضامينه، على الرغم من استمرار بعض النواقص التي

تحول دون بلوغ الأهداف المتوخاة منه، ويتجلى ذلك أولا في محدودية نطاق تغطية منهجية نجاعة الأداء، إذ لا تزال 42% من الاعتمادات المفتوحة خارج نطاقها، فيما تظل نسبة تغطيتها للميزانية العامة دون عتبة 50%.

كما أنه على الرغم من التحسن الملحوظ في نسب الإدلاء بتقارير نجاعة الأداء داخل الآجال المعتمدة، التي ارتفعت من 67,5% إلى 86,5% برسم سنة 2024، فإن هذه الوثائق تحتاج إلى مزيد من التجويد، لا سيما على مستوى تحليل الفوارق بين الإنجازات والتوقعات وتقديم التوضيحات اللازمة عند عدم بلوغ النتائج.

- **وجود هوامش لتحسين مؤشرات الأداء وآليات التتبع والتدبير**

على مستوى المؤشرات المعتمدة تم تسجيل استمرار بعض أوجه القصور، إذ تقيس نسبة 42% منها الأنشطة والوسائل عوضا عن النتائج، فيما يتأثر 53% منها بعوامل خارجية غير متحكم فيها. ويكشف متوسط نسبة تحقيق النتائج البالغ 52% برسم سنة 2024، مع التباين الواسع المسجل بين القطاعات، عن ضعف الارتباط بين منطق رصد الاعتمادات ومستوى الإنجاز الفعلي. وينضاف إلى ذلك غياب منظومة قيادة فعالة، إذ لم تحدث اللجنة البين-وزارية للقيادة الاستراتيجية، ولم تفعل لجان الإشراف لدى عدد من القطاعات، فضلا عن محدودية توظيف أنظمة المعلومات، حيث لا يعتمد 24 قطاعا ومؤسسة من أصل 36 أنظمة معلوماتية لاحتساب المؤشرات وتوثيق معطيات الأداء، مما يضعف موثوقية البيانات ويحد من التتبع الفعال للنتائج.

ثالثا. ملاحظات المجلس حول تقدم ورش التصديق على حسابات الدولة

على الرغم من التقدم النسبي المسجل في مسك المحاسبة العامة للدولة، لا يزال هذا المشروع يواجه تحديات كبيرة للمؤسسات المسؤولة عنه، نظراً لتعدد الجهات المعنية وطبيعة وحجم العمليات التي ينطوي عليها، مما يؤثر على سير عملية التصديق. وفيما يلي ملخص لأهم الملاحظات التي سجلها المجلس بخصوص تنزيل ورش التصديق على حسابات الدولة.

- **تقدم تدريجي في تنزيل ورش التصديق على حسابات الدولة**

على صعيد المراحل التي قطعها هذا الورش، فقد صادق المجلس خلال منتصف سنة 2025 على التقرير النهائي للملاحظات بشأن حسابي سنتي 2020 و2021 والأرصدة الافتتاحية، إثر عمليات تدقيق أفضت إلى ملاحظات أولية تمحورت أساسا حول محدودية المعلومات التفصيلية المدلى بها لتبرير الأرصدة الافتتاحية، وضرورة توفير الوثائق والمعلومات المثبتة للعمليات المسجلة، فضلا عن ملاحظات تتعلق بنظام الرقابة الداخلية وأنظمة المعلومات والدورات المحاسبية. وقد تضمن التقرير النهائي توصيات ترمي إلى تحسين جودة حسابات الدولة وتعزيز موثوقيتها بمشاركة جميع الأطراف المعنية، على أن يتبع ذلك بوضع برنامج

عمل بالتشارك مع الخزينة العامة للمملكة يحدد الإجراءات الرامية إلى تنفيذ هذه التوصيات وفق جدول زمني محدد.

كما انكب المجلس منذ يونيو 2025 على تدقيق الحسابين العامين للدولة برسم سنتي 2022 و2023، إذ يجري الإعداد لتقرير ملاحظات أولية من أجل تبليغه للخزينة العامة للمملكة في إطار المسطرة التواجهية.

- **تعزيز مسار الورش رهين بتطوير السلسلة المحاسبية وتمتين مرتكزاتها**

يظل إنجاح هذا الورش رهينا بتظافر جهود جميع المتدخلين في السلسلة المحاسبية، لا سيما الخزينة العامة للمملكة بصفتها الجهاز المسؤول عن مسك المحاسبة والإدلاء بالحسابات، وذلك من خلال تسريع ورش مسك المحاسبة العامة وتجويد مخرجاتها وتوفير المعلومات والبيانات الكفيلة بتمكين المجلس من التصديق عليها في ظروف مناسبة وآجال معقولة طبقا للمعايير المعتمدة في مجال التدقيق المالي.

رابعا. تحليل المداخيل غير الجبائية للميزانية العامة للدولة

يواصل المجلس الأعلى للحسابات، بمناسبة المصادقة على قوانين التصفية، تسليط الضوء على المواضيع المرتبطة بتدبير المالية العمومية، وقد خصص حيزا من تقريره لسنة 2024 لموضوع المداخيل غير الجبائية، بوصفها مكونا مهما ضمن الموارد العادية للميزانية العامة للدولة.

- **تضاعف المداخيل غير الجبائية بين سنتي 2016 و2024 مع استئثار التحويلات البينية بما يناهز 44% من مجموعها**

سجلت المداخيل غير الجبائية تطورا ملحوظا خلال الفترة 2016-2024، إذ انتقلت من 24,3 إلى 55,4 مليار درهم بمعدل نمو سنوي بلغ 10,9%، وارتفعت حصتها من الموارد العادية من 10,8% إلى 15%. غير أن هذا المنحى التصاعدي يستوجب قراءة مزدوجة، إذ بلغت التسديدات الواردة خاصة من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ما مجموعه 169,3 مليار درهم، أي ما نسبته 43,7% من الإجمالي المتراكم، وهي في جوهرها عمليات محاسباتية متعلقة بتحويلات بين مكونات الميزانية لا تشكل موارد جديدة للخزينة. وباستثنائها، لا يتجاوز معدل النمو 6% سنويا.

- **الحاجة إلى تحسين دقة التوقعات وجودة التصنيف وتعزيز شفافية المعطيات الميزانياتية المتعلقة بالمداخيل غير الجبائية**

كشفت مقارنة التقديرات المدرجة في قوانين المالية بالتحصيلات الفعلية عن فوارق ذات دلالة متباينة بحسب طبيعة كل مكون. فعلى الصعيد الإجمالي، بلغت التحصيلات 387,5 مليار درهم في مقابل تقديرات لم تتجاوز 206,7 مليار درهم، بنسبة إنجاز بلغت 187,4%، ونسبة 105,5% حين تستثنى التسديدات غير الخاضعة لأي تقدير مسبق.

في ما يخص **حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة**، بلغ الفارق التراكمي السلبي ما يقارب 21 مليار درهم بنسبة إنجاز إجمالية لم تتعد 83%.

أما على مستوى **الموارد المختلفة**، فتم تسجيل نسب إنجاز مرتفعة، إذ بلغت التحصيلات الإجمالية 246,9 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، مقابل تقديرات لم تتجاوز 43,6 مليار درهم، بنسبة إنجاز بلغت 565%. وحتى باستثناء التسديدات سالفة الذكر تبقى نسبة الإنجاز مرتفعة عند 178%.

من جهة أخرى، رصد المجلس عدم انسجام **التصنيف الميزانياتي** المعتمد فيما **يتعلق بالزيادات والغرامات الجبائية** مع المعايير الدولية، إذ تدرج هذه الموارد المرتبطة بوظائف زجرية ضمن المداخيل الجبائية خلافا لما توصي به المعايير الدولية المعتمدة في هذا المجال. ويضاف إلى ذلك اللجوء المتكرر إلى إدراج مداخيل مهمة ضمن بنود ذات تسميات عامة دون تفصيل كاف لطبيعة العمليات المنشئة لها، فضلا عن انعدام وثيقة تحليلية تكميلية تبين عوامل تطور كل صنف وتحدد أسباب الفوارق المسجلة.

- **تركيز بنيوي على بعض مصادر المداخيل غير الجبائية مع إمكانية تثمين وجب استثمارها**

تشكل حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة المكون الأكثر انتظاما، إذ انتقلت من 8 مليارات درهم سنة 2016 إلى 16,6 مليار درهم سنة 2024 بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 9,6%، غير أن توزيعها يتسم بتركيز متصاعد على ثلاث منشآت هي شركة المجمع الشريف للفوسفاط والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب، التي ارتفعت حصتها المجمعة من 49,3% سنة 2016 إلى 88,3% سنة 2024. وفي المقابل، اتسم مسار حصيلة تفويت مساهمات الدولة بعدم الانتظام. وقد تجلى ذلك في انعدام عمليات التفويت خلال عدة سنوات. ومن شأن المراجعة الجارية للإطار القانوني المنظم لهذه العمليات أن تشكل فرصة لتفعيل السياسة المساهماتية للدولة من أجل تعزيز الموارد المتأتية من هذه العمليات، وتحسين ظروف وجودة توقعاتها.

وفيما يخص عائدات أملاك الدولة، فقد تجاوزت التحصيلات الفعلية التقديرات بصفة منتظمة بنسبة إنجاز متراكمة بلغت 128,1%، في حين ظلت التقديرات شبه ثابتة لسبع سنوات من أصل تسع، وهو ما يوحي بأن إعداد هذه التقديرات لا يستثمر بصورة كافية الدينامية الفعلية للتحصيلات المسجلة في السنوات السابقة. وتندرج عائدات أملاك الدولة ضمن مكو نات المداخيل غير الجبائية، التي تتسم بإمكانات تحسين لم تستثمر بعد بصورة كافية. ويتجلى ذلك في وضعية حظيرة السكن الوظيفي التابع للملك الخاص للدولة التي تضم حوالي 46.200 وحدة سكنية لا تتجاوز القيمة الكرائية السنوية الإجمالية لها 47,4 مليون درهم.

أما بند الموارد المختلفة، المتصدر لمنظومة المداخيل غير الجبائية من حيث القيمة المطلقة، فتهيمن عليه التسديدات الواردة من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، المرتبطة في جزء مهم منها بآلية التمويلات المبتكرة التي عبأت ما يناهز 109 مليار درهم خلال الفترة 2019-2024.

أهم التوصيات:

علاوة على توصياته الواردة في تقاريره السابقة لتنفيذ قانون المالية، يوصي المجلس الأعلى للحسابات وزارة الاقتصاد والمالية بما يلي:

- **بخصوص تنفيذ الميزانية العامة:**

- تحسين توقعات المداخيل الجبائية وغير الجبائية، من خلال تطوير منهجيات توقع أكثر ملائمة لخصوصيات كل فئة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأثر المالي للإجراءات الجديدة المتخذة في هذه المجالات، وإدراج تحليل منهجي للفوارق المسجلة والعوامل المفسرة لها ضمن الوثائق الميزانياتية؛
- دراسة إمكانية المراجعة التدريجية لسقف ترحيل اعتمادات الأداء المتعلقة بنفقات الاستثمار، بما يحد من تراكم الاعتمادات المرحلة ويعزز من صدقية التوقعات؛
- مواصلة تقييم النفقات الجبائية بصفة منتظمة، ومراجعة مدى جدوى الإبقاء على بعضها في ضوء معايير الفعالية والأثر الاقتصادي، مع اعتماد منهجية مقارنة تتيح المفاضلة بينها وبين النفقات الميزانياتية؛
- العمل على تعزيز القدرات التدبيرية للوحدات المعنية بإعداد الميزانيات القطاعية وبرمجتها وتتبع تنفيذها، بما يكفل الارتقاء بجودة الأداء الميزانياتي على المستوى القطاعي.

- **بخصوص الحسابات المرصدة لأمور خصوصية:**

- إجراء تقييم شامل للحسابات المرصدة لأمور خصوصية، بما في ذلك تحسين توقعات مداخيلها ونفقاتها مع إمكانية العمل بمخرجاته بصفة تدريجية، بما يمكن من مراجعة حصص الرسوم المرصدة لهذه الحسابات، مع الحرص على الحيلولة دون تخصيص موارد تفوق ما هو ضروري لتغطية نفقاتها؛
- العمل على تقليص عدد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية تدريجيا، وإدماج النفقات ذات الطابع الاعتيادي والشبه النظامي في إطار الميزانية العامة للدولة، ولا سيما تلك المتعلقة بالنفقات الخاصة بالموظفين.

- **بخصوص مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:**

- مواكبة القطاعات الوزارية في تحسين دقة التوقعات المتعلقة بموارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة التابعة لها مع العمل على تحسين نسب إنجاز نفقات الاستثمار المتعلقة بها؛
- إنجاز الدراسة الرامية إلى تقييم جدوى تسقيف الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وذلك تفعيلا للتوصية التي سبق للمجلس إصدارها في هذا الشأن؛

- اتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسين الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة من أجل تحسين جودة الخدمات المقدمة للمرتفقين والعمل على بذل مجهود أكبر في تحصيل مداخيلها.

- **بخصوص تنزيل ورش نجاعة الأداء، يذكر المجلس ويحث على ضرورة:**

- استكمال تنزيل نظام قيادة ورش نجاعة الأداء، لا سيما اللجنة البين-وزارية للقيادة الاستراتيجية ولجان القيادة والاشراف على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات، وذلك لتوحيد الرؤى حول تنزيل هذا الورش، وضمان التنسيق بين مختلف الفاعلين، وكذا تيسير تتبعه؛
- الاعتماد على الإطار المعياري لالتقائية السياسات العمومية في إعداد واعتماد الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات، مع الحرص على ضمان التجانس بين البرامج المعتمدة في مشاريع نجاعة الأداء من جهة، والسياسات العمومية والقطاعية من جهة أخرى؛
- مواصلة ضبط عدد الأهداف وتعزيز التقائيتها، وكذا جودة وموثوقية المؤشرات المتعلقة بالبرامج المحددة في إطار مشاريع نجاعة الأداء من أجل تيسير عمليات تتبع وتقييم مستوى تحقيق النتائج قصد التنزيل الفعال لمنهجية نجاعة الأداء؛
- تسريع تعميم اعتماد ميثاق التدبير وتفعيل نظام التعاقد، خاصة مع المصالح اللاممركزة للأجهزة المعنية والمؤسسات الخاضعة لوصايتها، وذلك لضمان التنزيل الفعال لمنهجية نجاعة الأداء؛
- تعزيز منظومة الرقابة الداخلية وتحديثها بما يكفل انسجامها مع الإطار المرجعي المعتمد، والحرص على الاستعمال الأمثل للأنظمة المعلوماتية كدعامة رئيسية لقيادة البرامج.

- **بخصوص تدبير المداخيل غير الجبائية:**

- وضع سياسة واضحة لتوزيع الأرباح الآتية من المؤسسات والمقاولات العمومية في إطار مواصلة تفعيل السياسة المساهماتية للدولة، بما يعزز مساهمة المحفظة العمومية في موارد الميزانية العامة؛
- تسريع المراجعة الجارية للإطار القانوني المنظم لعمليات الخوصصة؛
- العمل على الرفع من أداء تدبير أملاك الدولة واستغلالها، بما يمكن من تثمينها ورفع مردوديتها في الموارد غير الجبائية للميزانية العامة؛
- العمل على تعزيز المعطيات الميزانياتية المتعلقة بالمداخيل غير الجبائية بإدراج تقديم مفصل لمكوناتها وتحليل العوامل المفسرة للفوارق المسجلة بين التقديرات والتحصيلات؛
- العمل على مواءمة التصنيف الميزانياتي للمداخيل غير الجبائية مع التوجيهات والتصنيفات التي توصي بها الهيئات الدولية المختصة، ولا سيما معايير صندوق النقد الدولي المعتمدة في هذا الشأن.

تـقـديـم

الإطار العام

1. طبقا لمقتضيات الفصلين 147 و148 من الدستور، يتولى المجلس الأعلى للحسابات ممارسة المراقبة العليا على تنفيذ قوانين المالية، ويقدم مساعدته للبرلمان في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة وللهيئات القضائية وللحكومة في الميادين التي تدخل في نطاق اختصاصاته بمقتضى القانون.

2. وطبقا لمقتضيات المادة 66 من القانون التنظيمي رقم 13-130 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-15-62 صادر في 14 من شعبان 1436 (2 يونيو 2015) لقانون المالية. والمادتين 92 و93 من قانون رقم 62-99 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-02-124 صادر في فاتح ربيع الآخر 1423 (13 يونيو 2002) المتعلق بمدونة المحاكم المالية، قام المجلس الأعلى للحسابات بإنجاز التقرير حول تنفيذ قانون المالية برسم سنة 2024.

3. واعتبارا لمشروع قانون التصفية رقم 04.26 المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2024 الذي توصل به المجلس من رئيس الحكومة، بتاريخ 19 فبراير 2026 وبمذكرة تقديمه مصحوبا بالحسابات الإدارية لمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات.

4. كما سبق للمجلس أن توصل من الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية، بتاريخ 17 فبراير 2026، بالمعطيات اللازمة لإعداد التقرير المتعلق بتنفيذ قانون المالية برسم سنة 2024.

5. وتوصل من الخازن العام للمملكة، بتاريخ 23 فبراير 2026، بالوثائق المتعلقة بتنفيذ قانون المالية برسم نفس السنة المذكورة.

6. كما توصل بتقرير افتحاص نجاعة الأداء المعد من طرف المفتشية العامة للمالية بتاريخ 30 يناير 2026.

7. على غرار السنوات الأخيرة، يسلط هذا التقرير الضوء على موضوع ذي أولوية في مجال المالية العمومية. فبعد أن تطرقت تقارير المجلس حول تنفيذ قوانين المالية برسم سنوات 2020 و2021 و2022 و2023، على التوالي، إلى التدابير المتخذة لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، وجهود إنعاش الاقتصاد الوطني، وإشكالية تدبير الدين العمومي، ثم تدبير الاستثمار العمومي، يركز هذا التقرير على موضوع المداخيل غير الجبائية، الذي يكتسي أهمية بالغة في ضوء الرهانات التي تواجهها المالية العمومية، لا سيما في ظل مساعي توسيع قاعدة الموارد العمومية، بما يسهم في توطيد المداخيل العادية للميزانية العامة وتعزيز استدامة المالية العمومية.

8. كما يتطرق تقرير المجلس، بالإضافة إلى العناصر المتعلقة بتنفيذ قانون المالية برسم السنة المالية 2024، إلى عدد من الجوانب المتصلة بتنزيل ورش نجاعة الأداء، وذلك في سياق مواكبة الإصلاحات التي تعرفها المالية العمومية منذ دخول القانون التنظيمي لقانون المالية حيز التنفيذ ابتداء من فاتح يناير 2016.

9. وفيما يخص المصادر التي اعتمدها المجلس في إعداد هذا التقرير، فقد ارتكز الشق المتعلق بتنفيذ قانون المالية على مشروع قانون التصفية، فضلاً عن الوثائق والمعطيات المدلى بها من لدن رئيس الحكومة والوزير المكلف بالمالية والخازن العام للمملكة.

10. أما الشق من التقرير المتعلق بتتبع ورش نجاعة الأداء، فقد تم إعداده استنادا إلى مشاريع وتقارير نجاعة الأداء المنجزة من قبل القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، إلى جانب تقرير افتحاص نجاعة الأداء الصادر عن المفتشية العامة للمالية، وكذا التقرير السنوي حول نجاعة الأداء المعد من طرف الوزارة المكلفة بالمالية، وفق ما تقضي به أحكام المادة 66 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

التقدم في ورش التصديق على حسابات الدولة

11. يؤكد المجلس الأعلى للحسابات، فيما يتعلق بالتصديق على حسابات الدولة، على الجهود التي تواصلت في هذا المجال خلال سنة 2024، سواء على مستوى الأجهزة المكلفة بمسك المحاسبة العامة، أو على مستوى المجلس نفسه. وقد سبق للمجلس أن ذكّر بالمبادرات التي اتخذها لتعزيز هذا المسار، وكذا الأشغال التي أنجزها بشراكة مع الخزينة العامة للمملكة، بصفتها الجهاز المسؤول عن مسك المحاسبة والإدلاء بالحسابات، وذلك من أجل التمكن من إنجاز عملية التصديق في ظروف مواتية تستجيب للمعايير المهنية وفي آجال معقولة.

12. وإن كان اعتماد المحاسبة العامة يشكل أحد التحديات الكبرى التي تواجه الأجهزة المكلفة بمسك المحاسبة وتقديم الحسابات المرتبطة بها، وذلك بالنظر إلى تعدد المتدخلين في مسكها وطبيعة العمليات التي تتطلبها ومجالها الواسع، فإن تسريع مسار التصديق على حسابات الدولة يبقى رهيناً بالجهود المبذولة من طرف مختلف المتدخلين في السلسلة المحاسبية وخصوصا الخزينة العامة للمملكة، بصفتها الجهاز المسؤول عن مسك المحاسبة والإدلاء بالحسابات. ويتعلق الأمر بمختلف المراحل المتصلة بالتقدم في ورش مسك المحاسبة العامة وتجويد مخرجاتها وتوفيرها للمعلومات والبيانات الكفيلة بتمكين المجلس من التصديق عليها في ظروف مناسبة وآجال معقولة، طبقاً للمعايير المعتمدة في مجال التدقيق المالي.

13. وفي هذا الصدد، يجدد المجلس التأكيد على ضرورة تضافر جهود كافة المتدخلين في هذا الورش، ويحرص، بالموازاة مع ذلك، على توفير الشروط الضرورية لإنجاحه، عبر الانخراط البناء في هذا المسار ووضعه في إطار تقدم تدريجي وتشاركي، بما يسهم إيجابا في الإصلاحات التي تعرفها المالية العمومية.

14. وفيما يخص المراحل التي قطعها ورش التصديق على حسابات الدولة، فقد تم تسجيل تطور نسبي في إطار الأنشطة التي قام بها المجلس، والتي همت تدقيق حسابي سنتي 2020 و2021 وكذا الأرصدة الافتتاحية. ونتيجة لعمليات التدقيق، أعد المجلس تقريراً بملاحظات أولية تم تبليغها إلى الخزينة العامة للمملكة في إطار المسطرة التواجهية. وقد ركزت هذه الملاحظات أساسا على محدودية المعلومات التفصيلية المدلى بها لتبرير الأرصدة الافتتاحية، وعلى ضرورة توفير الوثائق المثبتة والمعلومات الضرورية لتبرير العمليات المسجلة. كما أثار المجلس عدة ملاحظات متعلقة بنظام الرقابة الداخلية وبأنظمة المعلومات والدورات المحاسبية.

15. وقد عزت الخزينة العامة هذه الوضعية إلى الإكراهات التي يطرحها الانتقال إلى المحاسبة العامة، ومن أهمها ضعف انخراط مختلف المتدخلين ومحدودية تأهيلهم قصد الإسهام في تفعيلها، وكذا إلى حجم وطبيعة المعلومات التي يطلبها المجلس.

16. وبناءً على ذلك، اعتمد المجلس الأعلى للحسابات، خلال منتصف سنة 2025، التقرير النهائي للملاحظات بشأن الحسابين العامين للدولة برسم سنتي 2020 و2021 والأرصدة الافتتاحية. وقد تضمن هذا التقرير التوصيات الرامية إلى تحسين جودة حسابات الدولة وتعزيز موثوقيتها، وذلك بمشاركة جميع الأطراف المعنية، وفي مقدمتها الخزينة العامة للمملكة، حيث يتم وضع برنامج عمل يحدد الإجراءات الرامية إلى تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير النهائي، مع وضع جدول زمني محدد لإنجازها.

17. كما انكب المجلس، منذ يونيو 2025 على تدقيق الحسابين العامين للدولة برسم سنتي 2022 و2023، بعد التوصل بالعناصر الأولية لهما، على التوالي، في مارس 2024 ومارس 2025. وطبقا لنفس المنهجية المعتمدة في تدقيق حسابي سنتي 2020 و2021، يجري الإعداد لتقرير ملاحظات أولية تتعلق بحسابي سنتي 2022 و2023، على أن يتم تبليغ هذا التقرير إلى الخزينة العامة للمملكة، في إطار المسطرة التواجهية، ليتبع هذا المسار نفس المراحل التي عرفها التدقيق السابق المتعلق بحسابي سنتي 2020 و2021، مع استمرار إشكالية الأرصدة الافتتاحية التي تستدعي معالجة دقيقة ومتواصلة، وذلك بهدف إصدار تقرير نهائي للملاحظات والتوصيات المتعلقة بهذين الحسابين والتوافق حول مخطط عمل لإنجازها.

18. وعلى غرار التجارب الدولية في مجال مسك المحاسبة العامة للدولة، والتصديق على حساباتها من طرف الأجهزة العليا للرقابة، والتي تتسم بتعدد الإكراهات والخصوصيات المرتبطة بعمليات وتدخلات الدولة مقارنة مع تلك المتعلقة بمقاولات القطاع الخاص، فإن المجلس، بتنسيق مع جميع الأطراف المعنية، يحرص على اتباع منهجية بناءة وتدريجية لإنجاح ورشي المحاسبة العامة والتصديق على حسابات الدولة باعتبارهما ورشين مهيكلين للمالية العمومية والتدبير العمومي ببلادنا. كما يسهر على تتبعهما وتقاسم

التقدم المنجز فيهما مع جميع الأطراف المعنية، خاصة في إطار لجنة القيادة لتتبع أوراش إصلاح المالية العمومية التي يرأسها الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية المكلف بالميزانية.

19. ولهذا، تعتبر السنوات الأولى للتصديق مناسبة لتنفيذ توصيات المجلس الأعلى للحسابات للرفع من جودة وصدقية البيانات المالية للدولة، ولعل أهمها العمل على إرساء وتنزيل نظام للمراقبة الداخلية المحاسبية تتولى فيه الخزينة العامة للمملكة المسؤولية عن تعبئة جميع المتدخلين في السلسلة المحاسبية من آمرين بالصرف ومحاسبين عموميين.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

إن الأرصدة الافتتاحية على مستوى البيانات المالية لسنة 2020، تشتمل إجمالا على مكونين رئيسيين. الأول يتعلق بالعمليات المدرجة في المحاسبة العامة للدولة الجاري بها العمل قبل تلك السنة. هذه العمليات، وكما هو معلوم، تدرج في محاسبة الدولة تحت المسؤولية المباشرة للمحاسبين العموميين الذين يقدمون بصددها للمجلس الأعلى للحسابات كل الوثائق الثبوتية اللازمة وفقا للقوانين الجاري بها العمل، وذلك في إطار حسابات التسيير. هذه الفئة من العمليات تم إدراجها ضمن الأرصدة الافتتاحية بعد التأكد من مطابقتها التامة مع البيانات المحاسبية الفردية لكل محاسب على حدة مع حسابات تسييرهم ومع البيانات الممركزة من طرف الخازن العام بصفته المحاسب الأسمى للدولة.

أما المكون الرئيسي الثاني، فهو يتعلق بكل المعطيات والبيانات المرتبطة بالعمليات التي لم تكن مدرجة أصلا في المحاسبة العامة للدولة، والتي تستوجب جردا شاملا وعمليات تقييم تكفلت بها عدد من القطاعات الوزارية التي أدلت بكمية لا يستهان بها من الأرقام والبيانات. هذه الأخيرة تشكل لبنة أساسية على مستوى البيان الافتتاحي للدولة.

هذا ومما لا شك فيه أن توفير المعطيات المتعلقة بهذه الفئة يتطلب سنوات من العمل كما هو ملاحظ في دول أخرى نظرا لما تتسم به أصول وخصوم الدولة من تنوع كبير وخصوصية لا يوجد لها نظير في القطاع الخاص لكي يستند إليها كمرجع، وكذلك لصعوبة تقييم عدد كبير من مكوناتها.

أما فيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية، فقد تم إعداد الهياكل الوظيفية بالنسبة لجميع المراكز المحاسبية التابعة للخزينة العامة للمملكة وتعيين مجموعة من مرجعيي المراقبة الداخلية على صعيد الخزينات الوزارية والخزينات الجهوية والخزينات الإقليمية وخزينات العمالات الذين أوكلت لهم المهام المتعلقة خصوصا بتتبع احترام مراجع المراقبة الداخلية من طرف المحاسبين وبإنجاز المراقبة الدورية: كما يتم تحيين مراجع المراقبة الداخلية المتعلقة بالمساطر المهنية مع إدماج المخاطر المحاسبية. وهذا النظام مقبل على تطورات وتحسينات إضافية من شأنها أن تعطي الضمانات الكافية فيما يخص موثوقية التسجيلات المحاسبية والحسابات السنوية.

أما بالنسبة للأنظمة المعلوماتية، وجبت الإشارة إلى أن المحاسبة العامة للدولة تمسك بواسطة نظام معلوماتي متطور يتكفل بجميع العمليات المحاسبية مع مركزة حساباتها وتقليص آجال إصدار بياناتها المالية. وهذا النظام المعلوماتي يشتمل على أدوات مراقبة ذاتية تضمن موثوقية المعلومات ويمكن من تتبع أثرها وافتحصاها ويتم تحيينه كل ما اقتضى الحال ذلك بوثيرة منتظمة، تماشيا مع مستجدات النصوص القانونية والتشريعية من أجل تجويد مخرجات المحاسبة العامة السالفة الذكر وتوفير المعلومات والبيانات الضرورية للمجلس الأعلى للحسابات لتمكينه من القيام بالدور المنوط به في مجال التصديق على حسابات الدولة.

التوجهات العامة وحصيلة تنفيذ قانون المالية لسنة 2024

20. تنص المادة 5 من القانون التنظيمي رقم 130.13 المتعلق بقانون المالية على أن إعداد قانون المالية للسنة يتم على أساس برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات، تحين سنويا بالاستناد إلى فرضيات اقتصادية ومالية واقعية ومبررة.

21. وفي هذا الإطار، تم إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2024 وفق التوجهات العامة التي حددتها المذكرة التقديمية المرافقة له[1]، والمتمثلة في:

- **تنزيل برنامج إعادة البناء والتأهيل العام للمناطق المتضررة من زلزال الحوز وتوطيد تدابير مواجهة التأثيرات الظرفية** من أجل إرساء دينامية اقتصادية واجتماعية متكاملة على مستوى الجهات المتضررة، الى جانب تسريع تنزيل مكونات البرنامج الوطني للتزويد بالماء الشروب ومياه السقي 2020-2027 بهدف ترشيد استعمال المياه والتدبير الأمثل للطلب؛
- **مواصلة إرساء أسس الدولة الاجتماعية** عبر تفعيل الورش الملكي لتعميم الحماية الاجتماعية، والمضي في تنزيل الإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية، ومتابعة تنفيذ خارطة الطريق لإصلاح المنظومة التربوية 2022-2026، فضلا عن الاستمرار في تنزيل برنامج تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية؛
- **مواصلة تنزيل الإصلاحات الهيكلية** من خلال تشجيع الاستثمار الخاص المنتج للقيمة المضافة والشغل ومواصلة تنزيل الأوراش الكبرى وجيل جديد من المخططات الاستراتيجية القطاعية؛
- **تعزيز استدامة المالية العمومية** عبر مواصلة التنزيل الفعلي لمجموعة من الإصلاحات الهيكلية (الإصلاح الجبائي، عقلنة المحفظة العمومية، ...) الكفيلة بتحقيق هوامش مالية لتمويل مختلف الاوراش الإصلاحية والتنموية.

22. وانطلاقا من الأولويات المذكورة، وفي ضوء المعطيات الظرفية الوطنية والدولية ومواصلة مسار التحكم التدريجي في التوازنات الماكرو اقتصادية، اعتمدت فرضيات إعداد قانون المالية لسنة 2024 توقع محصول زراعي من الحبوب في حدود 75 مليون قنطار، ومتوسط سعر غاز البوتان في حدود 500 دولار أمريكي للطن، سعيا نحو بلوغ معدل نمو بنسبة 3,7% مع حصر عجز الميزانية في نسبة 4% من الناتج الداخلي الإجمالي.

23. توقعت ميزانية سنة 2024 مبلغا إجماليا للموارد قدر في حوالي 574.552,4 مليون درهم، في حين حددت التوقعات مجموع النفقات في ما يقارب 638.298,2 مليون درهم. وحسب مشروع قانون التصفية، المقدم من طرف الحكومة، أسفر تنفيذ قانون المالية لسنة 2024 عن النتائج الواردة في الجدول التالي:

[1] مذكرة تقديم لمشروع قانون المالية لسنة 2024

جدول # 1: توقعات ونتائج تنفيذ قانون المالية لسنة 2024 (بملايين الدراهم)

	توقعات	نتائج
مجموع الموارد	**574.552,4**	**729.079,4**
موارد الميزانية العامة للدولة	**434.734,6**	**527.952,9**
(بما في ذلك المداخيل المتأتية من الاقتراضات[2])	**123.410,0**	**158.206,0**
موارد الحسابات الخصوصية للخزينة	**137.785,4**	**194.126,9**
موارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	**2.032,4**	**6.999,6**
مجموع النفقات	**638.298,2**	**692.238,4**
الميزانية العامة – نفقات التسيير	**279.426,7**	**294.866,6**
نفقات الموظفين	161.623,3	164.631,6
نفقات المعدات والنفقات المختلفة	71.158,3	70.233,7
التكاليف المشتركة - التسيير	34.820,0	43.477,5
التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية	9.625,1	16.524,0
النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	2.200,0	-
الميزانية العامة - نفقات الاستثمار	**118.108,3**	**119.676,8**
خدمة الدين	**100.629,2**	**102.201,6**
استهلاكات الدين العمومي المتوسط والطويل الاجل	62.399,8	63.541,1
فوائد وعمولات الدين العمومي	38.229,4	38.660,6
نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة	**138.101,5**	**172.809,9**
نفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	**2.032,4**	**2.683,4**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2024

24. وقد تجاوز مجموع موارد الدولة، بما فيها حصيلة الاقتراضات، لمجموع النفقات بمبلغ قدره 36.841,0 مليون درهم موزعة على الشكل التالي:

- الميزانية العامة..... 11.207,9 مليون درهم
- الحسابات الخصوصية للخزينة..... 21.316,9 مليون درهم
- مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة..... 4.316,2 مليون درهم

25. وتجدر الإشارة إلى أن التجاوز المسجل يتعلق بالنتيجة الإجمالية لتنفيذ مختلف مكونات ميزانية الدولة، ولا يطابق مفهوم رصيد الميزانية المنصوص عليه في المادة 9 من القانون التنظيمي لقانون المالية، الذي يستثني حصيلة الاقتراضات من الموارد وكذا استهلاكات الدين العمومي من النفقات.

26. وبناء على ذلك، أفضى تنفيذ قانون المالية لسنة 2024 إلى حصر عجز الميزانية (الرصيد السلبي للميزانية) في مبلغ قدره 61,5 مليار درهم، أي ما يعادل 3,8% من الناتج الداخلي الإجمالي[3]، وهي نتيجة

[2] تشمل الاقتراضات المتوسطة والطويلة الأجل.
[3] بلغ الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال سنة 2024 ما مجموعه 1.596,8 مليار درهم – مندوبية السامية للتخطيط.

أفضل مقارنة مع التوقعات الأصلية لقانون المالية (4%) وبالنسبة لعجز سنة 2023 الذي بلغ 64,2 مليار درهم أي 4,3% من الناتج الداخلي الإجمالي.

27. وترتب عن عجز الميزانية المسجل برسم السنة المالية 2024 استمرار تنامي حجم مديونية الخزينة، التي ارتفعت بحوالي 64,9 مليار درهم لتبلغ ما مجموعه 1.081,6 مليار درهم مقابل ما قدره 1.016,7 مليار درهم مع متم سنة 2023، أي بنسبة ارتفاع ناهزت 6,4%. غير أن نسبة مديونية الخزينة إلى الناتج الداخلي الإجمالي سجلت تحسنا، إذ تراجعت من 68,7%، عند نهاية سنة 2023، إلى 67,7%، برسم سنة 2024.

28. ويتناول هذا التقرير المحاور التالية:

- النتائج الإجمالية لتنفيذ ميزانية سنة 2024؛
- تحليل مكونات الميزانية العامة؛
- التغييرات الطارئة على مخصصات الميزانية؛
- تحليل الحسابات الخصوصية للخزينة؛
- تحليل ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة؛
- تنزيل ورش نجاعة الأداء؛
- تدبير المداخيل غير الجبائية.

I. النتائج الإجمالية لتنفيذ الميزانية

29. أسفر تنفيذ ميزانية سنة 2024 عن تحصيل مبلغ إجمالي للمداخيل قدره 729.079,4 مليون درهم، أي بنسبة إنجاز تجاوزت 126% مقارنة مع المبالغ المتوقعة، وبارتفاع بنسبة 8,3% مقارنة بالمداخيل المنجزة برسم سنة 2023. ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى الزيادة المسجلة على مستوى مداخيل الميزانية العامة للدولة بمبلغ 42.736,0 مليون درهم، وكذا ارتفاع مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة بما يناهز 12.546,3 مليون درهم، إضافة إلى ارتفاع مداخيل مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة بما قدره 489,9 مليون درهم. ويعرض الجدول أسفله توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ المداخيل المسجلة برسم سنة 2024.

جدول # 2: توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ المداخيل المسجلة برسم سنة 2024 (بملايين الدراهم)

مكونات الميزانية	الموارد	تقديرات قانون المالية	التقديرات النهائية (1)	الحقوق المثبتة الصافية	التحصيل (2)	نسبة الإنجاز (%) (1) / (2)
الميزانية العامة	**مجموع الموارد**	**434.734,6**	**434.734,6**	**569.906,1**	**527.952,9**	**121,4**
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	موارد الاستغلال	1.746,1	4.570,3	5.668,9	5.523,9	120,9
	موارد الاستثمار	286,3	1.469,8	1.475,7	1.475,7	100,4
	مجموع الموارد	**2.032,4**	**6.040,1**	**7.144,7**	**6.999,6**	**115,9**
الحسابات الخصوصية للخزينة	**الموارد**	**137.785,4**	**137.785,4**	**194.125,2**	**194.126,9**	**140,9**
المجموع العام للموارد		**574.552,4**	**578.560,1**	**771.176,0**	**729.079,4**	**126**

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم السنة المالية 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

30. في المقابل، سجلت النفقات المنجزة مبلغا إجماليا قدره 692.238,4 مليون درهم، مسجلة نسبة إنجاز قدرها 77%. وقد عرفت هذه النفقات، مقارنة بتلك المسجلة برسم سنة 2023، نسبة ارتفاع لم تتجاوز 1%. ويرجع ذلك إلى تراجع نفقات الميزانية العامة للدولة بما قدره 16.184 مليون درهم، مقابل ارتفاع نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة بمبلغ 21.139,9 مليون درهم. ويبين الجدول أسفله توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ النفقات برسم سنة 2024.

جدول # 3: توقعات قانون المالية ونتائج تنفيذ النفقات المسجلة برسم سنة 2024

مكونات الميزانية (بملايين الدراهم)	النفقات	تقديرات قانون المالية	الاعتمادات النهائية (1)	النفقات المأمور بصرفها والمؤشر عليها (2)	نسبة الإنجاز (%) (1) / (2)
الميزانية العامة	**مجموع النفقات**	**498.164,3**	**552.617,3**	**516.745,0**	**93,5**
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	نفقات الاستغلال	1.746,1	4.570,3	2.362,5	51,7
	نفقات الاستثمار	286,3	1.469,8	320,9	21,8
	مجموع النفقات	**2.032,4**	**6.040,1**	**2.683,4**	**44,4**
الحسابات الخصوصية للخزينة	**مجموع النفقات**	**138.101,5**	**339.023,6**	**172.809,9**	**51,0**
المجموع العام للنفقات		**638.298,2**	**897.681,0**	**692.238,4**	**77,1**

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم السنة المالية 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

31. وفي هذا الصدد، أبانت النتائج الإجمالية لتنفيذ الميزانية على الجوانب التالية.

1. استمرار التقليص التدريجي لعجز الميزانية

32. اتسم السياق الدولي لسنة 2024 عموما بنمو عالمي معتدل ومستقر، إذ حافظ الاقتصاد العالمي على وتيرة نمو بلغت 3,3%[4]، في ظل تواصل مسار التراجع التدريجي للضغوط التضخمية على المستوى العالمي. كما واصل الاقتصاد الأوروبي، الشريك التجاري والاقتصادي الرئيسي للمملكة، مساره نحو التعافي التدريجي مقارنة بالسنة السابقة. غير أن هذه الظرفية اتسمت في الآن ذاته باستمرار جملة من الإكراهات الخارجية، أبرزها تصاعد التوترات الجيوسياسية وتفاقم الظواهر المناخية، فضلا عن ارتفاع ملحوظ في أسعار غاز البوتان خلال الفترة الممتدة من يونيو إلى دجنبر 2024.

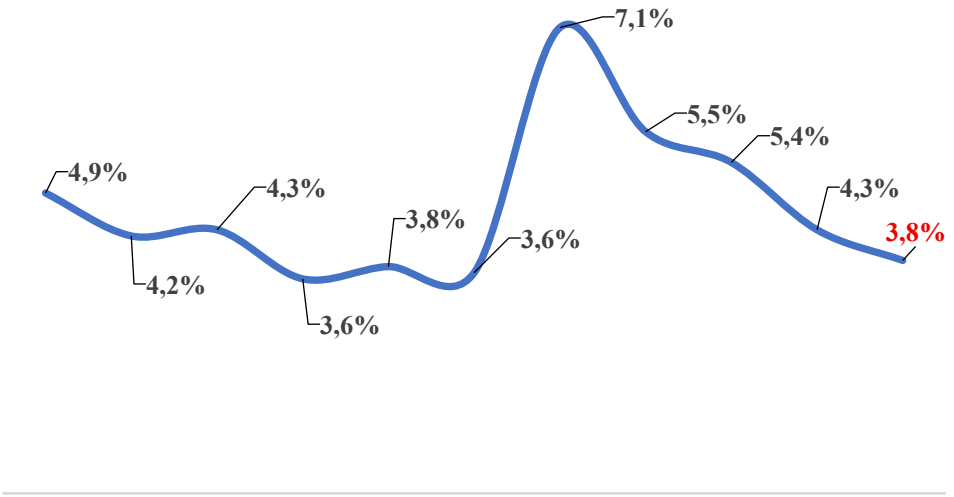
33. وعلى الصعيد الوطني، تمكن الاقتصاد المغربي من تعزيز تعافيه مدفوعا أساسا بالأنشطة غير الفلاحية التي سجلت ارتفاعا بنسبة 4,5%، في مقابل تراجع الأنشطة الفلاحية بنسبة 4,8% جراء استمرار شح التساقطات المطرية، حيث لم يتجاوز محصول الحبوب 31,2 مليون قنطار، مسجلا انخفاضا بنسبة 43% مقارنة بالسنة السابقة[5]. وقد تميزت هذه السنة بتراجع ملحوظ في معدل التضخم بعد تراجع الضغوط التضخمية الخارجية المرتبطة بأسعار الطاقة والمواد الأولية، فضلا عن تأثير السياسة النقدية لبنك المغرب.

34. ونتيجة لذلك، تشير وضعية تحملات وموارد الخزينة عند متم شهر دجنبر 2025 إلى أن تنفيذ قانون المالية لسنة 2024 أسفر عن عجز في الميزانية بلغ 61,5 مليار درهم، أي ما يعادل نسبة **3,8% من الناتج الداخلي الإجمالي**، أي أقل من توقعات قانون المالية والتي حددته عند نسبة 4%، مسجلا بذلك تحسنا مقارنة بالعجز المسجل برسم سنة 2023 الذي ناهز 64,2 مليار درهم، أي ما يعادل نسبة 4,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. ويعزى هذا التحسن إلى تظافر جملة من العوامل، في مقدمتها مواصلة المداخيل الجبائية مسارها التصاعدي، وما أسفرت عنه العملية الاستثنائية للتسوية الطوعية للوضعية الجبائية للخاضعين للضريبة برسم سنة 2024 من موارد إضافية استثنائية، إلى جانب عائدات التمويلات المبتكرة، مع الحفاظ على تحكم نسبي في النفقات.

35. ويبين الرسم البياني أسفله مسار تطور عجز الميزانية نسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2024. حيث يتضح، من خلاله، أن هذا العجز شهد تراجعا متواصلا منذ بلوغه ذروته سنة 2020 خلال جائحة كوفيد 19، إذ عاد مستواه سنة 2024 إلى ما كان عليه سنة 2018، وإن ظل فوق أدنى مستوى مسجل خلال العقد الأخير والبالغ 3,6%، والذي سجل سنتي 2017 و2019:

[4] تقرير آفاق الاقتصاد العالمي أكتوبر 2025 - صندوق النقد الدولي
[5] مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية لسنة 2024 - المندوبية السامية للتخطيط

رسم بياني # 1: تطور عجز الميزانية بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي بين سنتي 2014 و2024



36.

المصدر: وضعية تحملات وموارد الخزينة لشهر دجنبر 2025 (وزارة المالية) والميزانية الاقتصادية التوقعية من 2017 إلى 2024 (المندوبية السامية للتخطيط)

- **تواصل المنحى التصاعدي للمداخيل الجبائية وتباين في مكونات المداخيل غير الجبائية**

37. بلغت المداخيل العادية خلال سنة 2024 ما مجموعه 369.746,9 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا فاقت نسبته 9,3% مقارنة مع سنة 2023. ويعزى هذا الارتفاع، إلى الزيادة المسجلة على مستوى المداخيل الجبائية بنسبة بلغت 14,4%.

38. وأسهمت المداخيل الجبائية في مداخيل خزينة الدولة برسم سنة 2024، بما مجموعه 314.332,6 مليون درهم، مسجلة ارتفاعا قدره 39.470,3 مليون درهم مقارنة بسنة 2023. ويندرج هذا المنحى التصاعدي في سياق التحسن النسبي للظرفية الاقتصادية، ومواصلة تنزيل القانون-الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي، لا سيما الإجراءات المتعلقة بإصلاح الضريبة على القيمة المضافة، إلى جانب عملية التسوية الطوعية للوضعية الجبائية التي مكنت من تعبئة موارد إضافية بحوالي 6 مليارات درهم، فضلا عن تكثيف المراقبة الجبائية وتعزيز آليات محاربة التهرب الضريبي.

39. أما على مستوى المداخيل غير الجبائية، فقد بلغت المداخيل المحصلة برسم سنة 2024، باحتساب التسديدات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، ما قدره 55.414,3 مليون درهم، مقابل 63.419,4 مليون درهم سنة 2023. وإذا كانت هذه المداخيل تبين في ظاهرها تراجعا مقارنة بالسنة السابقة، فإن ذلك يعزى حصرا إلى انخفاض التسديدات من الحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة نحو الميزانية العامة. وباستثناء هذه التحويلات، ناهزت المداخيل غير الجبائية ما مجموعه 31.534 مليون درهم، مسجلة ارتفاعا بنسبة 19,1% مقارنة بسنة 2023، محققة نسبة إنجاز بلغت 102% مقارنة بالتوقعات، مما يعكس أداء إيجابيا لأغلب مكوناتها،

خاصة المداخيل المتأتية من مؤسسات الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية للدولة التي سجلت ارتفاعا قدره 2.639,1 مليون درهم مقارنة بمستواها المسجل سنة 2023.

- **تراجع فائض الحسابات الخصوصية للخزينة**

40. حققت الحسابات الخصوصية للخزينة فائضاً ناهز 21,3 مليار درهم برسم سنة 2024، مقابل 29,9 مليار درهم سنة 2023، أي بتراجع قدره حوالي 8,6 مليار درهم. ويعزى هذا التراجع إلى كون الارتفاع المسجل في النفقات، التي انتقلت من 151,6 مليار درهم إلى 172,8 مليار درهم (زائد 21,2 مليار درهم)، قد فاق الارتفاع المسجل في المداخيل، التي انتقلت من 181,5 مليار درهم إلى 194,1 مليار درهم (زائد 12,5 مليار درهم).

41. ويستأثر الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة[6] بالجزء الأهم من الفائض المسجل، إذ بلغ ما يناهز 21,9 مليار درهم عند متم سنة 2024، وذلك بفضل مداخيل بلغت حوالي 39,8 مليار درهم، تعزى أساسا إلى اللجوء إلى آلية "التمويلات المبتكرة".

42. وقد مكن التطور المسجل على مستوى المداخيل، لا سيما الجبائية منها، من استيعاب الارتفاع المسجل في نفقات الموظفين، الذي جاء انعكاسا لالتزامات الدولة في إطار نفقات الحوار الاجتماعي، وكذا الدعم الموجه إلى قطاع نقل المسافرين والبضائع، فضلا عن استمرار دعم المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب حفاظا على استقرار أسعار الكهرباء. كما اتخذت الدولة تدابير لمواجهة تضخم المواد الغذائية ومكافحة آثار الجفاف، شملت دعم الشعير وأعلاف الماشية والبذور والأسمدة، مع مواصلة دعم أسعار بعض المواد الأساسية.

2. استمرار انخفاض نسبة المديونية إلى الناتج الداخلي الإجمالي مقابل ارتفاع حجم دين الخزينة

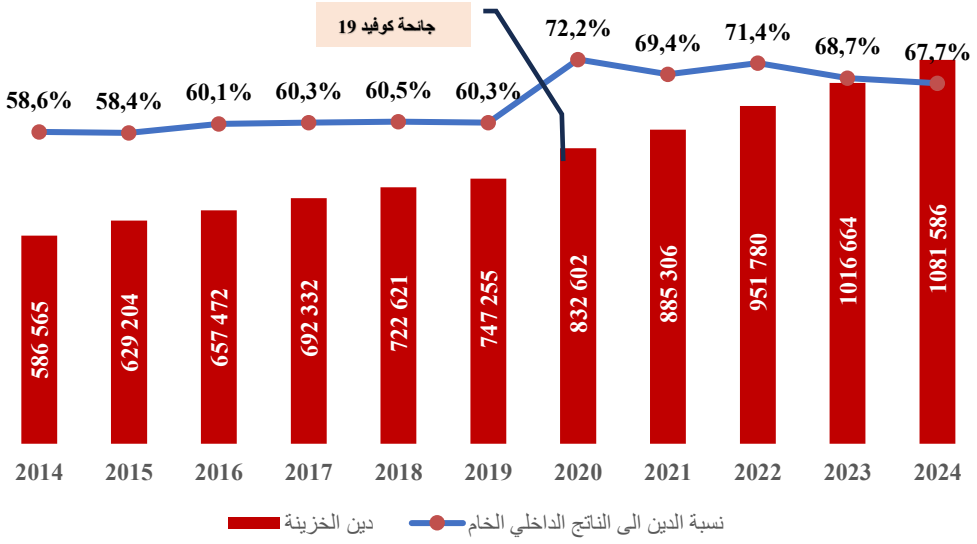
43. أفضت الدينامية الاقتصادية التي طبعت سنة 2024، مقرونة بتحسن ملموس في أداء المداخيل الجبائية وتحكم نسبي في مسار النفقات، إلى تقليص عجز الميزانية بنحو 0,5 نقطة من الناتج الداخلي الإجمالي، ليستقر في 3,8% مقابل 4,3% سنة 2023. وقد انعكس ذلك على مستوى حاجيات التمويل التي انتقلت من 73,3 مليار درهم، عند متم سنة 2023، إلى 52,8 مليار درهم، مع نهاية سنة 2024، وفق المعطيات الواردة في وضعية تحملات وموارد الخزينة لشهر دجنبر 2025، مما يعكس استمرار مسار استعادة الهوامش المالية خلال السنة المالية المذكورة.

[6] تجدر الإشارة إلى أن الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة يهدف إلى ضبط حسابات العمليات المتعلقة باقتناء العقارات اللازمة لبناء المؤسسات التعليمية وإحداث المرافق العمومية، وكذا بناء وتجهيز وصيانة البنايات التابعة لأملاك الدولة، إلى جانب إصلاح وصيانة البنايات التابعة لأملاك الدولة غير المخصصة لقطاع بعينه أو ذات الاستعمال المشترك. وتتشكل موارد هذا الحساب على الخصوص من حصيلة بيع بنايات ومساكن الدولة والمبالغ التي تدفعها مصالح الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية من أجل تخصيص ملك من أملاك الدولة أو اقتناء ملك عقاري.

44. وفي هذا السياق، بلغ إجمالي دين الخزينة[7]، في نهاية سنة 2024، ما قدره 1.081,6 مليار درهم، مسجلا ارتفاعا قدره 64,9 مليار درهم، أي بنسبة 6,4%، مقارنة بزيادة مماثلة بلغت 64,9 مليار درهم، أي بنسبة 6,8% عند نهاية سنة 2023. وبالمقابل، فقد تراجعت نسبة دين الخزينة إلى الناتج الداخلي الإجمالي بأزيد من نقطة مئوية، منتقلة من 68,7%، عند متم سنة 2023، إلى 67,7%، في نهاية سنة 2024. ويبقى هذا التباين بين المسارين رهينا باستمرار وتيرة النمو الاقتصادي، لا سيما أن حجم الدين في تصاعد متواصل، حيث انتقل من 885 مليار درهم سنة 2021 إلى 1.081,6 مليار درهم، أي بزيادة إجمالية تناهز 197 مليار درهم في غضون ثلاث سنوات.

45. ويبين الرسم البياني التالي تطور حجم دين الخزينة ونسبته إلى الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2024. ويتبين من خلاله تزايد حجم الدين مقابل تراجع نسبة الدين إلى الناتج الداخلي الإجمالي فيما بين 2022 و2024. ويعزى ذلك إلى تظافر عاملين اثنين. فمن جهة، فاقت وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي وتيرة تنامي الدين، إذ ارتفع الناتج الداخلي الإجمالي من 1.333,5 مليار درهم سنة 2022 إلى 1.596,8 مليار درهم سنة 2024 بزيادة نسبتها 19,7% في غضون سنتين، في حين لم يتجاوز معدل ارتفاع الدين خلال نفس الفترة 13,6%. ومن جهة أخرى، شهد مبلغ الزيادة السنوية في الدين انخفاضا تدريجياً، منتقلا من 66,4 مليار درهم سنة 2022 إلى 64,9 مليار درهم في سنتَي 2023 و2024.

رسم بياني # 2 : تطور مديونية الخزينة (بملايين الدراهم)



المصدر: التقارير حول الدين العمومي المرافقة لمشاريع قوانين المالية.

46. أما على مستوى بنية الدين، فقد واصل الدين الداخلي استئثاره بالحصة الكبرى مشكلا نسبة 75,1% من إجمالي دين الخزينة عند متم سنة 2024، مقابل 24,9% للدين الخارجي، وهو توزيع ينسجم مع المحفظة

[7] يقصد بدين الخزينة مجموع الديون التي تقترضها الدولة مباشرة عبر الخزينة لتمويل عجز الميزانية وحاجيات التمويل وهو جزء من الدين العمومي.

المعيارية المعتمدة لدى وزارة الاقتصاد والمالية، والتي تحدد حصة الدين الداخلي في نسبة تتراوح بين 70% و80% والدين الخارجي في نسبة تتراوح بين 20% و30%. وبذلك، بلغ الدين الداخلي المستحق للخزينة 811,8 مليار درهم عند متم سنة 2024، مسجلا زيادة قدرها 48,8 مليار درهم أي بنسبة 6,4% مقابل 763,0 مليار درهم سنة 2023، في حين بلغ الدين الخارجي 269,8 مليار درهم، مسجلا ارتفاعا قدره 16,2 مليار درهم بنسبة مماثلة بلغت 6,4%. بيد أن هذا التوازن الهيكلي يستوجب قراءة دقيقة للمخاطر المرتبطة بكل مكون. فإذا كان الدين الداخلي يوفر قدراً من الاستقلالية، ويحُول دون التعرض لمخاطر سعر الصرف، فإن الدين الخارجي يتسم بتصاعد ملحوظ في حصة الدين المتعاقد بشأنه بسعر فائدة متغير بلغ 33,9% في متم سنة 2024، مقابل 29,9% سنة 2023، مما يقتضي تعزيز الرقابة على هذا المكون ومواكبة تطوره.

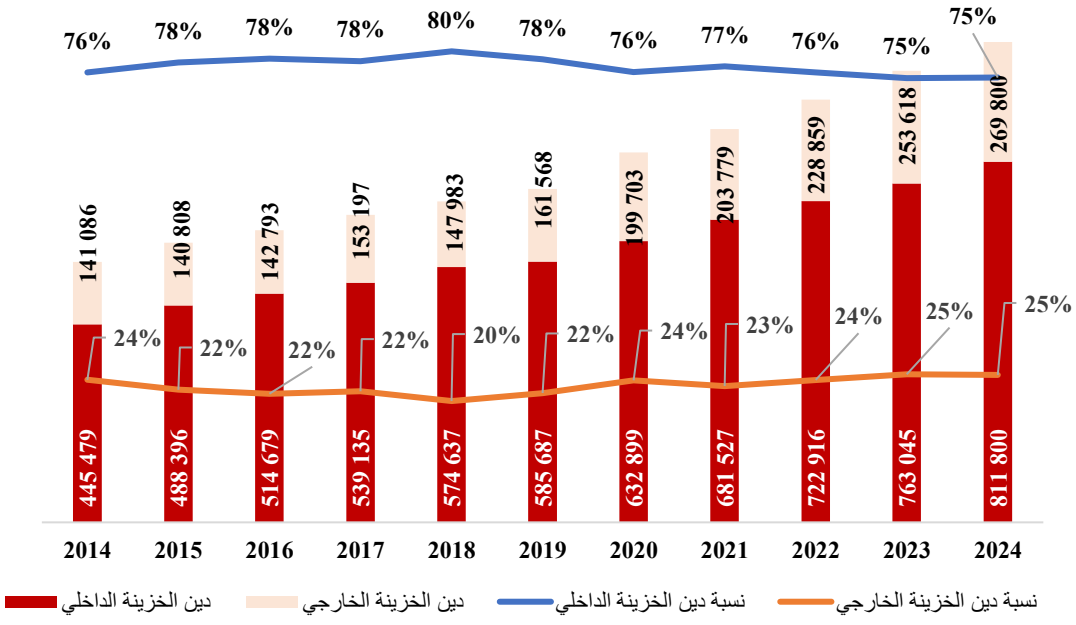
<u>جواب وزارة الاقتصاد والمالية:</u>

يُعزى تطور حصة الدين المتعاقد بسعر الفائدة المتغير أساسًا إلى طبيعة تعرفة الأدوات التي يقدّمها الدائنون متعددو الأطراف للمغرب، لا سيما القروض المعبأة من لدن البنك الدولي للإنشاء والتعمير والبنك الأفريقي للتنمية وصندوق النقد الدولي والتي تقتصر على قروض مرتكزة على أسعار فائدة متغيرة. ويمثل الدين المتغير القائم تجاه الدائنين سالفي الذكر حصة 92% من إجمالي الدين المتغير.

وتبقى حصة دين الخزينة ذو سعر الفائدة المتغير في حدود 10% متم سنة 2024 مما يساهم في الحد من مخاطر أسعار الفائدة.

47. ويبين الرسم البياني أسفله تطور توزيع دين الخزينة بين داخلي وخارجي خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2024. ويتبين من خلال هذا الرسم الاستقرار المسجل على مستوى توزيع دين الخزينة.

رسم بياني # 3: تطور مكونات دين الخزينة (الداخلي والخارجي) بين سنتي 2014 و2024 (بملايين الدراهم)



<u>المصدر:</u> التقارير حول الدين العمومي المرافقة لمشاريع قوانين المالية.

48. سجل متوسط التكلفة المرجح لدين الخزينة ارتفاعا ملحوظا عند متم سنة 2024، ليبلغ 3,96%، مقابل 3,32% سنة 2023. وحسب مكونات الدين، عرف متوسط التكلفة المرجح للدين الداخلي ارتفاعا، حيث انتقل من 3,23% إلى 3,89% بين سنتي 2023 و2024، ويعزى ذلك أساسا إلى ارتفاع أسعار الفائدة المقبولة من طرف الخزينة خلال السنوات الأخيرة، في حين ارتفعت تكلفة الدين الخارجي من 3,62% إلى 4,14%، أي بزيادة قدرها 52 نقطة أساس، مدفوعة بتصاعد أسعار الفائدة المتغيرة في السوق المالية الدولية. ويترتب على ارتفاع أسعار الفائدة تزايد المخاطر المرتبطة بدين الخزينة، إذ لا يقتصر أثره على الزيادة في تكلفته، بل يمتد إلى تعميق ضغوط إعادة التمويل جراء استحقاق الدين السابق في ظل ظروف اقتراض أكثر تكلفة.

49. وعلى صعيد مؤشرات المخاطر، سجل متوسط الأجل الزمني المتبقي لسداد دين الخزينة تحسنا عند متم سنة 2024، إذ ارتفع إلى حوالي 8 سنوات وشهرين مقابل 7 سنوات و3 أشهر سنة 2023، بما يعادل مكسبا زمنيا يناهز 11 شهرا. ويعزى هذا التطور أساسا إلى ارتفاع المدة الزمنية المتوسطة المتبقية لسداد الدين الداخلي، نتيجة توجه الخزينة نحو تركيز إصداراتها على السندات ذات الآجال المتوسطة والطويلة، وهو توجه يسهم في انتظام جدول استحقاق الدين والتخفيف من مخاطر إعادة التمويل.

50. وقد كشف تحليل آجال استحقاق دين الخزينة على امتداد الفترة 2014-2024 أن متوسط أجل السداد الإجمالي بلغ 7 سنوات، غير أن هذا المعدل يخفي تفاوتا هيكليا بين مكوني الدين، إذ استقر متوسط الأجل بالنسبة للدين الداخلي عند 6,5 سنوات مقابل 8,9 سنوات للدين الخارجي خلال نفس الفترة.

51. ويعرض الجدول التالي التطورات التي شهدها متوسط آجال استحقاق ديون الخزينة خلال الفترة 2014-2024:

جدول # 4 : تطور متوسط آجال استحقاق ديون الخزينة خلال الفترة 2014-2024 (بعدد السنوات)

	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الدين الداخلي	5,9	6,3	6,6	6,4	6,0	6,6	6,6	6,4	5,7	6,7	7,9
الدين الخارجي	9,0	8,8	8,7	8,4	7,9	8,1	9,8	9,6	9,8	9,0	9,0
مجموع دين الخزينة	6,6	6,8	7,0	6,9	6,4	6,9	7,4	7,2	6,7	7,3	8,2

المصدر: التقارير حول الدين العمومي المرافقة لمشاريع قوانين المالية - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

52. ويخضع الدين الخارجي بدوره منذ سنة 2015 لمعيار مرجعي، يحدد مستويات التعرض لسعر صرف العملات الرئيسية، التي تشكل سلة تداول الدرهم ولا سيما الأورو والدولار الأمريكي، وفق نسب مستهدفة في حدود 60% و40% على التوالي. ويظهر تحليل توزيع الدين العمومي الخارجي حسب العملة، خلال الفترة 2014-2024، انخفاضا طفيفا في مستوى التعرض لليورو، مقارنة بارتفاع في مستوى التعرض للدولار الأمريكي. كما يسجل في هذا الصدد أن الدين العمومي الخارجي لا يقتصر تأثره على عملتي اليورو والدولار الأمريكي فحسب، بل يمتد ليشمل أيضا عملات أخرى غير مدرجة ضمن سلة المعيار المرجعي.

53. ويعرض الجدول التالي توزيع الدين العمومي الخارجي المستحق حسب العملة خلال الفترة 2014-2024:

جدول # 5 : توزيع الدين العمومي الخارجي المستحق حسب العملة خلال الفترة 2014-2024

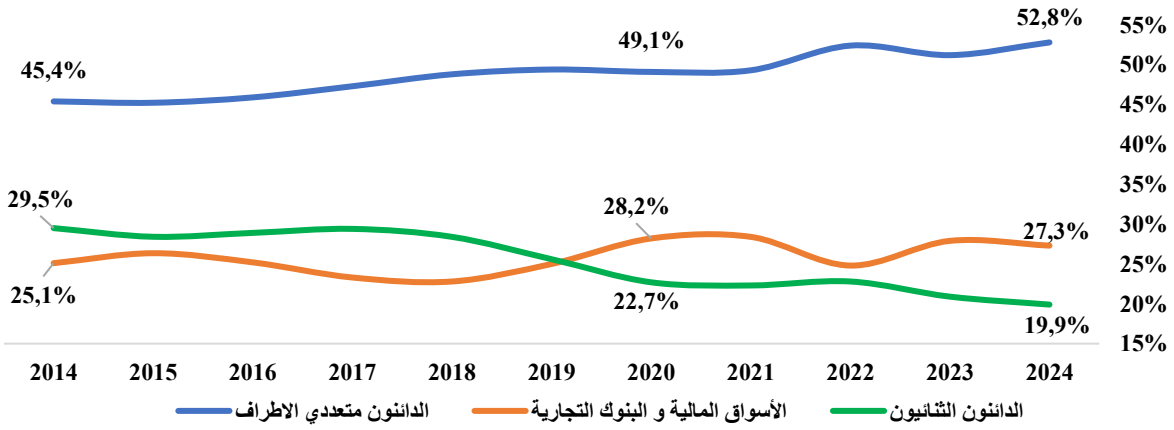
	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	معدل الفترة
اليورو (%)	68,8	63,1	61,4	61,1	63,2	61,8	60,7	60,6	61,8	60,1	57,3	**61,8**
الدولار والعملات ذات الصلة (%)	18,9	24,8	28,0	29,1	29,0	28,2	30,6	31,3	30,8	33,0	33,8	**28,9**
الدينار الكويتي (%)	6,3	6,3	5,0	4,5	1,4	4,6	3,0	4,1	4,0	3,5	3,3	**4,2**
الين الياباني (%)	3,5	3,6	3,8	3,6	2,9	3,5	4,0	2,6	2,5	2,1	2,1	**3,1**
عملات أخرى (%)	2,5	2,2	1,8	1,7	3,5	1,9	1,7	1,4	0,9	1,3	3,5	**2,0**

المصدر: التقارير حول الدين العمومي المرافقة لمشاريع قوانين المالية - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

54. وفيما يتعلق ببنية توزيع الدين العمومي الخارجي حسب فئات المقرضين، يلاحظ أن الدائنين متعددي الأطراف (المؤسسات الدولية) يواصلون استحواذهم على الحصة الأكبر من هذا الدين عند متم سنة 2024، بنسبة بلغت 52,8% من إجمالي الدين العمومي المستحق، مقابل 27,3% بالنسبة للأسواق المالية والبنوك التجارية و19,9% بالنسبة للدائنين الثنائيين.

55. ويبين الرسم البياني أسفله التغيرات التي عرفتها حصة كل فئة من فئات الدائنين من إجمالي الدين العمومي الخارجي خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى 2024:

رسم بياني # 4: تطور حصص مختلف الدائنين من إجمالي الدين العمومي الخارجي خلال الفترة 2014-2024



المصدر: التقارير حول الدين العمومي المرافقة لمشاريع قوانين المالية - معالجة من طرف المجلس الأعلى للحسابات

56. ويعزى تراجع حصة الدائنين الثنائيين ضمن إجمالي الدين العمومي الخارجي إلى انخفاض القروض الممنوحة، لا سيما من طرف دول الاتحاد الأوروبي وبعض الدول العربية. ويعرض الجدول أسفله تطور حصة الدائنين الثنائيين في الدين العمومي الخارجي خلال الفترة الممتدة من 2014 الى 2024:

جدول # 6 : تطور حصة الدائنين الثنائيين من إجمالي الدين العمومي الخارجي خلال الفترة 2014-2024

2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	
15,2	15,7	16,5	15,6	16,3	17,2	19,0	20,1	19,9	19,9	21,1	دول الاتحاد الأوروبي (%)
1,5	1,8	2,3	2,6	2,8	3,6	4,0	3,9	2,8	2,7	2,5	الدول العربية (%)
3,2	3,4	4,0	4,3	4,2	5,0	5,6	5,6	6,3	5,8	5,8	دول أخرى (%)

المصدر: التقارير حول الدين العمومي المرافقة لمشاريع قوانين المالية - معالجة من طرف المجلس الأعلى للحسابات

أبرز النتائج المتعلقة بتحليل مكونات الميزانية العامة

1 الموارد العادية برسم سنة 2024 (مليار درهم)



2 موارد الميزانية العامة برسم سنة 2024



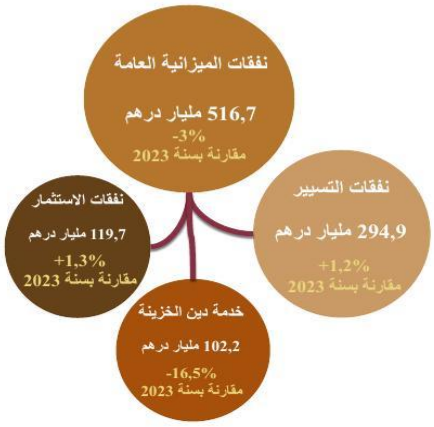
3 النفقات الجبائية



4 النفقات برسم سنة 2024



5 نفقات الميزانية العامة برسم سنة 2024



1. الموارد

57. بلغت الموارد المتعلقة بالميزانية العامة المحصلة برسم سنة 2024 ما مجموعه 527.952,9 مليون درهم، بنسبة إنجاز بلغت 121% مقارنة بتقديرات قانون المالية للسنة ذاتها، مسجلة ارتفاعا بنسبة 9,3% مقارنة بالموارد المحصلة في نهاية سنة 2023. وفيما يخص موارد الاقتراض، فقد تجاوزت التوقعات المقررة في قانون المالية، كما عرفت ارتفاعاً بنسبة 7,7% مقارنة بالسنة المالية 2023. ويستعرض الجدول التالي توزيع الموارد برسم سنتي 2023 و2024 حسب طبيعتها:

جدول # 7 : الموارد برسم سنتي 2023 و2024 (بملايين الدراهم)

نوع الموارد	إنجازات 2023	توقعات قانون المالية 2024	إنجازات 2024	نسبة التطور مقارنة مع 2023(%)
المـوارد العادية	338.281,8	311.324,6	369.746,9	9,3
موارد الاقتراض	146.935,1	123.410,0	158.206,0	7,7
المجموع	**485.216,9**	**434.734,6**	**527.952,9**	**8,8**

المصدر: قانون التصفية لسنة 2023 ومشروع قانون التصفية لسنة 2024

58. بلغت المداخيل العادية للميزانية العامة برسم السنة المالية 2024 ما مجموعه 369.746,9 مليون درهم، مسجلة نسبة إنجاز بلغت 119% قياسا بتقديرات قانون المالية، وارتفاعا بنسبة تزيد على 9% مقارنة بمنجزات السنة المالية 2023. ويعزى هذا الارتفاع إلى الزيادة المسجلة على مستوى المداخيل الجبائية بنسبة بلغت 14,4% مقارنة بالسنة السابقة في حين عرفت المداخيل غير الجبائية[8] انخفاضا بنسبة 13%. ويوضح الجدول التالي نسب الإنجاز وتطور المداخيل العادية خلال سنتي 2023 و2024:

جدول # 8 : توزيع المداخيل العادية المحصلة خلال سنتي 2023 و2024 (بملايين الدراهم)

نوع المداخيل	إنجازات 2023	توقعات قانون المالية 2024	إنجازات 2024	نسبة الإنجاز (%)	نسبة التطور مقارنة مع 2023(%)
المداخيل الجبائية	274.862,3	280.395,7	314.332,6	112	14,4
المداخيل غيرالجبائية	63.419,5	30.928,9	55.414,3	179	-13
المجموع	**338.281,8**	**311.324,6**	**369.746,9**	**119**	**9**

المصدر: قانون التصفية لسنة 2023 ومشروع قانون التصفية لسنة 2024

1.1. استمرار المنحى التصاعدي للمداخيل الجبائية

59. سجلت المداخيل الجبائية[9] برسم السنة المالية 2024 نسبة إنجاز بلغت 112%، حيث حصلت بذلك خزينة الدولة ما مجموعه 314.332,6 مليون درهم، وهو ما يمثل 85% من مجموع المداخيل العادية. وتشكل الضرائب المباشرة وغير المباشرة 88% من مجموع المداخيل الجبائية، تليها رسوم التسجيل والتمبر بنسبة 7%، ثم الرسوم الجمركية بنسبة 5%.

[8] باحتساب المداخيل المسجلة برسم التسديدات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
[9] تتكون هذه الموارد من التحصيلات المتأتية من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية ورسوم التسجيل والتمبر.

60. ويبين الجدول التالي توزيع المداخيل الجبائية حسب طبيعتها وحصة كل مكون من مجموع المداخيل الجبائية.

جدول # 9 : توزيع المداخيل الجبائية المحصلة برسم سنة 2024 (بملايين الدراهم)

نوع المداخيل	توقعات قانون المالية	إنجازات 2024	نسبة الإنجاز (%)	نسبة المورد من مجموع المداخيل الجبائية (%)
الضرائب غير المباشرة	128.312,5	139.432,1	108,7	44,4
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	117.075,9	137.292,4	117,3	43,7
رسوم التسجيل والتمبر / الضريبة الخصوصية السنوية للمركبات	19.495,2	21.807,0	111,9	6,9
الرسوم الجمركية	15.512,1	15.801,1	101,9	5,0
المجموع	**280.395,7**	**314.332,6**	**112,1**	**100**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

- **دينامية إيجابية للمداخيل الجبائية**

61. فاق أداء المداخيل الجبائية توقعات قانون المالية لسنة 2024 بنسب بلغت 17%، بالنسبة للضرائب المباشرة، و12%، بالنسبة لرسوم التسجيل والتمبر، و9%، بخصوص الضرائب غير المباشرة، و2%، في ما يتعلق بالرسوم الجمركية. وقد عرفت هذه النسب ارتفاعا ملحوظا مقارنة بتلك التي تم تسجيلها خلال سنة 2023 بالنسبة لكل من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، كما هو موضح بالجدول أسفله:

جدول # 10 : نسب تحصيل المداخيل الجبائية حسب نوعها خلال سنتي 2023 و2024

نوع المداخيل	نسبة الإنجاز خلال سنة 2023(%)	نسبة الإنجاز خلال سنة 2024(%)
رسوم التسجيل والتمبر /ض.خ.س.م	124,8	111,9
الرسوم الجمركية	103,9	101,9
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	103,4	117,3
الضرائب غير المباشرة	101,3	108,7
المجموع	**103,8**	**112,1**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

62. وفي ما يخص الضرائب المباشرة، فقد تم تحصيل مبلغ فاق توقعات قانون المالية بما يناهز 20.216,5 مليون درهم. ويرجع ذلك، بالأساس، إلى الارتفاع المسجل على مستوى الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل اللتين سجلتا زيادة بمبلغ 12.406,4 مليون درهم و7.236,3 مليون درهم، على التوالي، كما عرفت باقي الضرائب المباشرة ارتفاعا مقارنة بالتوقعات باستثناء الحصة المخصصة للميزانية العامة للدولة من منتوج رسم السكن (ناقص 8,4 مليون درهم).

63. وفي ما يتعلق بالضرائب غير المباشرة، فقد سجلت مداخيلها أيضا ارتفاعا مقارنة بالتوقعات بلغ 11.119,5 مليون درهم، تم تسجيله بالأساس على مستوى الضريبة على القيمة المضافة في الداخل، بمبلغ 6.235,4 مليون درهم، والرسوم الداخلية على الاستهلاك المتعلقة بمنتوجات الطاقة والتبغ بمبلغ 3.177,5 مليون درهم.

64. وعلى نفس المنحى، واصلت رسوم التسجيل والتمبر والضريبة الخصوصية السنوية للمركبات والرسوم على الاستيراد تسجيل ارتفاع مقارنة بالتوقعات، بلغ، على التوالي، ما ينهاز 2.311,9 مليون درهم و289,2 مليون درهم. ويعرض الجدول أسفله مستوى تحصيل المداخيل الجبائية مقارنة بتوقعات:

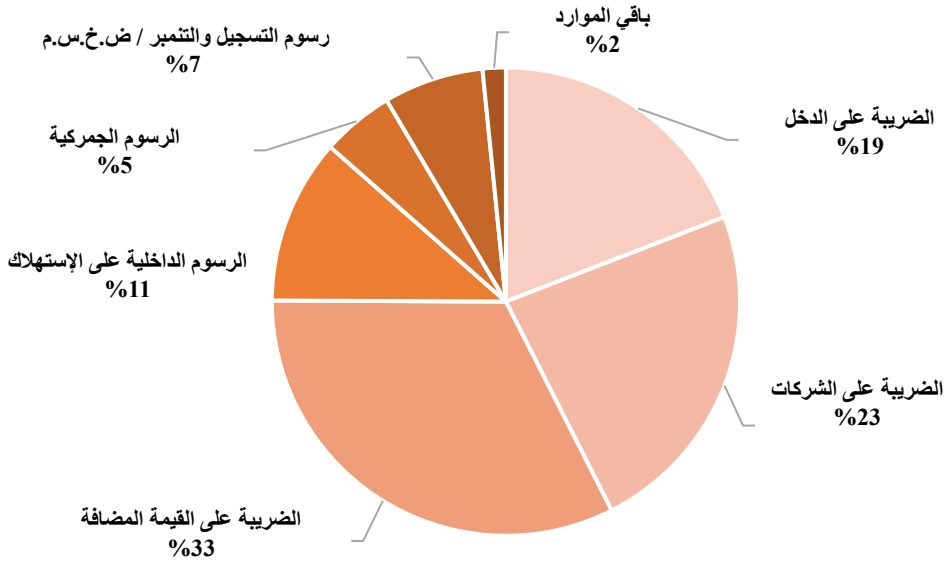
جدول # 11 : مقارنة تحصيل المداخيل الجبائية بتوقعاتها (بملايين الدراهم)

نوع المداخيل	توقعات قانون المالية	إنجازات 2024	الفرق	نسبة الإنجاز (%)
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	**117.075,9**	**137.292,4**	**20.216,5**	**117,3**
الضريبة على الدخل	52.881,5	60.117,9	7.236,3	113,7
الضريبة على الشركات	61.067,7	73.474,1	12.406,4	120,3
الغرامات والزيادات الضريبية	2.952,3	3.503,6	551,3	118,7
الضريبة على السكن[1]	23,2	14,9	-8,4	63,9
الرسوم المفروضة على رخص بيع المشروبات	62,3	83,7	21,4	134,3
الضريبة المهنية[1]	88,8	98,2	9,4	110,6
الضرائب غير المباشرة	**128.312,5**	**139.432,1**	**11.119,5**	**108,7**
الضريبة على القيمة المضافة	**94.947,4**	**102.140,9**	**7.193,5**	**107,6**
للإستيراد	57.505,7	58.463,7	958,0	101,7
في الداخل	37.441,7	43.677,2	6.235,4	116,7
الرسوم الداخلية على الإستهلاك	**32.038,1**	**35.983,8**	**3.945,6**	**112,3**
منتوجات الطاقة	16.737,0	17.981,7	1.244,6	107,4
التبغ	12.500,0	14.432,8	1.932,8	115,5
أخرى	2.801,1	3.569,3	768,2	127,4
الرسم الجوي للتضامن و إنعاش السياحة[2]	**1.326,9**	**1.307,4**	**-19,6**	**98,5**
الرسوم الجمركية	**15.512,1**	**15.801,1**	**289,0**	**101,9**
الرسوم على الاستيراد	15.511,9	15.801,1	289,2	101,9
رسومالتسجيل والتمبر /ض.خ.س.م	**19.495,2**	**21.807,0**	**2.311,9**	**111,9**

[1] يتعلق الأمر بالجزء المقتطع من هذه الضرائب لفائدة الدولة.
[2] تم إدراج مداخيل الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة بالميزانية العامة خلال السنة المالية 2022.
المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

65. ويبين الرسم البياني أسفله توزيع أهم المداخيل الجبائية وحصة كل نوع منها:

رسم بياني # 5: توزيع المداخيل الجبائية حسب أنواعها



المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

66. ويتضح، من خلال المقارنة بين توقعات وتحصيلات المداخيل الجبائية، تسجيل فوارق إيجابية بشكل متكرر خلال السنوات الأخيرة، حيث فاقت المداخيل المحصلة التقديرات المعتمدة في قوانين المالية. وقد تعزز هذا المنحى بشكل أكثر وضوحا منذ مرحلة التعافي الاقتصادي التي أعقبت الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19، ما يعكس تحسنا ملحوظا في دينامية العائد الضريبي مقارنة بفرضيات التوقع. غير أن تكرار هذه الفوارق يكشف عن قصور في دقة وموثوقية نماذج وآليات التوقع المعتمدة، مما يستدعي إعادة النظر فيها وتطويرها بهدف تعزيز دقة التنبؤ بالمداخيل الجبائية وتحسين موثوقيتها.

67. وعليه، فإن تعزيز منهجيات التوقع، ولا سيما من خلال إدماج أفضل للمتغيرات الاقتصادية والمالية، واعتماد مقاربات تحليلية أكثر تطورا، من شأنه أن يسهم في تحقيق تقديرات أكثر واقعية، بما يدعم جودة البرمجة الميزانياتية. كما يجب العمل على تقييم الأثر المالي لكل تعديل جبائي يدرج في كل مشروع على حدة من مشاريع قوانين المالية بما يمكن من الإحاطة الكاملة بانعكاسات هذه التعديلات على المداخيل الجبائية.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

إن عملية التوقع الجبائي الأولي تتم في سياق يتسم بقدر معين من عدم اليقين، وترتبط بفرضيات اقتصادية ومالية يتم إعدادها خلال مرحلة إعداد مشروع قانون المالية، اعتمادا على المعطيات المتوفرة آنذاك. غير أن تطور الظرفية الاقتصادية والمالية خلال السنة قد يؤدي إلى تغيرات مهمة تؤثر بشكل مباشر على مستوى التحصيل الفعلي، خاصة خلال فترات التعافي الاقتصادي أو التحسن الاستثنائي للنشاط الاقتصادي (...). وفي هذا الإطار، يتم بصفة دورية إنجاز تمرين للتحيين خلال السنة، يهدف إلى مراجعة وتحيين توقعات الموارد الجبائية بالاستناد إلى فرضيات ومعطيات محينة تأخذ بعين الاعتبار تطور الظرفية الاقتصادية، ومستوى التحصيل المنجز، والمعطيات الجديدة المتاحة. ويساهم هذا التمرين في تحسين دقة التوقعات وتعزيز موثوقيتها، من خلال ملاءمتها المستمرة مع التطورات الاقتصادية والمالية المسجلة خلال السنة.

إجمالا، تُعزى الفوارق المسجلة بين توقعات وتحصيلات الموارد الجبائية خلال الفترة الممتدة من 2021 إلى 2024 إلى تداخل عاملين رئيسيين:

- فمن جهة، تميزت هذه الفترة بظروف استثنائية اتسمت بدرجة عالية من عدم اليقين. فقد ساهمت تداعيات الخروج من الجائحة، واشتداد الضغوط التضخمية على الصعيد العالمي، إلى جانب التوترات الجيوسياسية، في إرباك المسارات الاقتصادية بشكل كبير. وفي هذا السياق، ظلت آفاق التعافي نفسها محاطة بالغموض، مما جعل عملية إعداد التوقعات أكثر تعقيدًا.

- ومن جهة أخرى، شهدت المداخيل خلال هذه الفترة سلوكًا غير اعتيادي مقارنة بالاتجاهات التاريخية، حيث بلغت مستويات غير مسبوقة وسُجلت أرقام قياسية متتالية. وقد تجلت هذه الدينامية بشكل خاص في بعض البنود، لاسيما بند المبلغ المتبقي للتسوية، الذي حقق نتائج فاقت بكثير مستوياته التاريخية .

كما تزامنت هذه الفترة مع تنفيذ إصلاحات ضريبية كبرى، ترتبط آثارها بسلوكيات تكيّف الملزمين وردود فعل المحيط الاقتصادي، وهما عاملان يصعب توقعهما بشكل مسبق.

- **تأكيد استمرار انتعاش المداخيل الجبائية خلال السنوات الأخيرة**

68. عرفت المداخيل الجبائية المحصلة خلال سنة 2024 ارتفاعا ملحوظا مقارنة مع المستويات المسجلة خلال السنوات الماضية، وقد شملت جل فئات هذه المداخيل. ويندرج هذا الأداء في سياق مسار تصاعدي متواصل، تجلى في تحقيق معدل نمو سنوي متوسط (TCAM) بلغ 11,8% خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2024. ويبيّن الجدول التالي تطور المداخيل الجبائية خلال السنوات الخمس الأخيرة:

جدول # 12 : تطور المداخيل الجبائية خلال السنوات الخمس الأخيرة (بملايين الدراهم)

نوع المداخيل	2020	2021	2022	2023	2024
المداخيل الجبائية	201.530,2	223.701,0	261.507,3	274.862,3	314.332,6
نسبة التطور (%)	**-8,6**	**11**	**16,9**	**5,1**	**14,4**

المصدر: قوانين التصفية للسنوات الأخيرة ومشروع قانون التصفية لسنة 2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

69. وبناء عليه، سجلت المداخيل المتأتية من الضرائب المباشرة سنة 2024 ارتفاعا بلغ 20.179,5 مليون درهم مقارنة بسنة 2023، أي بنسبة بلغت زائد 17.2%. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى استمرار الأداء الجيد للضريبة على الشركات (زائد 10.169,7 مليون درهم) والضريبة على الدخل (زائد 9.103,6 مليون درهم) وبنسبة أقل للغرامات والزيادات الضريبية (زائد 889,1 مليون درهم).

70. وفي السياق ذاته، سجلت مداخيل الضرائب غير المباشرة، في متم سنة 2024، فارقا إيجابيا مهما قدره 17.245,4 مليون درهم مقارنة مع سنة 2023. ويعزى هذا الارتفاع بالأساس إلى الفوارق الإيجابية المسجلة على مستوى الضريبة على القيمة المضافة في الداخل بما قدره 8.452,5 مليون درهم، أي بنسبة تطور بلغت 24%، والضريبة على القيمة المضافة للاستيراد بما قدره 5.759,4 مليون درهم، والرسوم المفروضة على منتوجات الطاقة بمداخيل إضافية قدرها 1.710,3 مليون درهم.

71. وفي نفس المنحى التصاعدي، سجلت مداخيل رسوم التسجيل والتمبر والرسوم الجمركية زيادة بلغت، على التوالي، 1.666,4 مليون درهم و378,9 مليون درهم.

72. وإجمالا، يعزى الارتفاع الذي عرفته المداخيل الجبائية خلال سنة 2024، من جهة، إلى التحسن النسبي في الظرفية الاقتصادية واستعادة عدد من القطاعات لنشاطها، ومن جهة أخرى، إلى تأثير الإجراءات الجبائية التي تم اعتمادها في إطار الإصلاح الجبائي والرامية إلى تعزيز مبدأ الامتثال لدفع الضرائب لدى الملزمين وتحسين مردودية التحصيل ومنها مقتضيات قانون المالية المتعلقة بإصلاح الضريبة على القيمة المضافة والتدابير الضريبية الأخرى من أجل مكافحة التهرب الضريبي وإدماج القطاع غير المهيكل. يضاف إلى ذلك الارتفاع الملحوظ الذي سجلته القيمة الإجمالية للواردات مقارنة بالسنة السابقة.

73. ويبين الجدول أسفله التطور الذي عرفته مختلف أنواع المداخيل الجبائية بين سنتي 2023 و2024.

جدول # 13 : تطور المداخيل الجبائية حسب طبيعتها بين سنتي 2023 و2024 (بملايين الدراهم)

نوع المداخيل	انجازات 2023	انجازات 2024	الفرق	نسبة التطور (%)
الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة	**117.112,9**	**137.292,4**	**20.179,5**	**17,2**
الضريبة على الدخل	51.014,3	60.117,9	9.103,6	17,8
الضريبة على الشركات	63.304,4	73.474,1	10.169,7	16,1
الغرامات والزيادات الضريبية	2.614,5	3.503,6	889,1	34,0
الضريبة على السكن[1]	11,4	14,9	3,5	30,5
الرسوم المفروضة على رخص بيع المشروبات	75,2	83,7	8,5	11,4
الضريبة المهنية[1]	93,0	98,2	5,2	5,6
الضرائب غير المباشرة	**122.186,6**	**139.432,1**	**17.245,4**	**14,1**
الضريبة على القيمة المضافة	**87.929,1**	**102.140,9**	**14.211,8**	**16,2**
للإستيراد	52.704,4	58.463,7	5.759,4	10,9
في الداخل	35.224,7	43.677,2	8.452,5	24,0
الرسوم الداخلية على الإستهلاك	**33.085,4**	**35.983,8**	**2.898,3**	**8,8**
منتوجات الطاقة	16.271,3	17.981,7	1.710,3	10,5
التبغ	13.865,1	14.432,8	567,8	4,1
أخرى	2.949,0	3.569,3	620,2	21,0
الرسم الجوي للتضامن و إنعاش السياحة[2]	**1.172,1**	**1.307,4**	**135,3**	**11,5**
الرسوم الجمركية	**15.422,2**	**15.801,1**	**378,9**	**2,5**
الرسوم على الإستيراد	15.421,6	15.801,1	379,4	2,5
رسوم التسجيل والتمبر / ض.خ.س.م	20.140,6	21.807,0	1.666,4	8,3

[1] يتعلق الأمر بالجزء المقتطع من هذه الضريبة لفائدة الدولة.

[2] تم إدراج مداخيل الرسم الجوي للتضامن وإنعاش السياحة بالميزانية العامة خلال السنة المالية 2022.

المصدر: قانون التصفية برسم 2023 ومشروع قانون التصفية لسنة 2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

- **مساهمة آلية التسوية الطوعية برسم سنة 2024 في تعبئة مداخيل جبائية استثنائية**

74. في إطار التدابير الرامية إلى تعزيز الامتثال الجبائي وتوسيع الوعاء الضريبي، تم برسم قانون المالية لسنة 2024، إقرار آلية التسوية الطوعية للوضعية الجبائية لفائدة الأشخاص الذاتيين، وذلك بخصوص الأرباح والدخول الخاضعة للضريبة. وقد تم خلال هذه العملية تحديد سعر المساهمة في نسبة 5% من قيمة الموجودات والنفقات المصرح بها.

75. وقد أسفرت هذه العملية عن حصيلة إجمالية للمبالغ المصرح بها بلغت حوالي 125 مليار درهم، وذلك من طرف حوالي 8.000 مصرح.

76. وقد مكنت هذه العملية من تحصيل مداخيل جبائية إضافية لفائدة ميزانية الدولة بنحو 6 مليارات درهم، مما يعكس مساهمة هذا الإجراء في دعم المداخيل الجبائية خلال السنة المالية 2024، فضلا عن دوره في إدماج جزء من الأنشطة أو الموجودات غير المصرح بها سابقا ضمن المنظومة الجبائية.

77. غير أن المداخيل المحصلة في إطار هذه العملية تكتسي طابعا استثنائيا ومحدودا زمنيا، بالنظر إلى ارتباطها بإجراء ظرفي يهدف إلى تسوية وضعيات جبائية سابقة. وبالتالي، فإن أثرها على مستوى المداخيل يظل رهينا بظروف تنزيل هذا الإجراء وبمدى استثمار نتائجه في تعزيز الامتثال الجبائي مستقبلا.

78. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الامتثال الجبائي وتوسيع الوعاء الضريبي بشكل مستدام، لاسيما من خلال تحسين آليات المراقبة والتتبع وتعزيز تبادل المعلومات بين الأطراف المعنية.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

تندرج الإصلاحات التي تم اعتمادها في إطار قوانين المالية لسنتي 2023 و2024 ضمن مقاربة شمولية تقوم على ثلاثة مرتكزات متكاملة، تتمثل في الوقاية، وتأمين المنظومة الجبائية، ومواكبة التسوية الطوعية.

وفي هذا الإطار، اكتست إجراءات التسوية طابعاً انتقالياً ومواكباً، تزامناً مع تنزيل إصلاحات هيكلية ساهمت في تعزيز إحكام المنظومة الجبائية، لاسيما من خلال توسيع آليات الاقتطاع من المنبع، والتصدي الاستباقي لممارسات الغش والتهرب الضريبي. وعليه، فإن هذه الإجراءات شكلت فرصة استثنائية مكنت الملزمين من تسوية وضعيتهم الجبائية بشكل طوعي قبل الدخول الكامل حيز التنفيذ لمختلف آليات التأمين والمراقبة الجديدة.

2.1.ارتفاع المداخيل غير الجبائية دون احتساب التسديدات

79. بلغت المداخيل غير الجبائية[10] المحصلة برسم سنة 2024، ما قدره 31.534,1 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 19,1% مقارنة بسنة 2023 (زائد 5.064,7 مليون درهم)، وذلك دون احتساب المداخيل المسجلة برسم التحويلات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والمقدرة في مبلغ 23.880,3 مليون درهم.

80. وبإضافة التحويلات المذكورة أعلاه، يصبح المبلغ الإجمالي لهذه المداخيل، برسم السنة المالية 2024 ما مجموعه 55.414,3 مليون درهم، وهو ما يعادل 15% من إجمالي المداخيل العادية، مقابل 18,7% في السنة المالية السابقة.

- **إنجاز إجمالي للمداخيل غير الجبائية في مستوى التوقعات**

81. باستثناء التحويلات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ومن ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فقد سجل تحصيل المداخيل غير الجبائية سنة 2024 نسبة بلغت 102%، مقارنة بتوقعات قانون المالية التي حددتها في 30.928,9 مليون درهم. ويبين الجدول أسفله مقارنة توقعات المداخيل غير الجبائية بالتحصيل حسب الفئات:

[10] تتكون المداخيل غير الجبائية من عائدات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة ومداخيل الخوصصة ومداخيل أخرى.

جدول # 14 : مقارنة توقعات المداخيل غير الجبائية بالتحصيل برسم سنة 2024 (بملايين الدراهم)

نوع المداخيل	توقعات قانون المالية	إنجازات 2024	الفارق	نسبة الإنجاز (%)
حصيلة الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية	19.480,0	16.626,5	-2.853,5	85,4
عائدات أملاك الدولة	354,5	567,2	212,7	160,0
الهبات والوصايا[1]	1.500,0	2.485,3	985,3	165,7
الموارد الآتية من تفويت مساهمات الدولة	5.000,0	1.700,0	-3.300,0	34,0
موارد مختلفة[2]	4.594,4	10.155,0	5.560,6	221,0
المجموع	**30.928,9**	**31.534,1**	**605,2**	**102**

[1] تتضمن هذه الموارد الهبات المحصلة من قبل مديرية الخزينة والمالية الخارجية وكذا حصيلة الوصايا والهبات الممنوحة للدولة ولمختلف الإدارات العمومية

[2] لم يتم الأخذ بعين الاعتبار في مجموع الموارد المتنوعة االتحويلات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية والتحويلات من ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

82. وقد سجلت الموارد المختلفة فارقا إيجابيا فاق التوقعات وبلغ 5.560,6 مليون درهم، في حين شهدت الموارد الآتية من تفويت مساهمات الدولة فارقاً سلبياً بلغ 3.300,0 مليون درهم مقارنة بالتقديرات الأصلية البالغة 5.000 مليون درهم.

83. كما سجلت حصيلة الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية فارقاً سلبياً بلغ 2.853,5 مليون درهم، ويعزى هذا التراجع بالأساس إلى انخفاض التحصيلات على مستوى الأرباح الآتية من الشركات ذات المساهمة العمومية (ناقص 1.846,8 مليون درهم)، وأتاوى احتلال الأملاك العامة والموارد الأخرى (ناقص 4.097,5 مليون درهم).

84. ويبين الجدول التالي مقارنة توقعات المداخيل المتأتية من الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية بالتحصيلات برسم سنة 2024:

جدول # 15 : مقارنة توقعات عائدات الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية بالتحصيلات (بملايين الدراهم)

نوع المداخيل	توقعات قانون المالية	إنجازات 2024	الفارق
أتاوي احتلال الأملاك العامة و موارد اخرى[1]	4.230,0	132,5	-4.097,5
الأرباح الآتية من الشركات ذات المساهمة العمومية	8.793,0	6.946,2	-1.846,8
الموارد المتأتية من المؤسسات المالية	2.080,0	3.074,0	994,0
عوائد الإحتكار وحصص الارباح ومساهمات المؤسسات العامة	4.377,0	6.473,8	2.096,8

[1] تشمل الموارد الأخرى الموارد المتعلقة بتفويت الأصول.

المصدر: التقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية المرافق لمشروعي قانون المالية لسنة 2026 وقانون التصفية برسم سنة 2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

يعزى ارتفاع الموارد المختلفة ب 5,6 مليار درهم مقارنة بالتوقعات الأولية لقانون المالية لسنة 2024 أساسا إلى الزيادة الهامة في المداخيل المرتبطة بتخفيف نفقات الدين (3,8+ مليار درهم)، وكذا المداخيل الاستثنائية المتأتية من الغرامات التصالحية المفروضة على الشركات النفطية (0,9 مليار درهم)، إضافة إلى أموال المساعدة التي بلغت حوالي 410 مليون درهم والتي لم تكن متوقعة في الأصل ضمن قانون المالية.

أما بخصوص الهبات والوصايا، فإن الفارق المسجل مقارنة بتوقعات قانون المالية يفسر بالطابع غير المنتظم والاستثنائي لبعض الهبات المحصلة خلال سنة 2024، خاصة تلك المرتبطة بالتمويلات الخارجية الموجهة لدعم البرامج والإصلاحات، والتي تبقى وتيرة تعبئتها وصرفها رهينة باستكمال المساطر والإجراء ات المتفق عليها مع مختلف الشركاء، ومدى التقدم في تنفيذ الإصلاحات والمؤشرات المتفق عليها، وكذا الجدولة الزمنية الخاصة بقرارات صرف الحصص من طرف الجهات المانحة. الأمر الذي يجعل توقع هذه الموارد عند إعداد قانون المالية يخضع لقدر من عدم اليقين.

- **تطور الموارد المتأتية من بعض المساهمين الرئيسيين مقارنة بسنة 2023**

85. عرفت الموارد المتأتية من مؤسسات الاحتكار والاستغلال والمساهمات المالية للدولة، برسم سنة 2024، ارتفاعا بلغ 2.639,1 مليون درهم، مقارنة بتلك المسجلة سنة 2023 والبالغة 13.987,4 مليون درهم. وقد تم استخلاص هذه العائدات أساسا من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية (6 مليارات درهم)، المجمع الشريف للفوسفاط (5,8 مليارات درهم)، وبنك المغرب (2,9 مليار درهم). ورغم هذا التحسن فإن عائدات بعض الشركات والمؤسسات العمومية عرفت انخفاضا مقارنة بسنة 2023، خاصة بالنسبة للأرباح الآتية من شركة المجمع الشريف للفوسفاط (ناقص 1.640,3 مليون درهم). ويتضمن الجدول أسفله الموارد المحصلة من أهم المساهمين في عائدات المؤسسات والمقاولات العمومية برسم سنتي 2023 و2024:

جدول # 16 : الموارد المتأتية من المساهمين الرئيسيين بين 2023 و2024 (بملايين الدراهم)

نوع الموارد	إنجازات 2023	توقعات قانون المالية 2024	إنجازات 2024	نسبة الإنجاز (%)
الموارد الآتية من الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية و المسح العقارية والخرائطية	4.000,0	4.000,0	6.000,0	150,0
الأرباح الآتية من شركة المجمع الشريف للفوسفاط	7.440,8	7.500,0	5.800,6	77,3
الموارد الآتية من بنك المغرب	937,3	1.700,0	2.875,3	169,1
الأرباح الآتية من المساهمات المالية للدولة في مختلف الشركات	490,2	933,0	856,5	91,8
الموارد الآتية من الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	100,0	100,0	205,8	205,8
الموارد الآتية من مكتب الصرف	130,0	140,0	140,0	100,0
الموارد الآتية من المكتب الوطني للمطارات	0,0	120,0	120,0	100,0
أتاوي احتلال الأملاك العامة الموضوعة رهن إشارة المكتب الوطني للمطارات	280,0	120,0	120,0	100,0
الأرباح الآتية من سلطة ميناء طنجة المتوسط	67,1	60,0	100,6	167,7
الأرباح الناتجة عن بريد المغرب	100,0	100,0	100,0	100,0

المصدر: التقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية المرافق لمشروعي قانون المالية لسنة 2026 وقانون التصفية برسم سنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

3.1.استمرار تراجع تكلفة النفقات الجبائية

86. يقصد بالنفقات الجبائية مجموع الاستثناءات الضريبية التي تخرج عن نطاق النظام الضريبي المرجعي، والتي يترتب عنها نقص في موارد ميزانية الدولة، قياسا بما كان ينبغي تحصيله. وتتخذ هذه النفقات أشكالا متعددة تشمل الإعفاءات الكلية أو الجزئية أو المؤقتة، وتخفيضات وإسقاطات وخصوم وضرائب جزافية وتسهيلات

مالية. وتعد النفقات الجبائية إحدى الآليات التي توظفها الدولة من أجل تخفيف العبء الضريبي على بعض الفئات أو الأنشطة الاقتصادية، مما يتيح لها إمكانية تحقيق أهدافها الاستراتيجية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

87. وتم تقييم النفقات الجبائية، برسم سنة 2024، في حوالي 31,5 مليار درهم، أي ما يعادل 10% من المداخيل الجبائية، وهو ما يجسد استمرار المنحى التراجعي المسجل خلال السنتين الماليتين الأخيرتين. وتغطي هذه التكلفة 229 إجراء استثنائيا تم تقييمه من أصل 268 إجراء تم تحديده.

88. وفيما يلي تطور النفقات الجبائية ونسبها مقارنة بالمداخيل الجبائية منذ سنة 2020:

جدول # 17 : تطور النفقات الجبائية وحجمها مقارنة بالمداخيل الجبائية خلال السنوات الخمس الأخيرة (بملايين الدراهم)

الصنف الجبائي	2020	2021	2022	2023	2024
النفقات الجبائية	27.827	32.001	37.957	36.959	31.493
المداخيل الجبائية	201.530	223.701	261.507	274.862	314.333
نسبة النفقات الجبائية مقارنة بالمداخيل الجبائية (%)	13,8	14,3	14,5	13,4	10,0

المصدر: التقرير حول النفقات الجبائية المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2026.

89. وقد استقرت الإجراءات التي تم تقييمها سنة 2024 تقريبا في نفس المستوى من حيث الحصة مقارنة بالسنوات الأربع الأخيرة، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول # 18 : حصة الإجراءات التي تم تقييمها مقارنة بتلك التي تم تحديدها خلال السنوات الخمس الأخيرة (بملايين الدراهم)

	2020	2021	2022	2023	2024
الإجراءات التي تم تحديدها	302	306	311	291	268
الإجراءات التي تم تقييمها	261	261	267	251	229

المصدر: التقرير حول النفقات الجبائية المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2026.

90. وعرفت الإجراءات التي تم اعتمادها سنة 2024 من حيث القيمة ارتفاعا ملحوظا (زائد 308 مليون درهم) مقارنة بالإجراءات الاستثنائية التي أقرها قانون المالية لسنة 2023 والتي بلغت 80 مليون درهم. وتستأثر الإجراءات التي تم اعتمادها قبل سنة 2020 من حيث العدد، بحصة 89% من الإجراءات المتخذة، وترتفع هذه النسبة بالنظر لقيمة هذه التدابير من إجمالي النفقات الجبائية المسجلة لحدود سنة 2024، لتصل إلى 97%. وفيما يلي توزيع النفقات الجبائية وكلفتها حسب قوانين المالية التي سنتها:

جدول # 19 : توزيع الإجراءات الاستثنائية بالنظر لقوانين المالية

الاجراءات الاستثنائية	عددها	كلفتها (بملايين الدراهم)
بالنسبة للقوانين السابقة لقانون مالية 2020	239	30.642
بالنسبة لقانون مالية 2020	8	1
بالنسبة لقانون مالية 2021	6	127
بالنسبة لقانون مالية 2022	3	255
بالنسبة لقانون مالية 2023	9	80
بالنسبة لقانون مالية 2024	3	388
المجموع	**268**	**31.493**

المصدر: التقرير حول النفقات الجبائية المرافق لمشروع قانون المالية لسنة 2026.

- **هيمنة النفقات الجبائية المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة على أكثر من نصف قيمة النفقات الجبائية**

91. تأتي التدابير التحفيزية ذات الصلة بالضريبة على القيمة المضافة في صدارة الآليات المعتمدة للإنفاق الضريبي حيث تمثل 48% من النفقات الجبائية الممنوحة سنة 2024 من خلال 60 تدبيرا بكلفة إجمالية تصل إلى 15 مليار درهم. أما النفقات الجبائية المتعلقة بالضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على عقود التأمين، فعرفت نسبا بلغت، على التوالي، 9% و16% و13% من إجمالي النفقات الجبائية، وبتكلفة قدرها 2,8 مليار درهم بالنسبة للضريبة على الشركات، و4,9 مليار درهم للضريبة على الدخل، و4,2 مليار درهم فيما يخص الضريبة على عقود التأمين.

92. وقد سجلت تكلفة النفقات المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة انخفاضا قدره 6,2 مليار درهم مقارنة بسنة 2023، فيما عرفت الضريبة على الشركات والضريبة على الدخل والضريبة على عقود التأمين ارتفاعا قدره على التوالي، 0,7 مليار درهم، و71 مليون درهم و100 مليون درهم.

93. ويبين الجدول أدناه الطبيعة المركزة للنفقات الجبائية حسب نوع الضريبة برسم سنتي 2023 و2024:

جدول # 20 : توزيع الإجراءات الاستثنائية على أهم الضرائب سنتي 2023 و2024

النفقات الجبائية	2024				2023			
	عدد الإجراءات التي تم تحديدها	عدد الإجراءات التي تم تقييمها	المبلغ بملايين الدراهم	الحصة من إجمالي النفقات الجبائية (%)	عدد الإجراءات التي تم تحديدها	عدد الإجراءات التي تم تقييمها	المبلغ بملايين الدراهم	الحصة من إجمالي النفقات الجبائية (%)
للضريبة على الدخل	77	55	4.888	16	76	52	4.817	13
للضريبة على الشركات	52	42	2.843	9	51	41	2.137	6
للضريبة على القيمة المضافة	65	60	15.017	48	89	85	21.190	57
للضريبة على عقود التأمين	14	14	4.163	13	14	14	4.063	11
إجمالي النفقات الجبائية	**268**	**229**	**31.493**	**100**	**291**	**251**	**36.959**	**100**

المصدر: تقريرا النفقات الجبائية المرافقان لمشروعي قانوني المالية لسنتي 2025 و2026.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

في إطار المفاضلة بين النفقات الجبائية والنفقات الميزانياتية، أقر قانون المالية لسنة 2023 آلية للدعم المباشر لاقتناء السكن. ويهدف هذا النظام إلى تعويض الدعم الجبائي الممنوح حالياً للسكن الاجتماعي من خلال الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة. ومع استنفاد المخزون الحالي من السكن الاجتماعي المستفيد من هذا الإعفاء، سيكون من الممكن حذف هذه النفقة الجبائية، التي تُقدَّر كلفتها حالياً بنحو 2.6 مليار درهم، أي ما يعادل 15% من مجموع النفقات الجبائية المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة.

- **استمرار تركيز النفقات الجبائية على نفس القطاعات**

94. لا تزال النفقات الجبائية مركزة في عدد محدود من القطاعات، حيث تستحوذ قطاعات العقار وإنتاج وتوزيع الكهرباء والغاز والأمن والاحتياط الاجتماعي على أكثر من نصف النفقات الجبائية المسجلة سنة 2024. وقد استفادت هذه القطاعات من حصة تصل إلى 19,7 مليار درهم من أصل 31,5 مليار درهما المسجلة، أي بنسبة 62,2%. ويبرز الجدول أدناه تفاصيل هذا التركيز خلال سنتي 2023 و2024.

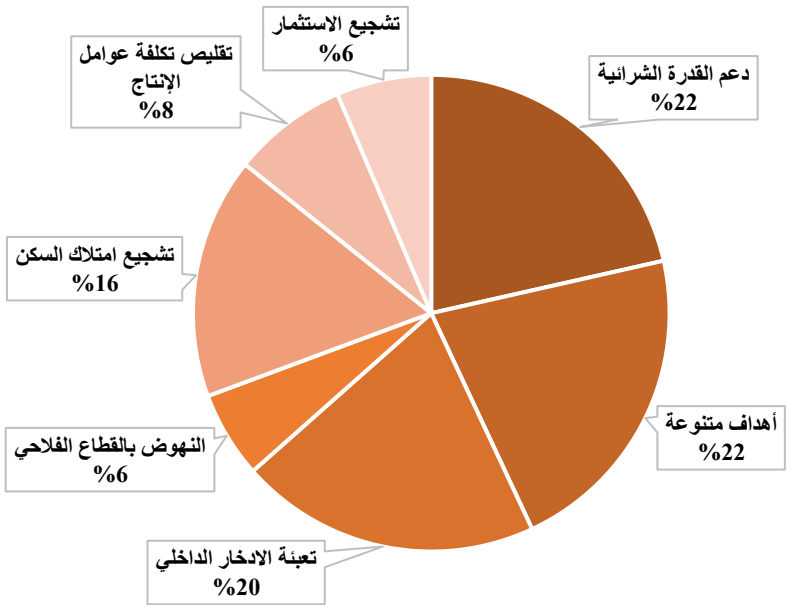
جدول # 21 : توزيع الإجراءات الاستثنائية على أهم القطاعات سنتي 2023 و2024

القطاعات	2024				2023			
	عدد الإجراءات التي تم تحديدها	عدد الإجراءات التي تم تقييمها	المبلغ بملايين الدراهم	الحصة من إجمالي النفقات الجبائية (%)	عدد الإجراءات التي تم تحديدها	عدد الإجراءات التي تم تقييمها	المبلغ بملايين الدراهم	الحصة من إجمالي النفقات الجبائية (%)
الأمن و الاحتياط الاجتماعية	17	17	7.595	24	17	17	7.240	20
إنتاج وتوزيع الغاز والكهرباء	2	2	6.565	21	4	4	7.600	21
القطاع العقاري	39	34	5.553	18	39	32	4.480	12
القطاع المالي	42	32	1.972	6	43	33	1.700	5
الفلاحة والصيد البحري	19	18	1.960	6	25	24	5.450	15
كافة القطاعات	26	21	1.907	6	27	21	2.347	6
قطاع النقل	21	21	1.605	5	22	22	2.517	7
قطاعات أخرى	63	48	1.355	4	66	52	1.510	4
الصناعات الغذائية	1	1	826	3	7	7	1.918	5
إجمالي النفقات الجبائية	**268**	**229**	**31.493**	**100**	**291**	**251**	**36.959**	**100**

المصدر: تقريري النفقات الجبائية المرافقين لكل من مشروعي قانون المالية لسنتي 2025 و2026.

95. وتتوخى هذه الاستثناءات الجبائية تحقيق مجموعة من الأهداف، تتعلق، حسب أهمية تكلفتها بالأساس، بدعم القدرة الشرائية، وتعبئة الادخار الداخلي، وتشجيع امتلاك السكن، كما هو موضح في الرسم البياني أدناه:

رسم بياني # 6: توزيع الأهداف المتوخاة من التدابير الاستثنائية حسب حصتها من إجمالي النفقات الجبائية



المصدر: تقريرا النفقات الجبائية المرافقان لكل من مشروعي قانون المالية لسنتي 2025 و2026.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

على غرار باقي الدول، تتميز النفقات الجبائية في المغرب بتمركزها حول بعض الضرائب والقطاعات الاقتصادية ويعكس هذا التوجه استعمال النفقات الجبائية كأداة لدعم الأنشطة الاقتصادية وتحقيق أهداف اجتماعية وتنموية (...).

2. النفقات

96. بلغت الاعتمادات النهائية برسم سنة 2024 ما مجموعه 552.617,3 مليون درهم، مقابل 498.164,2 مليون درهم كاعتمادات مفتوحة بموجب قانون المالية لهذه السنة، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 10,9%. وبالمقارنة مع سنة 2023، فقد عرفت الاعتمادات النهائية لنفقات الميزانية العامة للدولة شبه استقرار، إذ لم تتجاوز نسبة ارتفاعها 0,9%.

ويبرز الجدول التالي توزيع الاعتمادات النهائية والنفقات المنجزة بين مختلف أبواب الميزانية العامة:

جدول # 22 : توزيع التوقعات والاعتمادات النهائية والنفقات المنجزة لسنة 2024 (بملايين الدراهم)

مكونات الميزانية العامة للدولة	توقعات قانون المالية	الاعتمادات النهائية	النفقات المنجزة	نسبة التنفيذ 2024 (%)	نسبة التنفيذ 2023 (%)
نفقات التسيير	279.426,7	298.491,3	**294.866,6**	98,8	99
نفقات الاستثمار	118.108,4	153.496,8	**119.676,8**	77,8	82,5
خدمة دين الخزينة	100.629,2	100.629,2	**102.201,6**	101,6	112
مجموع الميزانية العامة	**498.164,2**	**552.617,3**	**516.745,0**	**93,5**	**97,2**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

97. أما فيما يتعلق بتنفيذ نفقات الميزانية العامة للدولة، فقد سجلت سنة 2024 صرف ما مجموعه 516.745,0 مليون درهم، مقابل 532.929,0 مليون درهم برسم سنة 2023، مسجلةً بذلك تراجعاً

بنسبة 3,0%، يعزى أساسا إلى الانخفاض المسجّل على مستوى نفقات خدمة دين الخزينة التي تراجعت من 122.379,0 مليون درهم سنة 2023 إلى 102.201,6 مليون درهم سنة 2024.

98. ويبرز الجدول التالي تطور وبنية النفقات المنجزة برسم سنتي 2023 و2024:

جدول # 23 : بنية النفقات المنجزة بين سنتي 2023 و2024 (بملايين الدراهم)

طبيعة النفقات	إنجازات 2023		إنجازات 2024	
	المبلغ	النسبة (%)	المبلغ	النسبة (%)
نفقات التسيير:	**291.369,4**	**54,6**	**294.866,6**	**57,1**
- نفقات الموظفين	151.766,8	28,5	164.631,6	31,9
- نفقات المعدات ونفقات مختلفة	66.773,3	12,5	70.233,7	13,6
- التكاليف المشتركة –التسيير	59.230,0	11,1	43.477,5	8,4
- التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية	13.599,3	2,6	16.524,0	3,2
نفقات الاستثمار	**119.180,4**	**22,3**	**119.676,8**	**23,2**
خدمة دين الخزينة	**122.379,5**	**23,0**	**102.201,6**	**19,8**
المجموع	**532.929,3**	**100,0**	**516.745,0**	**100,0**

المصدر: قانون التصفية لسنة 2023 ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

99. تتوزع النفقات المنجزة برسم سنة 2024، بشكل رئيسي، بين نفقات الموظفين والأعوان، بنسبة 31,9%، ونفقات الاستثمار، بنسبة 23,2%، وخدمة دين الخزينة، بنسبة 19,8%، فيما تمثل نفقات المعدات والنفقات المختلفة 13,6%، وتشكل التكاليف المشتركة للتسيير نسبة 8,4% من إجمالي النفقات المنجزة.

100. وبالمقارنة مع سنة 2023، يتضح أن بنية النفقات المنجزة عرفت مجموعة من التحولات، فقد ارتفعت نفقات الموظفين بما يزيد عن 12.864,6 مليون درهم، لترتفع حصتها من 28,5% إلى 31,9%، في سياق الزيادة العامة في أجور مختلف أسلاك الوظيفة العمومية. في المقابل، تراجعت نسبة التكاليف المشتركة للتسيير بمبلغ 15.752,5 مليون درهم، منتقلة من 11,1% إلى 8,4% من إجمالي النفقات، في ارتباط بتراجع الضغوط التضخمية مقارنة بالسنة السابقة. أما نفقات الاستثمار، فقد حافظت في ما بين 2023 و2024، على مستوى متقارب من حيث القيمة المطلقة (119.676,8 مليون درهم مقابل 119.180 مليون درهم)، وإن ارتفعت حصتها النسبية من 22,3% إلى 23,2% سنة 2024 نتيجة انخفاض المجموع الكلي للنفقات. أما في ما يخص نفقات خدمة دين الخزينة، فقد انتقلت من 122.379 مليون درهم إلى 102.201,6 مليون درهم، مسجلة انخفاضا بلغت نسبته 16,5%، وانعكس ذلك على تراجع حصتها في بنية النفقات من 23,0% إلى 19,8%.

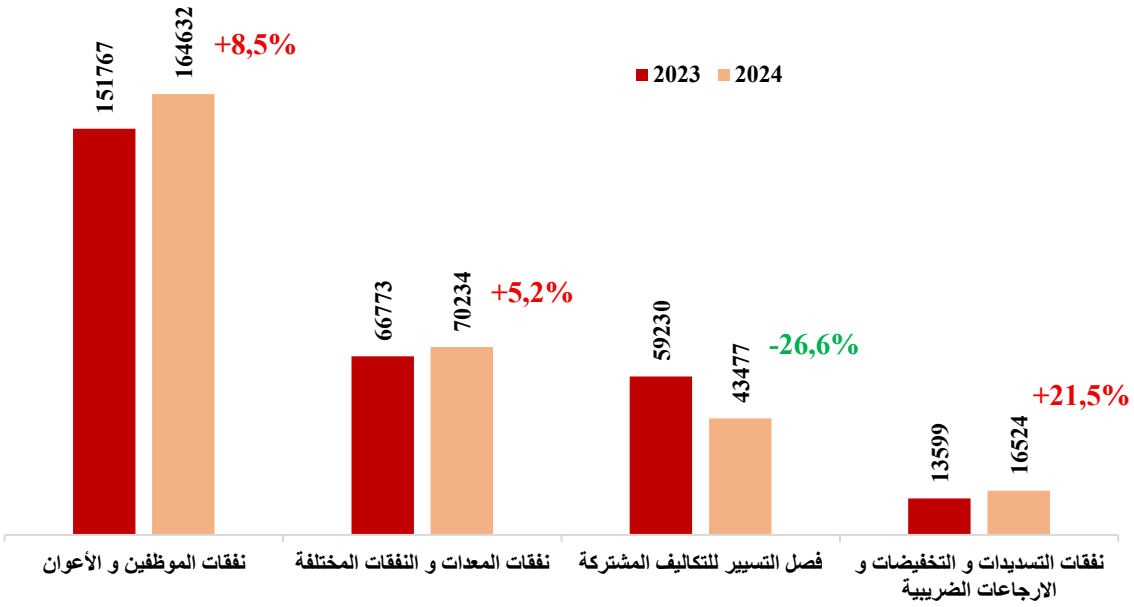
1.2. نفقات التسيير

101. لم تتجاوز نفقات التسيير برسم سنة 2024 سقف اعتماداتها النهائية، إذ بلغت مامجموعه 294.866,6 مليون درهم من أصل 298.491,3 مليون درهم، بنسبة إنجاز قدرها 98,8%. غير أن فصل التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية سجل تجاوزا للاعتمادات المرصدة له، إذ بلغت النفقات المنجزة في هذا الفصل 16.524,0 مليون درهم، مقابل اعتمادات نهائية في حدود 9.625,1 مليون درهم. وطبقا

لمقتضيات الفقرة الثالثة من المادة 58 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية فإن هذه النفقات تكتسي طابعا تقديريا، إذ لا تعد اعتماداتها تحديدية وملزمة، بل تقديرات يمكن تجاوزها متى استدعت ذلك الحقوق المثبتة لصالح الملزمين. وباستثناء هذا الفصل، استقرت نفقات التسيير المنجزة في حدود 278.342,7 مليون درهم مقابل اعتمادات نهائية بلغت 288.866,2 مليون درهم، بنسبة إنجاز تعادل 96,4%.

102. وبالمقارنة مع سنة 2023، سجلت نفقات التسيير ارتفاعا طفيفا بنسبة 1,2%، يعكس تطورا متباينا بين مكوناتها. إذ شهدت معظمها ارتفاعا بدرجات متفاوتة، في حين سجل فصل التكاليف المشتركة للتسيير تراجعا ملحوظا، انتقلت معه نفقات هذا الفصل من 59.230 مليون درهم إلى 43.477,5 مليون درهم، أي بانخفاض نسبته 26,6%، على النحو المبين في الرسم البياني التالي:

رسم بياني # 7: تطور مختلف نفقات التسيير بين سنتي 2023 و2024 (مليون درهم)



103. وقد أفضى تحليل بنية نفقات التسيير برسم سنة 2024 إلى تسجيل الملاحظات التالية:

1.1.2 ارتفاع ملحوظ لنفقات الموظفين والأعوان

104. رصد قانون المالية لسنة 2024 اعتمادات قدرها 161.623,3 مليون درهم كنفقات للموظفين والأعوان. كما تم، خلال نفس السنة، فتح اعتمادات إضافية بمبلغ 5.634,3 مليون درهم، ليصبح إجمالي الاعتمادات النهائية ما مجموعه 167.257,7 مليون درهم. ويبرز الجدول التالي تطور الاعتمادات النهائية ونفقات الموظفين والأعوان خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2020 و2024:

جدول # 24 : تطور الاعتمادات النهائية لنفقات الموظفين خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2020 و2024 (بملايين الدراهم)

الاعتمادات/ النفقات	2020	2021	2022	2023	2024
الاعتمادات النهائية	136.065	141.425	149.987	155.901	167.257,7
النفقات المنجزة	133.530	140.456	147.755	151.767	164.631,6
الفرق	**-2.535**	**-969**	**-2.231**	**-4.134**	**-2.626,1**
نسبة ارتفاع النفقات (%)	**4,5**	**5,2**	**5,2**	**2,7**	**8,5**

المصدر: قوانين المالية وقوانين التصفية من 2020 إلى 2023 ومشروع قانون التصفية 2024– معالجة المجلس الأعلى للحسابات

105. وقد بلغت نفقات الموظفين والأعوان برسم سنة 2024 ما مجموعه 164.631,6 مليون درهم، مقابل 151.767 مليون درهم برسم سنة 2023، مسجلة ارتفاعا بلغ 12.846,6 مليون درهم، أي بنسبة 8,5%، في ظل نسبة إنجاز بلغت 98,4% من الاعتمادات النهائية. ويعزى هذا الارتفاع أساسا إلى الزيادة في أجور مختلف أسلاك الوظيفة العمومية.

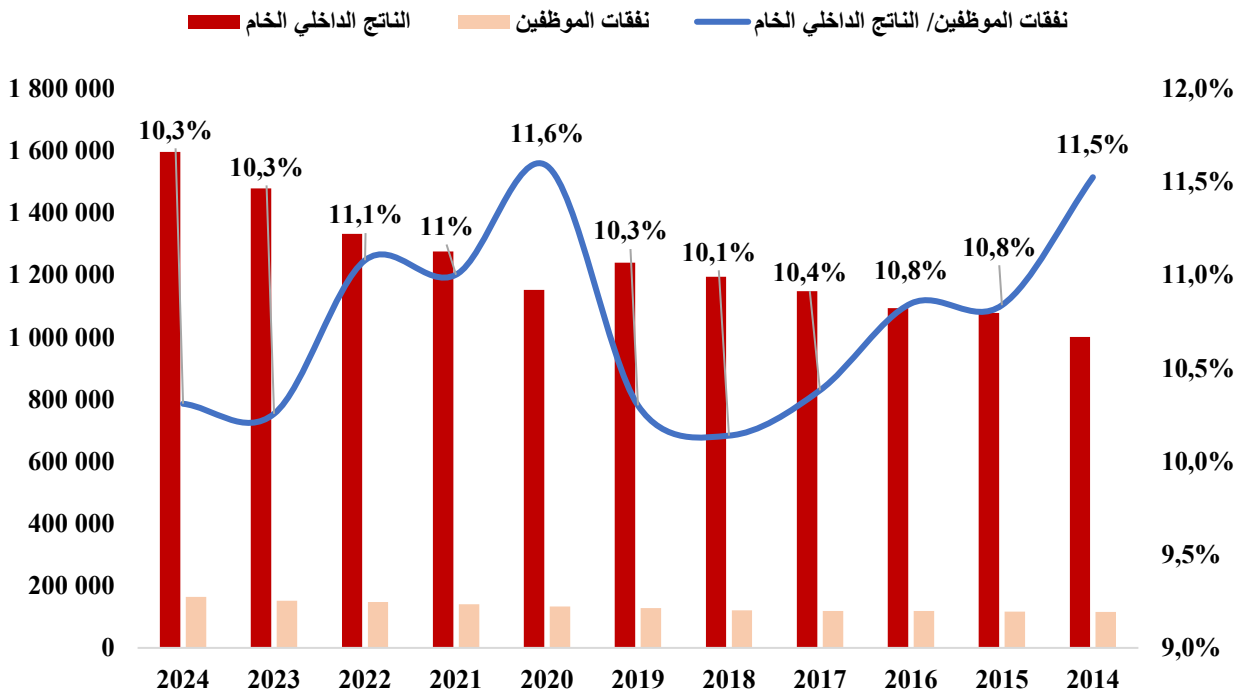
جواب وزارة الاقتصاد والمالية

> (...) فيما يتعلق بفتح الاعتمادات الإضافية برسم سنة 2024 فقد تم اللجوء إلى هذه الآلية لتغطية الزيادات التي تم إقرارها في إطار الحوار الاجتماعي المركزي والقطاعي. (...)
>
> أما بالنسبة للفارق المسجل بين النفقات المبرمجة برسم قانون المالية والنفقات التي تم تنفيذها، فإن وزارة الاقتصاد والمالية تعمل على توفير الاعتمادات المالية، في حدود الإمكانيات المتاحة، بناء على الحاجيات المعبر عنها من طرف القطاعات الوزارية. غير أن بعض الوزارات لا تتمكن من إنجاز كافة العمليات المبرمجة سلفا. غير أنه تم في الآونة الأخيرة العمل مع القطاعات الوزارية على تنفيذ جميع المتأخرات مما مكن من تحسين نسبة الإنجاز الى ما يفوق 99%.

106. وتكشف معطيات تقرير الموارد البشرية، المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2025 أن نفقات الموظفين شهدت ارتفاعا تراكميا بلغت نسبته ما يقارب 40% خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2014 و2024، مع تسجيل معدل نمو سنوي متوسط قدره 3,4%. وعرف هذا المسار التطوري بين مرحلتين متباينتين، حيث اتسمت الفترة الممتدة بين سنتي 2014 و2018 بتباطؤ ملحوظ في وتيرة النمو استقرت خلالها عند معدل سنوي متوسط لم يتجاوز 1,2%، في حين شهدت الفترة 2018-2024 تسارعا في تزايد هذه النفقات بمعدل سنوي متوسط بلغ 4,9%، ارتباطا أساسا بتفعيل مخرجات الحوار الاجتماعي.

107. وعلى الرغم من كون حصة هذه النفقات من الناتج الداخلي الإجمالي قد سلكت منحى تنازليا عاما، إذ تراجعت من 11,5% سنة 2014 إلى 10,3% سنة 2024، مع تسجيل متوسط سنوي قدره 10,8% على امتداد العقد الأخير، فإنها تظل مرتفعة نسبيا في ضوء متطلبات الحفاظ على التوازنات المالية الكبرى وضمان استدامة توازنات الميزانية، كما تجدر الإشارة، في السياق ذاته، إلى تراجع حصة هذه النفقات في الميزانية العامة للدولة من 37,5% إلى 31,9% خلال المرحلة ذاتها، على النحو المبين في الرسم البياني أسفله:

رسم بياني # 8: تحليل تطور كتلة الأجور وحصتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي بين 2014 و2024 (بملايين الدراهم)



المصدر: الوثائق الملحقة بمشروع قانون التصفية 2024، والتقرير حول الموارد البشرية المرفق بقانون المالية 2025 و2026 معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

108. في ما يتعلق بالموارد البشرية في الوظيفة العمومية، عرف عدد الموظفين المدنيين، في نهاية سنة 2024، حالة من الاستقرار النسبي مقارنة بالسنوات السابقة، إذ بلغ 570.917 موظفا مدنياً[11]، ويوضح الجدول التالي تطور أعداد موظفي الدولة المدنيين ومحدداته الرئيسية، من حيث إحداث وحذف المناصب المالية، خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2020 و2024:

جدول # 25 : تطور عدد الموظفين وإحداث وحذف المناصب المالية بين 2020 و2024 (بملايين الدراهم)

الموظفون/ المناصب المتوقع إحداثها/ المناصب الملغاة	2020	2021	2022	2023	2024
عدد الموظفين المدنيين التابعين للدولة	568.920	570.877	566.627	565.252	570.917
التطور (%)	0,8	0,3	-0,7	-0,2	1,0
المناصب المتوقع إحداثها بموجب قانون المالية	23.312	21.256	26.860	28.212	30.034
تطور عدد هذه المناصب (%)	-8,8	-8,8	26,4	5,0	6,5
المناصب الملغاة	17.622	16.395	17.546	14.120	15.754
المناصب المتوقع إحداثها لصالح الأكاديميات الجهوية للتعليم	15.000	17.000	17.000	20.000	20.000

المصدر: الوثائق الملحقة بمشروع قانون التصفية 2024، والتقرير حول الموارد البشرية المرفق بقانون المالية 2026 -معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

109. وفي ما يتعلق بتوزيع نفقات الموظفين والأعوان على مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات، يتضح أن تسعة قطاعات قد استأثرت بما يزيد عن 93,7% من إجمالي النفقات المنجزة في هذا الفصل، وذلك على النحو المبيَّن في الجدول التالي:

[11] مقتطف من التقرير حول الموارد البشرية المرفق بقانون المالية لسنة 2025.

جدول # 26 : تركيز نفقات الموظفين على بعض الوزارات لسنة 2024

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	النفقات المنجزة (مليون درهم)	النسبة (%)
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	45.063,9	27,4
إدارة الدفاع الوطني	41.318,5	25,1
وزارة الداخلية	31.588,2	19,2
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	14.560,9	8,8
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	9.083,7	5,5
وزارة الاقتصاد والمالية	4.098,1	2,5
وزارة العدل	3.182,9	1,9
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	2.763,6	1,7
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	2.558,9	1,6
باقي القطاعات	10.412,8	6,3
المجموع	**164.631,6**	**100**

المصدر: مشروع قانون التصفية 2024– معالجة المجلس الأعلى للحسابات

110.وفي ما يخص التوزيع الجغرافي لموظفي الدولة المدنيين على مستوى الجهات، كشفت المعطيات المتاحة عن تفاوت ملحوظ بين مختلف جهات المملكة. إذ تتصدر جهة الرباط-سلا-القنيطرة هذا التوزيع بأعلى نسبة من الموظفين المدنيين، بلغت 23,7% سنة 2024، مقابل 21,9% سنة 2016. في المقابل، سجلت جهة الدار البيضاء-سطات تراجعاً في حصتها من إجمالي الموظفين، منتقلة من 15,8% إلى 14%، في حين ظلت التغيرات المسجلة على مستوى باقي الجهات محدودة، لا تتجاوز في أغلب الأحيان 0,3 نقطة مئوية. وتجدر الإشارة إلى أن الجهات الجنوبية، ولا سيما جهتا العيون-الساقية الحمراء والداخلة-وادي الذهب، سجلتا ارتفاعاً طفيفاً في حصتيهما من الموظفين.

جدول # 27 : توزيع الموظفين حسب الجهات 2016-2024

الجهات	نسبة الموظفين المدنيين سنة 2016 (%)	نسبة الموظفين المدنيين سنة 2024 (%)
الرباط سلا القنيطرة	21,9	23,7
الدار البيضاء السطات	15,8	14,0
فاس مكناس	12,0	12,0
مراكش اسفي	10,5	10,7
طنجة تطوان الحسيمة	9,1	9,2
سوس ماسة	7,8	7,5
الجهة الشرقية	6,8	6,6
بني ملال خنيفرة	6,2	5,9
درعة تافيلالت	5,1	4,9
العيون الساقية الحمراء	2,4	2,7
كلميم واد نون	1,9	1,9
الداخلة وادي الذهب	0,7	0,9

المصدر: الوثائق الملحقة بمشروع قانون التصفية 2024 والتقرير حول الموارد البشرية المرفق بقانون المالية 2025 و2017 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية

(...) في إطار تفعيل ورش اللاتمركز الإداري وخاصة على مستوى الشق المتعلق بالتوظيف الجهوي للموارد البشرية وكذا تنزيل الجهوية المتقدمة، من المنتظر أن يعرف التوزيع الجهوي للموارد البشرية قفزة نوعية لتعزيز الإدارة الترابية.

2.1.2. ارتفاع مستمر لنفقات المعدات والنفقات المختلفة

111. تتكون نفقات المعدات والنفقات المختلفة أساسا من نفقات التسيير العادية للإدارات والمرافق العمومية للدولة وإعانات التسيير الممنوحة لفائدة المؤسسات العمومية ومصالح الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة وكذا نفقات مختلفة تتعلق بتدخلات الدولة.

112. وقد خصص قانون المالية لسنة 2024 اعتمادات قدرها 71.158,3 مليون درهم لفصل المعدات والنفقات المختلفة، مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة 9,7% مقارنة بسنة 2023. ويشكل هذا المبلغ حوالي 25,5% من مجموع الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات التسيير لسنة 2024.

113. كما شهدت الاعتمادات المخصصة للمعدات والنفقات المختلفة خلال سنة 2024 زيادة عبر فتح اعتمادات إضافية بلغت 4.918,7 مليون درهم، أي ما يعادل 7% من الاعتمادات الأصلية المفتوحة بموجب قانون المالية .ونتيجة لذلك، ارتفعت الاعتمادات النهائية لهذا الفصل إلى مامجموعه 76.077,0 مليون درهم.

114. وفيما يتعلق بإنجاز نفقات المعدات والنفقات المختلفة، فقد بلغ مجموع النفقات المنجزة ما قدره 70.233,7 مليون درهم، أي ما يمثل 92% من الاعتمادات النهائية لهذا الفصل.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

فيما يتعلق بنسبة إنجاز نفقات المعدات والنفقات المختلفة التي بلغت 92% من الاعتمادات النهائية لهذا الفصل، فإن هذا المستوى من الإنجاز يُعزى بالأساس إلى نجاعة التدابير والإجراءات التي اعتمدتها الحكومة في مجال ضبط وترشيد نفقات التسيير خلال مرحلة التنفيذ، والتي مكنت من تحقيق هوامش ميزانياتية تعادل 5 ملايير درهم برسم سنة 2024.

115. وعلى الرغم من الارتفاع الإجمالي بنسبة 7% في الاعتمادات المخصصة للمعدات والنفقات المختلفة، إلا أن نسب التطور قد تفاوتت بين مختلف الوزارات والمؤسسات. ففي حين لم تجر أي تعديلات على ميزانيات 16 وزارة ومؤسسة خلال السنة، شهدت قطاعات أخرى زيادات هامة تجاوزت في بعض الأحيان 80% من الاعتمادات الأصلية المفتوحة برسم قانون المالية.

116. ويقدم الجدول التالي ملخصا لأهم التغييرات في ميزانيات بعض الوزارات والمؤسسات:

جدول # 28 : أكبر نسب تغيير الاعتمادات على مستوى فصل المعدات والنفقات المختلفة حسب القطاعات (بملايين الدراهم)

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات قانون المالية 2024	الاعتمادات الإضافية	الاعتمادات النهائية	نسبة الزيادة (%)
وزارة الداخلية	4.429,5	3.837,7	8,267,2	86,6
مجلس المستشارين	137,2	65,0	202,2	47,4
وزارة العدل	304,1	70,0	374,1	23,0
رئيس الحكومة	701,8	159,6	861,4	22,7
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	966,4	156,3	1122,8	16,2

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

(...) يمكن تفسير استحواذ بعض القطاعات على أكبر نسب تغيير الاعتمادات المفتوحة مقارنة مع القطاعات الأخرى باعتماد مسطرة الاقتطاعات انطلاقا من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية خلال السنة، أو فتح اعتمادات إضافية بقرارات لوزير المالية تطبيقا لمقتضيات المادتين 22 و27 للقانون التنظيمي للمالية، حيث يتم إعادة تحويل أغلبها لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، وبالتالي فإن تأثيرها يبقى جد طفيف على البرمجة الأصلية للاعتمادات المفتوحة برسم قانون المالية.

117.كما يبين الجدول التالي تفاصيل اعتمادات وتنفيذ النفقات المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة وتوزيعها حسب القطاعات الوزارية والمؤسسات برسم سنة 2024:

جدول # 29 : اعتمادات وتنفيذ نفقات المعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2024 حسب القطاعات (بملايين الدراهم)

القطاع الوزاري أو المؤسسة	اعتمادات قانون المالية 2024	الاعتمادات الإضافية	الاعتمادات النهائية	النفقات المنجزة	نسبة التنفيذ (%)
مخصصات السيادة	517,2	0,0	517,2	517,2	100,0
البلاط الملكي	1.539,2	0,0	1.539,2	1.538,7	100,0
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	966,4	156,3	1.122,8	1.121,2	99,9
إدارة الدفاع الوطني	7.612,0	0,0	7.612,0	7.588,9	99,7
وزارة الداخلية	4.429,5	3.837,7	8.267,2	8.166,1	98,8
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	80,0	3,9	83,9	82,6	98,4
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	3.908,0	288,0	4.196,08	4.124,8	98,3
وزارة العدل	304,1	70,0	374,06	365,0	97,6
رئيس الحكومة	701,8	159,6	861,4	840,0	97,5
مجلس المستشارين	137,2	65,0	202,18	196,9	97,4
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	24.824,8	1,8	24.826,5	24.119,9	97,1
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	635,0	0,0	635,0	615,5	96,9
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	2.287,8	76,8	2.364,7	2.274,0	96,2
مجلس النواب	151,5	14,6	166,1	158,6	95,4
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	1.497,6	0,00	1.497,6	1.425,1	95,2
المحاكم المالية	95,0	0,0	95,0	90,1	94,9
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	333,2	0,0	333,2	313,1	94,0
وزارة النقل واللوجستيك	108,8	7,10	115,9	104,6	90,2
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	266,0	9,8	275,8	242,4	87,9
وزارة التجهيز والماء	637,9	40,8	678,7	593,9	87,5

القطاع الوزاري أو المؤسسة	اعتمادات قانون المالية 2024	الاعتمادات الإضافية	الاعتمادات النهائية	النفقـــات المنجزة	نسبة التنفيذ (%)
المجلس الوطني لحقوق الانسان	89,0	5,1	94,1	81,9	87,0
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	4.858,5	0,0	4.858,46	4.164,1	85,7
وزارة الاقتصاد والمالية	627,9	47,6	675,5	569,5	84,3
المندوبية السامية للتخطيط	178,7	0,0	178,7	150,2	84,1
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	3.523,4	1,2	3.524,6	2.942,6	83,5
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	838,6	0,0	838,6	683,8	81,5
وزارة الصناعة والتجارة	333,0	31,3	364,3	284,3	78,0
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	358,24	0,0	358,2	263,2	73,5
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	7.240,0	99,0	7.339,0	5.314,6	72,4
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	386,8	0,0	386,8	277,5	71,7
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	51,6	0,0	51,6	34,16	66,2
وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	1.330,7	0,0	1.330,7	869,6	65,3
الأمانة العامة للحكومة	28,3	0,7	29,0	18,5	63,7
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	46,1	0,0	46,1	28,36	61,5
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	187,8	2,2	190,0	59,4	31,3
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	46,6	0,00	46,6	13,18	28,3

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

118. وبالنظر إلى معدلات تنفيذ نفقات المعدات والنفقات المختلفة لدى مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات، يتبين أن جزءا هاما منها استفادت من اعتمادات إضافية خلال سنة 2024، دون أن يفضي ذلك إلى تحسن ملموس في معدلات الإنجاز، إذ سجل بعضها نسب تنفيذ تقل عن 80%، وذلك مقارنة بالاعتمادات الأصلية المدرجة ضمن قانون المالية. ويظهر هذا الوضع قصورا لدى هذه القطاعات في القدرة على التقدير المسبق لاحتياجاتها من الاعتمادات وكذا في فعالية آليات التتبع الداخلي لتنفيذ النفقات، لا سيما أن اللجوء إلى اعتمادات إضافية يفترض في الأصل وجود حاجة فعلية تستدعي تعزيز الاعتمادات الأصلية.

ويفصل الجدول التالي الاعتمادات المخصصة والقصور المسجل في التنفيذ لدى هذه القطاعات:

جدول # 30 : مستوى تنفيذ اعتمادات المعدات والنفقات المختلفة برسم سنة 2024 لدى بعض القطاعات المستفيدة من اعتمادات إضافية (بملايين الدراهم)

القطاع الوزاري أو المؤسسة	اعتمادات قانون المالية 2024	الاعتمادات الإضافية	الاعتمادات الإضافية المحولة[14]	الاعتمادات النهائية (2)[13]	النفقـــات[12] (1)	نسبة التنفيذ (2) /(1) (%)
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	187,8	2,2		190,0	59,5	31,3
الأمانة العامة للحكومة	28,3	0,7		29,0	18,5	63,7
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	7.240,0	99,0	99,00	7.339,0	5.314,6	72,4
وزارة الصناعة والتجارة	333,0	31,3		364,3	284,3	78,0

[12] النفقـــات بدون احتساب تلك المنجزة على شكل تحويلات إلى الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
[13] الاعتمادات النهائية بدون احتساب تلك المحولة تحويلات إلى الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة
[14] المبالغ الإضافية التي تم انفاقها على شكل تحويلات إلى الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

القطاع الوزاري أو المؤسسة	اعتمادات قانون المالية 2024	الاعتمادات الإضافية	الاعتمادات الإضافية المحولة[14]	الاعتمادات النهائية (2)[13]	النفقـــات[12] (1)	نسبة التنفيذ (2) /(1) (%)
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	3.523,4	1,2		3.524,6	2.942,6	83,5
وزارة الاقتصاد والمالية	627,9	47,6		675,6	569,6	84,3
المجلس الوطني لحقوق الانسان	89,0	5,1		94,1	81,9	87,0
وزارة التجهيز والماء	638,0	40,8		678,7	594,0	87,5
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	266,0	9,8		275,8	242,4	87,9

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

119.وفي ما يتعلق بتوزيع نفقات المعدات والنفقات المختلفة بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات، يتبين أن سبعة قطاعات وزارية استأثرت بحوالي 80,3% من مجموع هذه النفقات. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القطاعات هي نفسها التي سجلت أعلى مستويات الإنفاق خلال السنة السابقة. ويتعلق الأمر بكل من وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة، وإدارة الدفاع الوطني، ووزارة الداخلية، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

120.ويبين الجدول التالي النفقات المنجزة من طرف هذه القطاعات برسم سنتي 2023 و2024، وكذا حصة كل واحد على حدة برسم سنة 2024:

جدول # 31 : القطاعات الوزارية الأكثر إنفاقا على مستوى فصل المعدات والنفقات المختلفة (بملايين الدراهم)

القطاع الوزاري	تنفيذ سنة 2023	تنفيذ سنة 2024	حصة القطاع الوزاري من مجموع نفقات المعدات والنفقات المختلفة (%)
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	21.008,5	24.119,9	34,3
وزارة الداخلية	6983	8.166,1	11,6
إدارة الدفاع الوطني	7.515,9	7.588,9	10,8
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	6.685,3	5.314,6	7,6
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	3.991,5	4.164,1	5,9
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	3.875,6	4.124,8	5,9
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	3.242,3	2.942,6	4,2
المجموع	**53.302,1**	**56.421,1**	**80,3**

المصدر: قانون التصفية لسنة 2023 ومشروع قانون التصفية لسنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية

تجدر الإشارة إلى أن نسبة تنفيذ النفقات المنجزة للقطاعات المعنية تبقى إجمالية وليست حصرية في حدود البنود المستفيدة من الاعتمادات الإضافية، وتبقى رهينة بالقدرات التدبيرية من قطاع وزاري لآخر.

من جهة أخرى، تسهر مديرية الميزانية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية باستمرار على تتبع مستوى تنفيذ الميزانية من طرف الآمرين بالصرف، وذلك من أجل تقييم القدرات التدبيرية للمصالح المكلفة بإنجاز النفقات. ويتم أخذ مستويات هذه القدرات بعين الاعتبار عند إعداد مشاريع قوانين المالية والميزانيات الفرعية المرتبطة بها.

يعزى تمركز نفقات المعدات والنفقات المختلفة لدى بعض القطاعات الوزارية إلى الطابع الاستراتيجي للمهام المنوطة بها، إضافة إلى كونها تشمل المصاريف الضرورية لضمان السير العادي للإدارات العمومية.

فعلى سبيل المثال تُعد القطاعات الاجتماعية من بين أبرز هذه القطاعات، نظرًا للإصلاحات والبرامج الكبرى التي تشرف عليها (...)

كما يعكس هذا التوزيع استمرارية الجهود الميزانياتية المبذولة خلال السنوات السابقة، والتي تجسد أولويات السياسات العمومية الرامية إلى تقوية الرأسمال البشري، وتوسيع الولوج إلى الخدمات الأساسية، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهو ما يفسر تسجيل نفس القطاعات لأعلى مستويات الإنفاق. في نفس الاتجاه، فإن تركّز هذه النفقات لا يتعارض مع مبدأ التوازن في توزيع الموارد، بقدر ما يعكس توجيه الاعتمادات وفق الأولويات الوطنية والحاجيات الخاصة بكل قطاع، في احترام تام للتوجهات الاستراتيجية للسياسات العمومية.

3.1.2. انخفاض نفقات فصل التكاليف المشتركة للتسيير مقارنة بسنة 2023

121. بلغت الاعتمادات المفتوحة المخصصة لفصل التكاليف المشتركة للتسيير برسم سنة 2024 ما قدره 34.820,0 مليون درهم مقابل 38.674 مليون درهم سنة 2023، وتمثل هذه الاعتمادات حوالي 12,5% من مجموع نفقات التسيير المدرجة في ميزانية الدولة.

ويبرز الجدول التالي الاعتمادات المفتوحة لهذه النفقات خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2020 و2024:

جدول # 32 : تطور نفقات التسيير المفتوحة الخاصة بالتكاليف المشتركة ما بين سنتي 2020 و2024 (بملايين الدراهم)

السنة	اعتمادات التكاليف المشتركة للتسيير (1)	الاعتمادات المفتوحة لنفقات التسيير بالميزانية العامة (2)	(2) / (1) %
2020	24.651	215.469	11,4
2021	24.547	225.576	10,8
2022	28.570	242.119	11,8
2023	38.674	271.140	14,3
2024	**34.820**	**279.427**	**12,5**

المصدر: قوانين المالية من 2020 إلى 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

122. وعلاوة على الاعتمادات المرصدة في إطار قانون المالية لسنة 2024، جرى خلال السنة ذاتها فتح اعتمادات إضافية لفائدة فصل التكاليف المشتركة للتسيير، بلغت في مجموعها 9.227,4 مليون درهم، توزّعت بين اقتطاع مبلغ 367,4 مليون درهم من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، ومبلغ 8.860 مليون درهم كاعتمادات مفتوحة بقرار لوزير المالية. نتيجة لذلك، ارتفع مجموع الاعتمادات النهائية المخصصة لهذا الفصل إلى ما مجموعه 44.047,4 مليون درهم.

ويبرز الجدول التالي الاعتمادات المفتوحة وتلك النهائية المخصصة لمختلف مكونات فصل التسيير للتكاليف المشتركة برسم سنة 2024:

جدول # 33: تطور اعتمادات فصل التسيير للتكاليف المشتركة برسم سنة 2024 (بملايين الدراهم)

فقرات الميزانية	الاعتمادات المفتوحة	الاعتمادات النهائية	نسبة تغيير الاعتمادات (%)
معاشات وإيرادات وتعويضات	620,0	445,0	-28
الصندوق المغربي للتقاعد	5.300,0	4.853,4	-8
الاحتياط الاجتماعي	4.405,0	5.265,0	20

فقرات الميزانية	الاعتمادات المفتوحة	الاعتمادات النهائية	نسبة تغيير الاعتمادات (%)
دعم أثمنة الاستهلاك والإجراءات المواكبة	16.957,0	24.525,0	45
إعانات وتحويلات	1.530,0	1.947,1	27
عمليات جبائية ومالية ونفقات اخرى تتحملها الدولة	200,3	200,3	0
عمليات مختلفة	5.807,7	6.811,6	17
المجموع	**34.820,0**	**44.047,4**	**27**

المصدر: الكراسات الميزانياتية والحسابات الإدارية لوزارة الاقتصاد والمالية لسنة 2024– معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

123.وعلى غرار سنة 2023، استفادت فقرة "دعم أثمنة الاستهلاك والإجراءات المواكبة" من زيادات ملموسة، تغطيةً لنفقات المقاصة وتحمّلاً لآثار الإجراءات المواكبة خلال سنة 2024، إذ سجّلت ارتفاعاً بنسبة 45%، لتبلغ اعتماداتها الإجمالية ما يناهز 24.525 مليون درهم.

124.ويتوزع هذا المبلغ بين شقين رئيسيين، يتعلق أولهما بدعم أسعار الاستهلاك بمبلغ إجمالي قدره 22.727,8 مليون درهم، يشمل دعم غاز البوتان بحوالي 15.000 مليون درهم، ودعم السكر بحوالي 3.830 مليون درهم، ودعم الدقيق الوطني والقمح اللين بحوالي 2.030 مليون درهم، فضلا عن الإعانة الإضافية للسكر الخام عند الاستيراد بحوالي 1.650 مليون درهم، إلى جانب مخصصات أخرى.

125.أما الشق الثاني، فيخص الإجراءات المواكبة بمبلغ 1.796 مليون درهم، يتوزع بين تسديد مبلغ المساعدة المباشرة الاستثنائية الممنوحة لقطاع النقل الطرقي بما يناهز 1.710 مليون درهم، وتغطية نفقات النقل الحضري بواسطة الحافلات بحوالي 86 مليون درهم، ليبلغ المجموع الكلي 24.523,78 مليون درهم.

126.وفي ما يتعلق بإنجاز نفقات فصل التكاليف المشتركة للتسيير، فقد تم الأمر بصرف ما مجموعه 43.477,5 مليون درهم، أي بنسبة 98,7% من الاعتمادات النهائية لهذا الفصل، مقابل 59.230 مليون درهم سنة 2023.

127.ويوضح الجدول التالي تطور تنفيذ نفقات فصل التسيير للتكاليف المشتركة بين سنتي 2023 و2024، مع مؤشرات حول التوزيع والتنفيذ حسب مختلف مكونات هذا الفصل.

جدول # 34: تنفيذ فصل التسيير للتكاليف المشتركة خلال سنتي 2023 و2024

(بملايين الدراهم)	2023			2024		
	النفقات المنجزة	حصة كل فقرة في التنفيذ	نسبة التنفيذ مقارنة بالاعتمادات النهائية	النفقات المنجزة	حصة كل فقرة في التنفيذ	نسبة التنفيذ مقارنة بالاعتمادات النهائية
		(%)	(%)		(%)	(%)
دعم أثمنة الاستهلاك والإجراءات المواكبة	39.192,0	66,2	100,0	24.523,8	56,4	100
الصندوق المغربي للتقاعد	4.404,7	7,4	100,0	4.770,2	11,0	98,3
عمليات مختلفة	8.201,8	13,8	99,9	6.617,4	15,2	97,1

(بملايين الدراهم)	2023			2024		
	النفقات المنجزة	حصة كل فقرة في التنفيذ	نسبة التنفيذ مقارنة بالاعتمادات النهائية	النفقات المنجزة	حصة كل فقرة في التنفيذ	نسبة التنفيذ مقارنة بالاعتمادات النهائية
		(%)	(%)		(%)	(%)
إعانات وتحويلات	7.010,7	11,8	100,0	1.779,6	4,1	91,4
معاشات وإيرادات وتعويضات	366,8	0,6	79,7	360,7	0,8	81,1
الاحتياط الاجتماعي	50,0	0,1	100,0	5.250,0	12,1	99,7
عمليات جبائية ومالية ونفقات أخرى تتحملها الدولة	4,9	0,0	2,4	175,8	0,4	87,8
المجموع	**59.230,0**	**100,0**	**99,5**	**43.477,5**	**100**	**98,7**

المصدر: الحسابات الإدارية لوزارة الاقتصاد والمالية – معالجة المجلس الأعلى للحسابات

128. وتشير بنية فصل التكاليف المشتركة للتسيير إلى أن الإعانات الموجهة إلى صندوق المقاصة والمكتب الوطني المهني للحبوب والقطاني، المضمنة في فئة دعم أثمنة الاستهلاك والإجراءات المواكبة، ما زالت تشكل الحصة الأكبر من نفقات هذا الفصل، حيث بلغت هذه الإعانات سنة 2024 ما مجموعه 22.727,8 مليون درهم، أي ما يعادل نسبة 52,3% من إجمالي نفقات الفصل مقابل 61,8% سنة 2023.

4.1.2 ارتفاع الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية

129. طبقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، تدرج ضمن فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية الاعتمادات غير المخصصة، حيث تباشر منه اقتطاعات بهدف سد الحاجيات المستعجلة أو غير المقررة حين إعداد الميزانية. وتتم الاقتطاعات من هذا الفصل بناء على مرسوم باقتراح من وزير الاقتصاد والمالية[15].

130. وقد سجلت الاعتمادات المفتوحة بفصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، برسم السنة المالية 2024، ارتفاعا بنسبة 2% مقارنة بالسنة المالية 2023، حيث بلغت هذه الاعتمادات ما يناهز 2.200 مليون درهم. ويبرز الجدول التالي تطور الاقتطاعات المدرجة على مستوى فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2020 و2024:

جدول # 35: توقعات الاقتطاعات المدرجة في فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية ما بين 2020 و2024 (بملايين الدراهم)

طبيعة الاقتطاعات	2020	2021	2022	2023	2024
اقتطاعات لفائدة فصول الموظفين والأعوان	-	750,0	-	-	-
اقتطاعات لفائدة فصول المعدات والنفقات المختلفة	2.400,0	3.400,0	2.200,0	2.156,0	2.200,0
المجموع	**2.400,0**	**4.150,0**	**2.200,0**	**2.156,0**	**2.200,0**

المصدر: الحسابات الإدارية لفصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية ما بين سنتي 2020 و2024

131. وبلغت الاعتمادات النهائية لفصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية ما مجموعه 8.700,0 مليون درهم بعدما تم فتح اعتمادات إضافية بمرسوم لرئيس الحكومة بمبلغ

[15] وفقا لمقتضيات المادة 15 من المرسوم رقم 2.15.426 الصادر بتاريخ 15 يونيو 2015 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية.

6.500,0 مليون درهم. أما فيما يتعلق بالاقتطاعات المنجزة على مستوى فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، فقد سجلت سنة 2024 ما قدره 7.215,9 مليون درهم، وهو مبلغ يفوق ما تم إنجازه سنة 2023 (1.884 مليون درهم).

132.ويبرز الجدول التالي تنفيذ الاقتطاعات حسب طبيعتها برسم السنة المالية 2024:

جدول # 36: توزيع الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية حسب طبيعتها برسم سنة 2024

طبيعة الاقتطاعات	الإنجاز (مليون درهم)
اقتطاعات لفائدة فصول الموظفين والأعوان	5.633,9
اقتطاعات لفائدة فصول المعدات والنفقات المختلفة	1.214,5
اقتطاعات لفائدة فصل التكاليف المشتركة	367,4
المجموع	**7.215,9**

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

133.وقد تم إنجاز هذه الاقتطاعات بواسطة 52 مرسوما، حيث تم توزيع أكثر من 94% منها على ثمانية قطاعات. ويبرز الجدول التالي توزيع هذه الاقتطاعات حسب القطاعات المستفيدة:

جدول # 37 : توزيع الاقتطاعات بين القطاعات الوزارية والمؤسسات برسم سنة 2024 (بملايين الدراهم)

القطاعات الوزارية أوالمؤسسات	مجموع الاقتطاعات	اقتطاعات لفائدة فصول الموظفين والأعوان	اقتطاعات لفائدة فصول المعدات والنفقات المختلفة	اقتطاعات لفائدة فصل التكاليف المشتركة	النسبة (%)	عدد المراسيم
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	3.303,3	3.303,3	-	-	45,8	2
وزارة الداخلية	1.191,6	745,0	446,6	-	16,5	9
إدارة الدفاع الوطني	989,8	989,8	-	-	13,7	1
وزارة الاقتصاد والمالية	457,4	90,0	-	367,4	6,3	3
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	319,5	39,5	280,0	-	4,4	3
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	259,0	259,0	-	-	3,6	1
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	225,6	69,2	156,4	-	3,1	4
رئيس الحكومة	159,6	-	159,6	-	2,2	7
قطاعات وزارية ومؤسسات أخرى	310,2	138,2	172,0	-	4,3	22
المجموع	**7.215,9**	**5.633,9**	**1.214,5**	**367,4**	**100,0**	**52**

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

134.ويشكل الارتفاع الملحوظ في حجم الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية مؤشرا عن محدودية دقة توقعات البرمجة الميزانياتية الأصلية. إذ أن اللجوء المتكرر إلى هذه الآلية يثير تساؤلا حول دقة تقدير الحاجيات المالية الفعلية للقطاعات خلال مرحلة إعداد قانون المالية، أو عدم رصد الاعتمادات الكافية لبعضها منذ مرحلة البرمجة الأصلية.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية

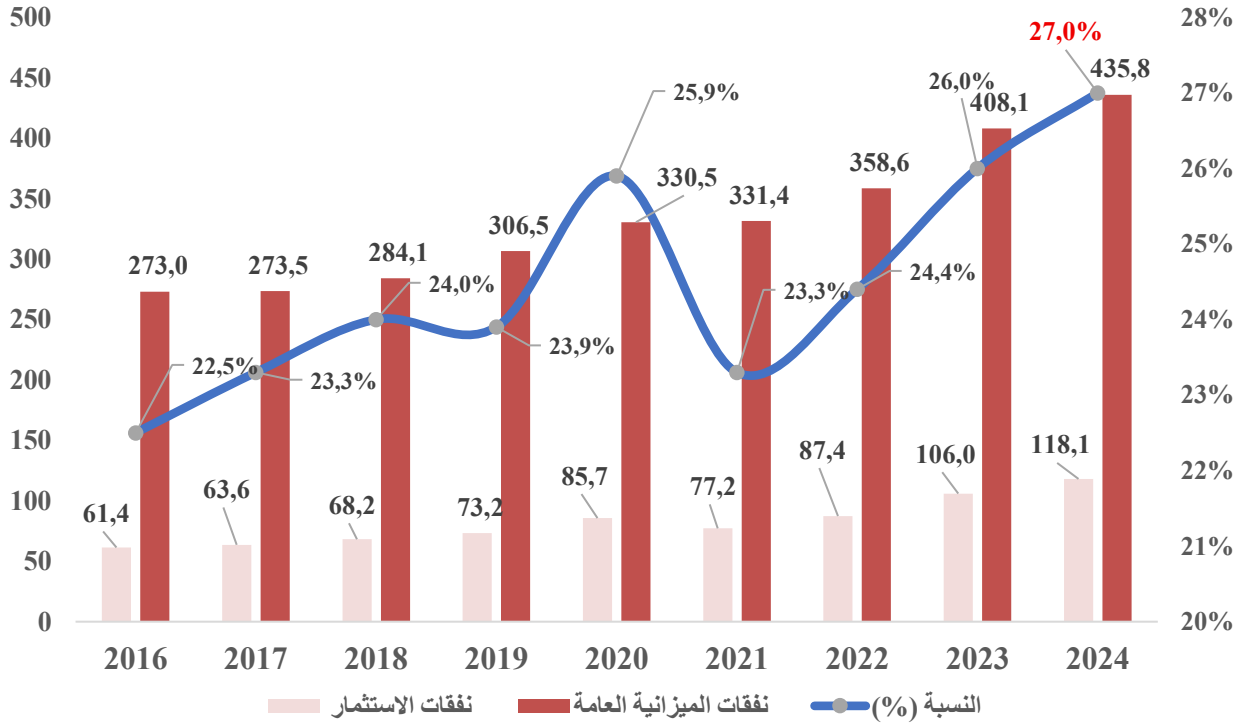
(...) إن الارتفاع المسجل في حجم الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، برسم السنة المالية 2024، يرجع بالأساس إلى تغطية تكلفة الحوار الاجتماعي التي تم في غضون السنة المالية ولم يكن مبرمجا عند إعداد مشروع قانون المالية للسنة. (...).

كما وجب التأكيد على أن الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية، تكون بمثابة استجابة فورية وآنية لظرف طارئ بالأساس خلال السنة المالية. (...) إذ أن هذه العمليات في مجملها تستجيب إلى آلية برمجة في جوهرها طارئة، عند إعداد الميزانية. ويبقى هذا الفصل هو الحيز الميزانياتي الوحيد المخول قانونيا للاستجابة للحاجيات المالية الفعلية للنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية لكل فصول التسيير لمختلف القطاعات خلال مرحلة إعداد قانون المالية، حتى يُتمكن من رصد الاعتمادات الإضافية المتطلبة واللازمة لبعض تلك الفصول خلال تنفيذ الميزانية.

2.2. نـفقـات الاستثمار

135. بلغت اعتمادات الأداء المفتوحة بموجب قانون المالية لسنة 2024 والمخصصة لنفقات الاستثمار ما مجموعه 118.108,4 مليون درهم، أي ما يعادل نحو 27,1% من إجمالي نفقات الميزانية العامة (باستثناء النفقات المتعلقة باستهلاك الدين المتوسط والطويل الأجل للخزينة)، مسجلة بذلك ارتفاعاً بنسبة 11,4% مقارنةً بالسنة المالية 2023.

رسم بياني # 9 : نسبة نفقات الاستثمار من مجموع نفقات الميزانية العامة برسم الفترة 2017-2024
(دون احتساب النفقات المتعلقة باستهلاكات دين الخزينة المتوسط والطويل الأجل)



المصدر: قوانين التصفية من سنة 2017 إلى سنة 2023 ومشروع قانون التصفية لسنة 2024

136. علاوة على المبالغ المذكورة، بلغت الاعتمادات المفتوحة على مستوى ميزانيات الاستثمار بموجب قرار وزيرة الاقتصاد والمالية ما مجموعه 11.832,6 مليون درهم[16]، مسجلة بذلك انخفاضا بنسبة 32,7% مقارنة بالسنة

[16] طبقاً للمادة 11 من المرسوم رقم 2.15.426 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية.

المالية 2023، أي بتراجع قدره 5.751,2 مليون درهم. في حين بلغت الاعتمادات المرحلة وأموال المساعدة 14.541,7 مليون درهم و1.514,2 مليون درهم على التوالي.

137. وعلى غرار السنوات السابقة، شهدت السنة المالية 2024 فتح اعتمادات إضافية بمبلغ 14.000,0 مليون درهم لفائدة الميزانية العامة، وذلك بموجب مرسوم[17]، في إطار أحكام المادة 60 من القانون التنظيمي لقانون المالية. وقد خصص من هذه الاعتمادات مبلغ 7.500,0 مليون درهم لفائدة نفقات التكاليف المشتركة للاستثمار.

138. وعليه، بلغ إجمالي الاعتمادات النهائية المخصصة للاستثمار برسم سنة 2024 ما مجموعه 153.496,8 مليون درهم، مقابل 144.357,6 مليون درهم برسم سنة 2023، مسجلة بذلك ارتفاعا بقيمة 9.139,2 مليون درهم، أي بنسبة 6,3% مقارنةً بالسنة السابقة. ويستعرض الجدول التالي مسار الانتقال من اعتمادات الأداء المفتوحة بموجب قانون المالية إلى الاعتمادات النهائية برسم سنتَي 2023 و2024.

جدول # 38 : اعتمادات الأداء والاعتمادات النهائية للاستثمار برسم سنتي 2023 و2024 (بملايين الدراهم)

المكونات	2023	2024	نسبة التطور (%)
اعتمادات الأداء المفتوحة برسم قانون المالية	**106.027,3**	**118.108,4**	**11,4**
+ الاعتمادات الإضافية المفتوحة بموجب مرسوم	6.570,0	7.500,0	**14,2**
+ الاعتمادات المرحلة	13.038,0	14.541,6	**11,5**
+ أموال المساعدة	1.138,5	1.514,2	**33,0**
+ الاعتمادات المفتوحة بموجب قرارات وزير الاقتصاد والمالية	17.583,8	11.832,6	**-32,7**
الاعتمادات النهائية	**144.357,6**	**153.496,8**	**6,3**

المصدر: قانون التصفية لسنة 2023 ومشروع قانون التصفية لسنة 2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

1.2.2 تزايد اعتمادات الاستثمار المفتوحة

139. كما سبق ذكره، ارتفعت اعتمادات الأداء المفتوحة بموجب قانون المالية لسنة 2024 والمخصصة لنفقات الاستثمار المدرجة في الميزانية العامة للدولة بنسبة 11,4% مقارنة بالسنة المالية 2023. وسجلت أبرز نسب الارتفاع على مستوى كل من وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة (219,4%) ووزارة العدل (95%) والمجلس الأعلى للسلطة القضائية (88,8%) والوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة (40,8%).

جدول # 39 : أهم نسب الزيادات بخصوص توزيع اعتمادات الأداء ما بين 2023 و2024 (بملايين الدراهم)

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2023	اعتمادات الأداء لسنة 2024	نسبة التطور بين سنتي 2023 و2024 (%)
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	940,5	3.003,6	219,4
وزارة العدل	230,5	449,5	95,0
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	224,2	423,4	88,8
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	1.249,2	1.758,7	40,8
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	305,0	397,0	30,2

[17] مرسوم رقم 2.24.468 صادر في 23 من ذي القعدة 1445 (فاتح يونيو 2024) بفتح اعتمادات إضافية لفائدة الميزانية العامة.

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2023	اعتمادات الأداء لسنة 2024	نسبة التطور بين سنتي 2023 و2024 (%)
وزارة الصناعة والتجارة	1.338,6	1,740,6	30,0
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	225,0	285,0	26,7
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	840,2	1.042.7	23,8
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	11,5	14,0	21,7
القطاعات الأخرى	100.660,8	108.993,7	8,3
المجموع	**106.027,3**	**118.108,4**	**11,4**

المصدر: قانوني المالية لسنة 2023 و2024

140. وعلى غرار السنوات السابقة، يتضح استمرار تمركز اعتمادات الأداء خلال سنة 2024 في نفس القطاعات الوزارية، إذ استأثرت خمس وزارات بما يناهز 73,1% من إجمالي اعتمادات الأداء المفتوحة، ويتعلق الأمر بوزارة الاقتصاد والمالية من خلال فصل التكاليف المشتركة الخاص بالاستثمار (30,8%) ووزارة التجهيز والماء (13,6%) ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات (12,7%) ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة (8,3%) ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية (7,6%).

جدول # 40: توزيع اعتمادات الأداء برسم سنتي 2023 و2024 حسب القطاعات الوزارية (بملايين الدراهم)

القطاعات الوزارية والمؤسسات الأخرى	2023	النسبة (%)	2024	النسبة (%)
وزارة الاقتصاد والمالية-التكاليف المشتركة -الاستثمار	33.804,4	31,9	36.412,0	30,8
وزارة التجهيز والماء	13.530,8	12,8	16.070,8	13,6
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	14.352,4	13,5	15.057,8	12,7
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	8.966,9	8,5	9.767,9	8,3
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	8.000,0	7,5	9.000,0	7,6
المجموع	**78.654,5**	**74,2**	**86.308,5**	**73,1**
القطاعات الوزارية والمؤسسات الأخرى	27.372,8	25,8	31.799,9	26,9
المجموع العام	**106.027,3**	**100**	**118.108,4**	**100**

المصدر: قانوني المالية لسنتي 2023 و2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

يمكن تفسير استمرار تمركز اعتمادات الأداء خلال سنة 2024 في نفس القطاعات الوزارية بكون هذه القطاعات تضطلع بتنفيذ مشاريع استثمارية كبرى ذات طابع استراتيجي، تتطلب تعبئة مالية مهمة ومستمرة. (...) وبالتالي، فإن هذا التمركز يعكس طبيعة الأولويات الوطنية التي تركز على القطاعات ذات الأثر المباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى استمرارية البرامج والمشاريع الهيكلية الكبرى.

2.2.2 تراجع معدل تنفيذ نفقات الاستثمار

141. سجل معدل تنفيذ نفقات الاستثمار خلال سنة 2024 تراجعا مقارنة بالسنة السابقة، حيث بلغ تنفيذ الاعتمادات النهائية لنفقات الاستثمار ما نسبته 78% ، وهي أقل نسبة تم تسجيلها خلال السنوات الأربع الماضية كما يوضح ذلك الجدول أدناه.

جدول # 41: نسبة تنفيذ نفقات الاستثمار المنجزة من سنة 2021 إلى سنة 2024 حسب الوزارات (بملايين الدراهم)

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	مجموع الاعتمادات 2024	النفقات 2024	نسبة التنفيذ (%) 2024	نسبة التنفيذ (%) 2023	نسبة التنفيذ (%) 2022	نسبة التنفيذ (%) 2021
وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة	49.818,3	46.953,5	94,2	100	97,5	96,1
وزارة التجهيز والماء	22.074,7	17.404,2	78,8	76,2	74,9	72,9
وزارة النقل واللوجيستيك	1.746,5	1.646,4	94,3	95,8	97,6	
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	17.931,3	12.951,7	72,2	79,3	74,0	80,7
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	11.763,0	6.883,9	58,5	50,1	61,8	56,3
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	10.738,0	6.997,2	65,2	68,6	73,3	70,3
وزارة الداخلية	7.290,0	5.916,8	81,2	81,6	73,5	80,6
إدارة الدفـاع الوطنـي	6.958,6	5.548,0	79,7	79,6	69,3	82,1
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	3.507,0	3.075,0	87,7	77,0	73,5	64,6
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	3.445,9	71,6	2,1	40,3	99,7	-
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	2.954,0	2.046,5	69,3	65,9	60,5	78,1
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	2.148,0	946,7	44,1	52,6	92,2	70,3
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	2.079,3	1.305,9	62,8	61,0	57,6	56,0
وزارة الصناعة والتجارة	1.887,1	989,9	52,5	84,7	93,3	84,8
رئيس الحكومة	1.769,1	1.763,5	99,7	84,7	93,3	84,8
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	1.764,8	1.704,1	96,6	98,1	99,2	71,8
وزارة الاقتصاد والمالية	212,2	161,0	75,9	69,4	52,0	
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	1.286,3	1.118,1	86,9	94,7	95,0	90,7
وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	1.237,7	102,0	8,2	50,0	68,8	50,0
وزارة العدل	572,0	414,8	72,5	60,4	69,3	56,6
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	510,9	380,8	74,5	58,0	68,1	72,1
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	435,9	412,5	94,6	81,5	71,7	68,3
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	340,9	198,6	58,3	75,8	77,6	75,0
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	296,1	192,3	65,0	57,7	78,6	71,9
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	237,1	178,1	75,1	91,1	92,4	86,2
البلاط الملكـي	131,6	131,6	100,0	100	100	100,0
المحاكم المالية	98,2	69,8	71,1	85,2	82,6	24,5
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	85,8	7,7	8,9	70,4	-	-
مجلس المستشارين	45,0	44,8	99,6	99,5	99,7	98,7
المندوبية السامية للتخطيط	29,8	13,3	44,6	61,1	64,9	88,6
مجلس النواب	24,0	14,5	60,6	70,1	83,4	73,1

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	مجمـــوع الاعتمـــادات 2024	النفقـــات 2024	نسبة التنفيذ (%) 2024	نسبة التنفيذ (%) 2023	نسبة التنفيذ (%) 2022	نسبة التنفيذ (%) 2021
المجلس الوطني لحقوق الانسان	21,1	5,8	27,4	53,9	59,0	10,8
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	17,9	6,4	35,7	29,7	80,2	7,9
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	17,7	7,2	40,7	56,7	44,7	67,0
الأمانة العامة للحكومـة	13,3	6,3	47,8	18,4	18,4	87,9
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	7,9	6,3	78,8	78,4	88,7	78,5
مجموع نفقات الاستثمار - الميزانية العامة	**153.496,8**	**119.676,8**	**78,0**	**82,5**	**82,5**	**82,6**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2024 وقوانين التصفية لسنوات 2021 و2022 و2023 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

142. وبلغت نفقات الاستثمار المأمور بصرفها برسم سنة 2024 ما مجموعه 119.676,8 مليون درهم، مقابل ما يناهز 119.180,4 مليون درهم برسم سنة 2023، مسجلة بذلك شبه استقرار على مستوى الإنفاق الاستثماري مقارنة بالسنة السابقة، بعد أن عرفت هذه النفقات منحى تصاعديا متواصلاً على امتداد العقد الأخير، إذ تضاعفت خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2015 و2024 منتقلة من 52,3 مليار درهم إلى 119,7 مليار درهم، أي بزيادة إجمالية تناهز 129% في غضون تسع سنوات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

> إن تنفيذ الميزانية وإنجاز النفقات المبرمجة يقع على عاتق الآمرين بالصرف، وعليه فإن تنفيذ ميزانية الاستثمار يرتبط بالقدرة التدبيرية لكل قطاع على متابعة وإنجاز هذه الاستثمارات على أرض الواقع، بالرغم من ذلك، تسهر المصالح المختصة لدى وزارة الاقتصاد والمالية على تتبع مستوى تنفيذ الميزانية العامة للاستثمار حسب الآجال المحددة لها، خاصة من خلال إعطاء الأولوية لتنفيذ المشاريع التي توجد في طور الإنجاز وتصفية الاعتمادات المرحلة وفقا لمقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية، مع احترام برمجة المشاريع الجديدة. وقد أفضت هذه التدابير إلى تحسن تدريجي في مستوى تنفيذ اعتمادات الاستثمار على المدى المتوسط، حيث سجلت هذه النسبة استقرارا نسبيا خلال السنوات الأخيرة، بمتوسط بلغ حوالي 81,9% خلال الفترة 2020–2024، مما يعكس تحسناً في نجاعة تدبير وتنفيذ الاستثمارات العمومية، رغم بعض التراجعات الظرفية المسجلة في بعض السنوات.

143. ويكشف تحليل التوزيع القطاعي لميزانية الاستثمار المنجزة أن نفقات وزارة الاقتصاد والمالية من خلال فصل التكاليف المشتركة، إلى جانب تسع وزارات من أصل 36 قطاعا وزاريا ومؤسسة، قد استأثرت بنسبة 91,5% من إجمالي نفقات الاستثمار، بمبلغ قدره 109.540,4 مليون درهم. في المقابل، لم تتجاوز نفقات الاستثمار الإجمالية المتعلقة بـ 26 قطاعاً وزاريا ومؤسسة، ما يناهز 10.136,4 مليون درهم، على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول # 42: توزيع نفقات الاستثمار المأمور بصرفها حسب الوزارات سنة 2024 (بملايين الدراهم)

الوزارات	مبلغ النفقات المأمور بصرفها	النسبة (%)
وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة	46.953,5	39,2
وزارة التجهيز والماء	17.404,2	14,5
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	12.951,7	10,8
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	6.997,2	5,8
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	6.883,9	5,8

الوزارات	مبلغ النفقات المأمور بصرفها	النسبة (%)
وزارة الداخلية	5.916,8	4,9
إدارة الدفـاع الوطنـي	5.548,0	4,6
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	3.075,0	2,6
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	2.046,5	1,7
رئيس الحكومة	1.763,5	1,5
القطاعات الوزارية والمؤسسات الأخرى (26 وزارة ومؤسسة)	10.136,4	8,5
المجموع	**119.676,8**	**100**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

3.2.2 استقرار نسبة الاعتمادات المرحلة بشكل عام

144. تضاف الاعتمادات المرحلة عن السنة السابقة إلى اعتمادات الأداء المفتوحة للاستثمار برسم السنة الجارية، وفق مقتضيات المادة 63 من القانون التنظيمي لقانون المالية ومرسومه التطبيقي. وقد بلغت الاعتمادات المرحلة برسم سنة 2024 ما مجموعه 14.541,6 مليون درهم مقابل ما يناهز 13.038,0 مليون درهم برسم سنة 2023، مسجلة ارتفاعا بنسبة 11,5%.

145. وعلى غرار السنوات السابقة، تظل الاعتمادات المرحلة متمركزة في قطاعات محدودة بعينها. ويستعرض الجدول التالي توزيعها على أبرز هذه القطاعات.

جدول # 43: توزيع الاعتمادات المرحلة خلال سنتي 2023 و2024 (بملايين الدراهم)

القطاعات الوزارية والمؤسسات الأخرى	اعتمادات الأداء لسنة 2023	الاعتمادات المرحلة من 2022 إلى 2023	نسبة الاعتمادات المرحلة من المجموع (%)	اعتمادات الأداء لسنة 2024	الاعتمادات المرحلة من 2023 إلى 2024	نسبة الاعتمادات المرحلة من المجموع (%)
وزارة التجهيز والماء	13.530,8	3.107,7	18,9	16.070,8	4.191,8	28,8
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	14.352,4	2.820,5	17,6	15.057,8	2.780,1	19,1
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	8.000,0	2.497,2	30,2	9.000,0	2.763,0	19,0
إدارة الدفـاع الوطنـي	5.146,7	1.796,8	30,0	5.471,7	1.438,9	9,9
وزارة الداخلية	4.062,1	934,9	22,3	4.272,1	1.002,2	6,9
قطاعات وزارية ومؤسسات أخرى	60.935,3	1.881,0	12,9	68.236,0	2.365,5	16,3
المجموع	**106.027,3**	**13.038,0**	**12,3**	**118.108,4**	**14.541,6**	**12,3**

المصدر: قانون التصفية لسنة 2023 ومشروع قانون التصفية لسنة 2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

146. وعلى الرغم من الارتفاع المسجل في مبلغ الاعتمادات المرحلة مقارنة بالسنة المالية 2023، تجدر الإشارة إلى أن حصة هذه الاعتمادات ضمن إجمالي اعتمادات الأداء قد شهدت تراجعاً تدريجيا مستمرا خلال السنوات الأخيرة، إذ انتقلت من 24,8% سنة 2017 إلى 13,0% سنة 2022، ثم استقرّت في حدود 12,3% خلال سنتَي 2023 و2024.

147.ويعكس هذا التراجع، بوجه عام، تحسنا ملموسا في جودة توقعات ميزانية الاستثمار، غير أن هذا التحسن يتعين أن يشمل القطاعات التي لا تزال تسجل نسب ترحيل مرتفعة، وإن ظلت في حدود السقف القانوني المحدد بـ 30% من اعتمادات الأداء.

148.وتتضمن الفقرة المخصصة لترحيل الاعتمادات ضمن فصل "تغيير مخصصات الميزانية" الواردة أدناه، مزيدا من التفاصيل حول الاعتمادات المرحلة.

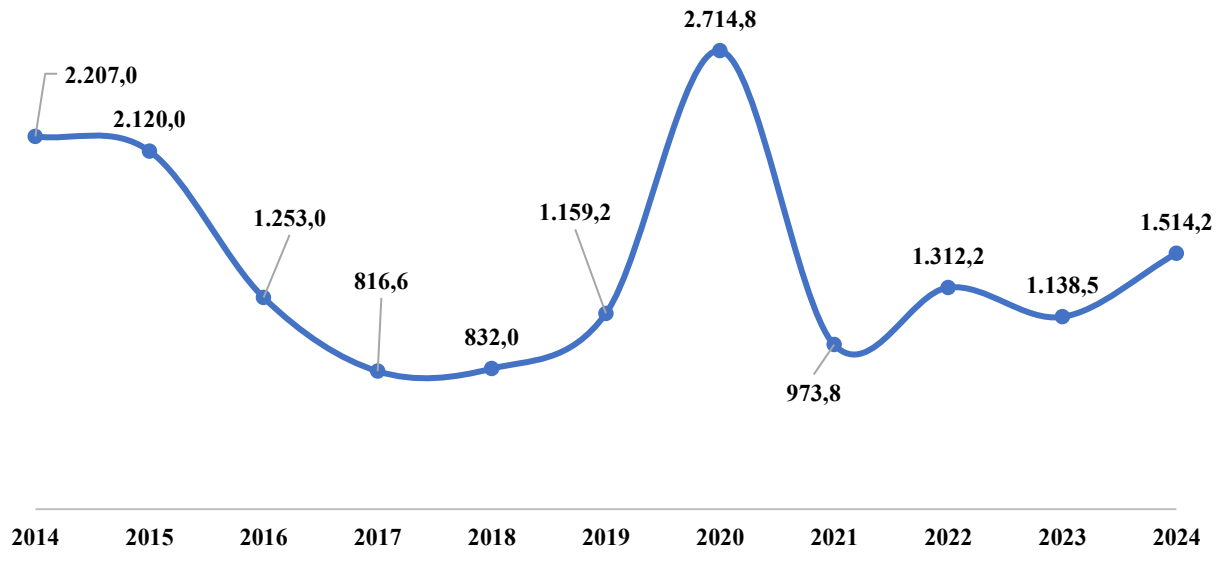
4.2.2 ارتفاع أموال المساعدة مقارنة مع 2023

149.تشكل أموال المساعدة التي نص عليها القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية في فصل الإجراءات المحاسبية الخاصة (المادة 34)، استثناء لمبدأ عدم تخصيص المداخيل لنفقة معينة.

150.وقد بلغت أموال المساعدة الموجهة لنفقات الاستثمار، برسم السنة المالية 2024، ما مجموعه 1.514,2 مليون درهم، مقابل مبلغ 1.138,5 مليون درهم سنة 2023، مسجلة بذلك ارتفاعا ملحوظا بنسبة 33%.

ويوضح الرسم البياني التالي التفاوت الحاصل في تطور أموال المساعدة المرصدة لنفقات الاستثمار بين سنتي 2014 و2024.

رسم بياني # 10: تطور أموال المساعدة المرصدة لنفقات الاستثمار بين 2014 و2024 (بملايين الدراهم)



المصدر: قوانين التصفية من سنة 2014 إلى سنة 2023 ومشروع قانون التصفية لسنة 2024

151.وتقدم الفقرة المخصصة لأموال المساعدة بفصل "تغيير مخصصات الميزانية" المقدم أدناه المزيد من التفصيل حول هذه الأموال وتوزيعها حسب القطاعات المستفيدة.

5.2.2 استمرار ارتفاع اعتمادات التكاليف المشتركة الخاصة بالاستثمار

152. يشتمل الفصل المتعلق بالتكاليف المشتركة للاستثمار، بصفة رئيسية، على الإمدادات المقدمة للمؤسسات والمقاولات العمومية، فضلاً عن التحويلات المالية لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة. وتستهدف هذه النفقات أساساً تمويل المشاريع الكبرى ذات الطابع الهيكلي، ودعم السياسات الاجتماعية والاستراتيجيات القطاعية.

153. وقد بلغت الاعتمادات المفتوحة ضمن فصل التكاليف المشتركة للاستثمار بموجب قانون المالية لسنة 2024 مبلغ 36.412,0 مليون درهم، أي ما يعادل 30,8% من إجمالي اعتمادات الاستثمار البالغة 118.108,4 مليون درهم، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 7,7% مقارنة بالسنة المالية 2023 التي بلغت فيها هذه الاعتمادات 33.804,4 مليون درهم، على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول # 44: تطور الاعتمادات المفتوحة للتكاليف المشتركة الخاصة بالاستثمار بين 2015 و2024 بالمقارنة مع ميزانية الاستثمار (بملايين الدراهم)

السنوات	اعتمادات الأداء التكاليف المشتركة لاستثمار	معدل التطور السنوي (%)	اعتمادات الأداء لميزانية الاستثمار	نسبة التكاليف المشتركة من اعتمادات الاستثمار (%)
2015	17.884	3	54.091	33,1
2016	20.868	17	61.392	34,0
2017	20.176,0	-3	63.571,8	31,7
2018	19.443,0	-4	68.229,9	28,5
2019	20.420,0	5	73.373,9	27,8
2020	39.602,6	94	85.732,7	46,2
2021	28.332,1	-28	77.202,3	36,7
2022	30.859,0	9	87.401,5	35,3
2023	33.804,4	10	106.027,3	31,9
2024	**36.412,0**	**7,7**	**118.108,4**	**30,8**

المصدر: قوانين المالية للسنوات 2015 إلى 2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

154. ويتضح من خلال الميزانيات الفرعية للقطاعات الوزارية أن اعتمادات الأداء المفتوحة ضمن فصل التكاليف المشتركة للاستثمار بموجب قانون المالية لسنة 2024 قد خصصت أساسا لثلاثة أصناف من النفقات توزع بين "التحويلات لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة" بنسبة 35,4%، أي ما يعادل 12.901,5 مليون درهم، و"المساهمات والمساعدات المختلفة" بنسبة 35,2%، أي ما مجموعه 12.830,5 مليون درهم، و"تحديث التجهيز" بنسبة 28,7%، أي ما يناهز 10.446,0 مليون درهم.

155. وقد بلغت الاعتمادات النهائية لفصل التكاليف المشتركة للاستثمار 49.818,3 مليون درهم برسم سنة 2024، مقابل 52.997,3 مليون درهم برسم سنة 2023، مسجلة تراجعا بنسبة 6%. أما النفقات المنجزة في هذا الفصل، فقد بلغت 46.953,5 مليون درهم، أي ما يعادل 94% من الاعتمادات النهائية برسم السنة ذاتها.

156.ويبين تحليل تنفيذ نفقات الاستثمار للميزانية العامة أن هذه النفقات كانت، على غرار السنوات السابقة، موضوع تحويلات مهمة من فصل التكاليف المشتركة للاستثمار إلى الحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات والمقاولات العمومية. ومن تم، يتضح أن هذا الفصل يشكل آلية ميزانياتية مرحلية لرصد الاعتمادات التي يتيحها قانون المالية، في انتظار تحويل جلها لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات والمقاولات العمومية.

157.وكما سبقت الإشارة إليه، فقد سجلت السنة المالية 2024 تنفيذا لنفقات الاستثمار بنسبة 78,0%، بما في ذلك نفقات فصل التكاليف المشتركة الخاصة بالاستثمار التي يتم تنفيذها مباشرة من خلال تحويلات إلى بعض الحسابات الخصوصية للخزينة والمؤسسات العمومية، غير أن هذه النسبة تتراجع إلى 70,1% إذا ما تم استثناء نفقات فصل التكاليف المشتركة الخاصة بالاستثمار وهو ما يستلزم توفير الظروف التدبيرية والتقنية والمالية المواتية قصد تحسين تنفيذ البرامج والمشاريع الاستثمارية.

158.ويلخص الجدول التالي نسبة تنفيذ نفقات الاستثمار دون احتساب التكاليف المشتركة الخاصة بالاستثمار.

جدول # 45: نفقات الاستثمار المنجزة دون احتساب التكاليف المشتركة-الاستثمار خلال سنة 2024 (بملايين الدراهم)

نوع النفقات	الاعتمادات النهائية	النفقات التي تم صرفها	نسبة التنفيذ %
نفقات الاستثمار دون احتساب النفقات المشتركة	103.678,5	72.723,2	70,1
النفقات المشتركة-الاستثمار	49.818,3	46.953,5	94,2
مجموع نفقات الاستثمار	**153.496,8**	**119.676,8**	**78,0**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

بخصوص إشكالية تراجع معدل تنفيذ ميزانية استثمارات الوزارات إلى 70,1% سنة 2024 إذا ما تم استثناء نفقات فصل التكاليف المشتركة-الاستثمار، فإن الحكومة تواصل مجهوداتها لحث القطاعات الوزارية على تسريع وتيرة تنفيذ الميزانية العامة للاستثمار حسب الآجال المحددة لها، خاصة من خلال إعطاء الأولوية لتنفيذ المشاريع التي توجد في طور الإنجاز، ونتيجة لذلك فقد تم تحسين مستوى تنفيذ ميزانية استثمارات الوزارات من خلال الربط الدقيق بين البرمجة والإنجاز، والتتبع الدوري لإكراهات الإنجاز.

6.2.2 تباين في مستويات تنفيذ اعتمادات بعض البرامج الميزانياتية

159. يعد التدبير الميزانياتي المرتكز على النتائج من أهم المستجدات التي أتى بها القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية منذ سنة 2016 باعتباره خيارا استراتيجيا يهدف إلى تعزيز نجاعة التدبير العمومي وتحسين جودة الإنفاق. وترتكز هذه المقاربة على الانتقال من منطق الوسائل والأنشطة إلى منطق الأداء والنتائج، من خلال ربط الاعتمادات المالية بأهداف محددة ومؤشرات قابلة للقياس، بما يكرس مبادئ الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

160.وفي هذا السياق، أضحت بنية الميزانية قائمة على البرامج، حيث يتم تقديم النفقات العمومية في شكل برامج تعكس السياسات العمومية والأولويات الاستراتيجية للدولة. ويشكل تتبع تنفيذ قانون المالية محطة أساسية لتقييم مدى تحقيق هذه البرامج للأهداف المسطرة، من خلال تحليل تطور الاعتمادات المرصدة ومعدلات تنفيذها، وكذا قياس الفعالية والنجاعة في استعمال الموارد العمومية.

161.وتندرج هذه الفقرة ضمن هذا الإطار، إذ تروم تحليل تنفيذ نفقات البرامج الميزانياتية من خلال استعراض تطور الاعتمادات المخصصة لها، ودراسة معدلات التنفيذ، مع إبراز الفوارق المسجلة بين التوقعات والإنجازات.

162.وعليه، فقد اشتملت ميزانية الاستثمار لسنة 2024، على غرار سنة 2023، على 128 برنامجاً موزعة على مختلف الوزارات والمؤسسات. وقد تميّزت هذه السنة بتباين واضح بين ارتفاع الاعتمادات المرصدة وعدم مواكبة النفقات لهذا الارتفاع، إذ على الرغم من أن الاعتمادات الأولية المبرمجة في قانون المالية قد ارتفعت بنسبة 11,4%، منتقلة مما يعادل 106,0 إلى 118,1 مليار درهم، فإن النفقات المنجزة لم تواكب هذا الارتفاع مسجلة زيادة محدودة بنسبة 0,4% حيث بلغت نسبة تنفيذ نفقات الاستثمار من مجموع الاعتمادات المتوفرة، بما فيها الاعتمادات المرحلة، حوالي 78,0% برسم سنة 2024، مسجلة بذلك تراجعا بحوالي 4,6 نقطة مئوية مقارنة بالنسبة المسجلة سنة 2023 والبالغة 82,6%.

163.وفي ما يخص توزيع معدلات التنفيذ، يتضح بالمقارنة مع سنة 2023 أن عدد البرامج التي لم يتجاوز معدل تنفيذها 50% قد ارتفع من 32 إلى 41 برنامجاً، بزيادة نسبتها 28,1%، في حين تراجع عدد البرامج التي تجاوز معدل تنفيذها 90% من 30 إلى 22 برنامجاً، أي بانخفاض نسبتة 26,7%. ويشير هذا التحول إلى توسع قاعدة البرامج ذات الأداء المحدود إلى المتوسط مما يستدعي الوقوف على الأسباب الكامنة وراء هذا الوضع واتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.

164.ويلخص الجدول التالي أداء أبرز 11 برنامجا من حيث حجم الاعتمادات المرصدة برسم نفقات الاستثمار:

جدول # 46: التغير في معدل التنفيذ نفقات الاستثمار لأهم البرامج لسنة 2024 (بملايين الدراهم)

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	البرنامج	اعتمادات الأداء لسنة 2024	النفقـــات 2024	معدل التنفيذ (%)2023	معدل التنفيذ (%)2024	التغير في معدل التنفيذ
وزارة الاقتصاد والمالية - فصل الاستثمار للتكاليف المشتركة	دعم السياسات الاجتماعية والاستراتيجيات القطاعية والمشاريع الهيكلية	36.412,0	46.953,5	**100,0**	**94,2**	**- 5,8**
وزارة التجهيز والماء	الماء	10.447,1	9.639,8	**81,2**	**78,1**	**- 3,1**
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	تعزيز البنيات التحتية الصحية	7.387,8	5.381,8	**46,8**	**53,1**	**+ 6,3**
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	الري والتهيئة الفلاحية	6.415,0	5.472,9	**71,4**	**68,4**	**- 3,0**

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	البرنامج	اعتمادات الأداء لسنة 2024	النفقـــات 2024	معدل التنفيذ 2023(%)	معدل التنفيذ 2024(%)	التغير في معدل التنفيذ
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	تطوير السلاسل الإنتاجية الفلاحية	5.132,0	4.634,0	**84,0**	**79,8**	**- 4,2**
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	تكافؤ الفرص والإلزامية المدرسية	4.084,4	2.201,8	**63,9**	**55,6**	**-8,3**
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	الاستثمار ومناخ الأعمال	3.423,0	70,0	**40,4**	**2,0**	**- 38,4**
وزارة التجهيز والماء	برنامج الطرق	2.616,0	4.707,6	**67,0**	**77,5**	**+ 10,5**
وزارة التجهيز والماء	الموانئ	2.578,9	2.696,6	**76,3**	**86,6**	**+ 10,3**
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	السكن ومواكبة القطاع	2.252,5	2.445,0	**74,8**	**98,9**	**+ 24,1**
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	الرياضة العالية المستوى	2.069,5	2.268,6	**98,4**	**100,0**	**+ 1,6**

المصدر: وزارة المالية - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

165.ويستأثر برنامج دعم السياسات الاجتماعية ضمن ميزانية وزارة الاقتصاد والمالية بالحصة الأعلى من الاعتمادات، التي بلغت 36,4 مليار درهم، ويشمل هذا البرنامج التحويلات المرصدة لفائدة بعض الحسابات الخصوصية للخزينة، ولا سيما صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي للمساهمة في تمويل ورش تعميم الحماية الاجتماعية، فضلاً عن التحويلات الموجهة للمؤسسات والمقاولات العمومية.، وكذا تسديد مساهمات وزارة الاقتصاد والمالية في إنجاز عدة مشاريع مهيكلة ذات طابع اقتصادي واجتماعي. ويظل معدل إنجازه مرتفعاً بنسبة 94,2%، وإن سجل تراجعا طفيفا مقارنةً بنسبة 100% التي بلغها سنة 2023. كما يُعدّ برنامج تعزيز البنيات التحتية الصحية ضمن ميزانية وزارة الصحة والحماية الاجتماعية من أبرز البرامج التي حقّقت تحسّناً نسبيا في معدل إنجازها، إذ ارتفع من 46,8% إلى 53,1%.

166.وفي السياق ذاته، شهد برنامج الاستثمار ومناخ الأعمال ضمن ميزانية الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية تراجعاً كبيرا في معدل إنجازه، إذ انتقل من 40,4% إلى 2,0%، على الرغم من أن الاعتمادات المرصدة له بلغت 3,4 مليار درهم، في حين لم تتجاوز النفقات المنجزة فعلياً 70 مليون درهم.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

(...) إن اختلاف نسب التنفيذ بين البرامج لا يعكس بالضرورة وجود تعثر في الإنجاز، بقدر ما يعكس تفاوتًا في طبيعة المشاريع ومسارات تنفيذها وتعدد المتدخلين فيها، مع الحرص على ضمان الالتزام بالاعتمادات المعبأة وإنجاز العمليات المبرمجة وفق الأولويات المحددة.

ويعزى انخفاض نسبة تنفيذ فصل الاستثمار للتكاليف المشتركة بين سنتي 2023 و2024، أساسا، إلى بطء وثيرة تنفيذ بعض المشاريع التي تساهم وزارة الاقتصاد والمالية في تمويلها، في إطار اتفاقي، من خلال تحويلات من فصل الاستثمار للتكاليف المشتركة.

167.وعلى صعيد العلاقة بين تطور الاعتمادات المبرمجة ومعدلات تنفيذها، يتضح أن الارتفاع في حجم الاعتمادات لم يقابل دائما بتحسّن مماثل في مستوى الإنجاز. إذ يكشف تحليل مقارن لنسب التغيّر في تنفيذ اعتمادات الاستثمار ونسب ارتفاع الاعتمادات المبرمجة بين سنتَي 2023 و2024، أن عدداً من البرامج شهدت زيادات مهمة في اعتماداتها لم تواكبها معدلات تنفيذ مقابلة، مما يستدعي العمل على اتخاذ إجراءات فعالة لتعزيز القدرات التدبيرية لآمري بالصرف بالقطاعات المعنية، من خلال تطوير آليات التخطيط والبرمجة وتتبع المشاريع، بما يمكن من استيعاب هذه الاعتمادات وتحويلها إلى إنجازات ملموسة في الآجال المحددة لها.

جدول # 47: التغير في معدل تنفيذ نفقات الاستثمار مقابل الزيادة في اعتمادات الأداء لسنة 2024 (بملايين الدراهم)

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	البرنامج	اعتمادات الأداء لسنة 2023	اعتمادات الأداء لسنة 2024	الزيادة (%)	معدل التنفيذ 2023 (%)	معدل التنفيذ 2024 (%)	التغير في معدل التنفيذ
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	قيادة وحكامة	13,5	33,0	**144,4**	72,8	50,3	-22,5
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	الهجرة وتعبئة الكفاءات	2,0	4,0	**100,0**	4,2	0,0	-4,2
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	الدعم والقيادة	23,8	44,5	**87,2**	45,9	42,2	-3,8
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	الدعم والقيادة	11,7	20,8	**77,5**	77,9	45,5	-32,4
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	الدعم الاجتماعي لفائدة الطلبة	90,0	140,0	**55,6**	100,0	50,0	-50,0
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	التنمية الاجتماعية والنهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة وحماية الأسرة والأطفال والأشخاص المسنين	108,9	161,8	**48,6**	74,8	49,6	-25,2
وزارة الصناعة والتجارة	تنمية التجارة والجودة	132,8	193,5	**45,7**	95,7	58,1	-37,6
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	محاربة الأمية	324,0	450,0	**38,9**	59,5	44,4	-15,1

المصدر: وزارة المالية - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

168.كما سجلت عدد من البرامج تراجعا ملحوظا في معدلات تنفيذها، تجاوز 30 نقطة بين سنتي 2023 و2024.

جدول # 48: برامج ذات معدل تنفيذ منخفض لسنة 2024

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	البرنامج	معدل (%)2023	معدل (%)2024	التطور (%)
الوزارة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	الاستثمار ومناخ الأعمال	40,4	2,0	-38,4
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	القيادة والحكامة	99,9	6,1	-93,8
قطاع التكوين المهني	قيادة منظومة التكوين المهني	97,8	5,0	-92,8
الهيئة الوطنية للنزاهة ومكافحة الرشوة	النزاهة والوقاية من الفساد	70,4	8,9	-61,5
وزارة الصناعة والتجارة	التنمية الصناعية	91,4	54,5	-36,9

المصدر: وزارة المالية - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

169.في المقابل، تميّزت مجموعة من البرامج بتسجيل معدلات إنجاز مرتفعة تقترب من الاستنفاد الكامل للاعتمادات المرصدة، أو بتحسّن ملموس في معدلات تنفيذها مقارنةً بسنة 2023.

جدول # 49: برامج ذات معدل تنفيذ مرتفع أو متحسن لسنة 2024

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	البرنامج	معدل (%)2023	معدل (%)2024	التطور (%)
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان	السكن ومواكبة القطاع	74,8	98,9	24,1
قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي	الدبلوماسية وإشعاع المغرب	99,9	100,0	0,1
وزارة النقل واللوجستيك	النقل البري واللوجستيك	97,7	97,1	0,6-
وزارة التجهيز والماء	برنامج الطرق	67,0	77,5	10,5
وزارة التجهيز والماء	الموانئ	76,3	86,6	10,3
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	التأطير الديني	35,4	82,1	46,7

المصدر: وزارة المالية - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

170.وبصفة عامة، يتضح أنه على الرغم من المجهود الاستثماري العمومي المتجلي في الزيادة المهمة التي أضحت تعرفها الاعتمادات المخصصة للاستثمار، فإن تنفيذ هذه النفقات لدى العديد من القطاعات الوزارية يظل دون المستوى المطلوب. ويتجلى ذلك في التطور المتصاعد لحجم الاعتمادات الملغاة، التي ارتفعت من 5.851,5 مليون درهم سنة 2020، إلى 5.976,8 مليون درهم سنة 2021، ثم إلى 7.299,1 مليون درهم سنة 2022، لتبلغ 10.635,6 مليون درهم في نهاية سنة 2023[18].

3.2.نفقات دين الخزينة

171.تشتمل نفقات دين الخزينة على الفوائد والعمولات، فضلاً عن النفقات المتعلقة باستهلاك الدين المتوسط والطويل الأجل[19]. وقد بلغت الاعتمادات المفتوحة لنفقات خدمة الدين بموجب قانون المالية لسنة 2024

[18] الإشارة إلى أنه لا يمكّن قانون التصفية للسنة المالية من تحديد مبلغ اعتمادات الاستثمار غير المستهلكة الملغاة برسم نفس السنة حيث يتم تحديده لاحقا في قانون التصفية للسنة الموالية.

[19] المادة 19 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

ما مجموعه 100.629,2 مليون درهم، مقابل 109.219,6 مليون درهم برسم قانون المالية لسنة 2023، وتوزعت بين 62.399,8 مليون درهم مخصصة لاستهلاك الديون، و38.229,4 مليون درهم لأداء الفوائد والعمولات.

172. أما النفقات المنجزة فعليا، فقد بلغت 102.201,6 مليون درهم، توزعت بدورها بين 63.541,1 مليون درهم برسم استهلاك الدين، و38.660,6 مليون درهم برسم الفوائد والعمولات. وبالمقارنة مع سنة 2023، التي بلغت فيها النفقات المنجزة 122.379 مليون درهم، يتبين أن سنة 2024 عرفت تراجعا بلغ 20.177,4 مليون درهم، أي بنسبة انخفاض تناهز 16,5%، ويعزى ذلك أساسا إلى تراجع نفقات استهلاك الدين من 88.970 مليون درهم إلى 63.541,1 مليون درهم، في حين واصلت نفقات الفوائد والعمولات مسارها التصاعدي، مرتفعة من 33.409 مليون درهم إلى 38.660,6 مليون درهم، أي بزيادة قدرها 5.251,6 مليون درهم.

173. وتجدر الإشارة في هذا الإطار، إلى تباين بين مكوني نفقات دين الخزينة على امتداد الفترة الممتدة من 2019 إلى 2024، فبينما اتسم مكون استهلاك الدين بتذبذب ملحوظ من سنة إلى أخرى، تبعا لتفاوت استحقاقات الديون، منتقلا من 49.957 مليون درهم سنة 2019 إلى 63.541,1 مليون درهم سنة 2024 مع تسجيل ذروة بلغت 88.970 مليون درهم سنة 2023، اتخذ مكون الفوائد والعمولات منحى تصاعديا تدريجيا ومتواصلا، إذ ارتفع من 29.504 مليون درهم إلى 38.660,6 مليون درهم خلال المرحلة ذاتها، بزيادة إجمالية تناهز 31%، في ظل ارتفاع أسعار الفائدة وتنامي حجم المديونية.

174. حري بالذكر أن المادة 58 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية قد كرست الطابع التقديري للاعتمادات المتعلقة بنفقات الدين، مما يتيح تجاوز المخصصات المرصدة في البنود ذات الصلة. ومع ذلك، فقد عرفت حصة هذه النفقات من إجمالي نفقات الميزانية العامة تراجعا من 23% سنة 2023 إلى 20% سنة 2024، غير أن هذا التراجع النسبي لا يحجب الاتجاه التصاعدي في القيمة المطلقة لأعباء الفائدة، وهو ما يستوجب يقظة مستمرة في تدبير محفظة الدين والتحكم في تكلفتها على المدى المتوسط.

III. تغيير مخصصات الميزانية

أبرز النتائج المتعلقة بتغيير مخصصات الميزانية



175.خضعت الميزانية العامة للدولة لمجموعة من التغييرات للمخصصات الأولية المرصدة برسم السنة المالية 2024 كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول # 50: تغيير مخصصات الميزانية العامة خلال سنة 2024

تغيير الاعتمادات	المبلغ (مليون درهم)
ترحيل الاعتمادات من سنة 2023 إلى سنة 2024	14.541,6
أموال المساعدة	2.042,1
الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية	7.215,9
التحويلات	[20]20.616,7
تجاوز الاعتمادات	10.389,6
الاعتمادات الملغاة عند نهاية سنة 2023	18.006,8

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2024

1. استقرار نسبة الاعتمادات المرحلة مقارنة بالسنة المالية 2023

176.حددت الفقرة الثانية من المادة 63 من القانون التنظيمي لقانون المالية نطاق تطبيق مبدأ ترحيل الاعتمادات، في اعتمادات الأداء المتوفرة برسم نفقات الاستثمار وأرصدة الالتزام المؤشر عليها التي لم يصدر الأمر

[20] لا يشمل هذا المبلغ التحويلات المنجزة على مستوى اعتمادات الالتزام والتي بلغت 4.196,3 مليون درهم أي ما نسبته 5,6% من مجموع اعتمادات الالتزام المفتوحة في الميزانية العامة برسم سنة 2024 والبالغة 74.256,3 مليون الدرهم.

بصرفها، وذلك في حدود سقف 30% من اعتمادات الأداء المفتوحة بميزانية الاستثمار لكل قطاع وزاري أو مؤسسة، ما لم ينص قانون المالية للسنة على خلاف ذلك.

177. وفي هذا الإطار، نصت المادة 23 من قانون المالية لسنة 2024 على إلغاء اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار من الميزانية العامة التي لم تكن محل التزامات بالنفقات مؤشر عليها من قبل مصالح الخزينة العامة للمملكة في تاريخ 31 ديسمبر 2023، مع استثناء اعتمادات البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة والهبات من تطبيق السقف سالف الذكر.

178. وقد بلغت اعتمادات الأداء المتوفرة عند نهاية سنة 2023 والمرتبطة بنفقات استثمار الميزانية العامة ما مجموعه 25.177,2 مليون درهم، رحل منها 14.541,6 مليون درهم إلى سنة 2024 بموجب 56 قرارا لوزير الاقتصاد والمالية، مقابل 13.038,0 مليون درهم تم ترحيلها من سنة 2022 إلى سنة 2023، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 11,5%. وتمثل الاعتمادات المرحلة إلى السنة المالية 2024 نسبة 12,3% من الاعتمادات الأصلية لميزانية الاستثمار المأذون بها في قانون المالية، وهي النسبة ذاتها المسجلة في السنة المالية السابقة، مما يعكس استقرارا نسبيا في هذا المؤشر. وتجدر الإشارة إلى أن الاعتمادات التي يتعذر ترحيلها في الحدود المقررة يمكن إدراجها ضمن اعتمادات الأداء المفتوحة برسم نفقات الاستثمار للسنة الجارية، وفقا لمقتضيات المادة 22 من المرسوم رقم 2.15.426 الصادر في 15 يوليوز 2015 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية.

179. وعملا بمقتضيات المادة 23 من قانون المالية لسنة 2024 التي تقتضي إلغاء اعتمادات الأداء التي لم تكن محل التزام، تقيدت الاعتمادات المرحلة على مستوى جميع القطاعات بسقف 30% المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة 63 من القانون التنظيمي لقانون المالية. غير أن المجلس سجل، في المقابل، أن عددا من القطاعات لا يزال يسجل نسبا تلامس هذه العتبة أو تقترب منها. ويرى المجلس أن في ذلك ما يستدعي إعادة النظر في مستوى هذا السقف، الذي يظل مرتفعا مقارنة بالممارسات المعتمدة في عدد من الدول، ولا سيما أن ترحيل الاعتمادات يشكل، في جوهره، استثناء لمبدأ سنوية الميزانية المكرس في المادة 3 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

180. ويشير المجلس في هذا الشأن إلى أن مقتضيات المادة 63 من القانون التنظيمي المذكور، المعمول بها منذ فاتح يناير 2018، تخول صراحة لقوانين المالية إمكانية تخفيض هذا السقف، وهي إمكانية لم تفعل حتى الآن على امتداد قوانين المالية المتعاقبة، على الرغم مما قد ينطوي عليه توظيفها من أثر إيجابي في ترشيد آليات تنفيذ ميزانية الاستثمار.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية

تجدر الإشارة إلى أن بعض القطاعات الوزارية مثل التجهيز والماء والصحة والحماية الاجتماعية، تقوم بترحيل اعتمادات مهمة، ويعود ذلك إلى كونها تشرف على مشاريع هيكلية كبرى في مجالات استراتيجية، مثل الماء، الطرق، الموانئ، المراكز الاستشفائية الجامعية. حيث تتطلب هذه المشاريع اعتمادات مالية كبيرة والتزامات متوسطة إلى طويلة الأمد، مما يستلزم ترحيل اعتمادات مهمة على مدى سنوات تنفيذ المشروع.

(...) نظرا لاستقرار مستوى الاعتمادات المرحلة خلال السنوات الأخيرة، سيتم تدارس إمكانية تخفيض سقف 30% لتحقيق جودة إضافية فيما يخص برمجة الاعتمادات المتعلقة بالاستثمار والرفع من نسبة تنفيذها. الأمر الذي يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات الضرورية لمواكبة المدبرين لتحسين قدراتهم التدبيرية، نظرا لتزايد حجم الاعتمادات وعدد المشاريع المبرمجة.

181.ويوضح الجدول التالي نسب الاعتمادات المرحلة حسب القطاعات برسم سنة 2024 :

جدول # 51: نسب الاعتمادات المرحلة حسب القطاعات لسنة 2024 (بملايين الدراهم)

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2024	الاعتمادات المرحلة	اعتمادات الأداء المرحلة برسم البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة والهبات	نسبة الاعتمادات المرحلة[21] (%)
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	221,8	74,3	7,4	30,1
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1.030,2	309,1	0,0	30,0
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	9.000,0	2.763,0	63,1	30,0
المجلس الوطني لحقوق الانسان	13,0	8,1	4,2	30,0
وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	947,9	289,8	6,3	29,9
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	397,0	113,9	0,0	28,7
الأمانة العامة للحكومة	10,4	2,9	0,0	28,0
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	14,0	3,7	0,0	26,6
المندوبية السامية للتخطيط	23,6	6,2	0,0	26,3
إدارة الدفاع الوطني	5.471,7	1.438,9	50,8	25,4
وزارة الداخلية	4.272,1	1.002,2	6,0	23,3
وزارة الاقتصاد والمالية	160,5	49,0	11,8	23,2
وزارة العدل	449,6	112,4	9,5	22,9
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	2.190,7	489,4	0,0	22,3
وزارة التجهيز والماء	16.070,8	4.191,8	780,6	21,2
مجلس النواب	20,0	4,0	0,0	20,0
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	285,0	55,9	0,0	19,6
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	6,7	1,3	0,0	19,1
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	15,1	2,8	0,0	18,8
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	15.057,8	2.780,1	276,4	16,6
المحاكم المالية	85,0	13,2	0,0	15,5
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	160,7	21,9	0,0	13,6
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	79,1	6,6	0,0	8,4

[21] تحتسب نسبة الاعتمادات المرحلة عن طريق طرح مبلغ الاعتمادات المرحلة من السنة السابقة (باستثناء تلك المتعلقة بالبرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة والهبات) من مبلغ اعتمادات الأداء لسنة معينة.

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء لسنة 2024	الاعتمادات المرحلة	اعتمادات الأداء المرحلة برسم البرامج والمشاريع المستفيدة من أموال المساعدة والهبات	نسبة الاعتمادات المرحلة[21] (%)
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	3.003,6	175,1	9,5	5,5
وزارة الصناعة والتجارة	1.740,6	104,5	20,0	4,9
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	1.042,7	43,6	8,5	3,4
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	1.965,1	62,9	0,0	3,2
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	9.767,9	370,2	61,4	3,2
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	423,4	12,5	0,0	2,9
وزارة النقل واللوجيستيك	1.729,8	16,7	0,0	1,0
رئيس الحكومة	666,1	3,0	0,0	0,4
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	1.758,7	6,0	0,0	0,3
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	3.439,2	6,7	0,0	0,2
المجموع	**118.108,3**	**14.541,6**	**1.315,5**	**12,3**

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية – مشروع قانون التصفية لسنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

182.وقد بلغت اعتمادات الأداء غير المستهلكة برسم ميزانية الاستثمار بنهاية سنة 2024 ما مجموعه 33.820 مليون درهم، مقابل 25.177,2 مليون درهم تم تسجيلها في نهاية سنة 2023، أي بزيادة بلغت نسبتها 34,3%. وتكشف هذه الوتيرة التصاعدية في حجم الاعتمادات غير المستهلكة عن قصور هيكلي في مسار البرمجة الميزانياتية، يتجلى في عدم مراعاة الطاقة التدبيرية الفعلية للقطاعات الوزارية عند رصد الاعتمادات، مما يترتب عنه ترحيل اعتمادات مهمة إلى السنة الموالية، تنضاف إلى الاعتمادات المفتوحة دون أن يقابلها تحسن مواز في قدرات الإنجاز، وهو ما يكرس استمرار الفجوة بين البرمجة الأصلية والتنفيذ الفعلي.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية

تتم برمجة اعتمادات الاستثمار لفائدة مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات بناء على مجموعة من المعطيات والمعايير، منها مستويات التنفيذ المحققة خلال السنوات السابقة وكذا نسق التنفيذ المتوقع مستقبلا لمختلف المشاريع والبرامج القطاعية التي يتم إدراجها ضمن برامج العمل السنوية ومتوسطة المدى الخاصة بكل قطاع.

ولذلك، فإن برمجة اعتمادات الاستثمار برسم قانون المالية لسنة 2024 أخذت بعين الاعتبار مستويات تنفيذ ميزانية سنة 2022 وكذا وضعية التنفيذ برسم 2023 إلى غاية تاريخ انعقاد اللجان الميزانياتية، وهي المستويات التي أظهرت تحسنا ملحوظا في تنفيذ اعتمادات الاستثمار وكذا استمرارا للنسق التراجعي الذي طبع مستويات الاعتمادات المرحلة خلال السنوات الأخيرة (...)

وعلى هذا الأساس، تمت برمجة اعتمادات الاستثمار برسم سنة 2024 بما يتماشى مع قدرات الإنجاز التي عكسها مستوى التنفيذ المحقق خلال سنتي 2022 و2023.

183.ويوضح الجدول أدناه تطور الاعتمادات الملغاة مقارنة مع الاعتمادات المتوفرة بنهاية سنتي 2022 و2023:

جدول # 52: الاعتمادات الملغاة مقارنة مع الاعتمادات المتوفرة عند نهاية سنتي 2022 و2023

نوعية الاعتمادات (بملايين الدراهم)	عند نهاية 2022	عند نهاية 2023	نسبة التطور (%)
الاعتمادات المتوفرة عند نهاية السنة	20.337,1	25.177,2	+23,8
الاعتمادات الملغاة عند نهاية السنة	7.299,1	10.635,6	+45,7
الاعتمادات الملغاة/ الاعتمادات المتوفرة	%35,9	%42,2	-

المصدر: قانون التصفية لسنة 2023 ومشروع قانون التصفية لسنة 2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

2. ارتفاع ملحوظ لأموال المساعدة مقارنة بالسنة المالية 2023

184.تنص المادة 34 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية على أنه " تدرج مباشرة في المداخيل بالميزانية العامة أو بميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة أو بالحسابات الخصوصية للخزينة حسب الحالة أموال المساعدة المدفوعة من قبل أشخاص اعتباريين غير الدولة أو ذاتيين للمساهمة مع أموال الدولة في نفقات ذات مصلحة عامة وكذا حصيلة الهبات والوصايا. ويمكن أن يفتح اعتماد بنفس المبلغ إضافة إلى الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية".

185.وقد سجلت أموال المساعدة المدرجة في الميزانية العامة للدولة برسم السنة المالية 2024 ما مجموعه 2.042,1 مليون درهم، مقارنة بـ 1.450,2 مليون درهم المرصدة برسم سنة 2023، مسجلة ارتفاعا بمبلغ 591,9 مليون درهم، أي بنسبة 40,8%. وقد خصصت هذه الأموال بصورة رئيسية لنفقات الاستثمار بنسبة 74,2% بمبلغ 1.514,2 مليون درهم، فيما أدرجت ضمن نفقات المعدات والنفقات المختلفة بالنسبة للحصة المتبقية البالغة 25,8%، أي ما يعادل 527,9 مليون درهم.

186.وقد تمت عملية فتح الاعتمادات المتعلقة بأموال المساعدة بموجب 37 قرارا لوزير الاقتصاد والمالية. ويبين الجدول التالي كيفية توزيع مبالغ أموال المساعدة الموجهة لاعتمادات الأداء لنفقات الاستثمار وكذا تلك المتعلقة بالمعدات والنفقات المختلفة. وقد استفادت كل من وزارة الاقتصاد والمالية (فصل نفقات التكاليف المشتركة الخاصة بالاستثمار) ووزارة التجهيز والماء ووزارة الداخلية ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات من نسبة 95,1% من مجموع أموال المساعدة.

جدول # 53: توزيع مبالغ أموال المساعدة حسب القطاعات والفصول (بملايين الدراهم)

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	موجهة إلى الاستثمار	موجهة إلى المعدات والنفقات المختلفة	المبالغ الإجمالية	النسبة (%)
وزارة الاقتصاد والمالية	1.051,2[22]	47,6	1098,8	53,8
وزارة الداخلية	60	434,3	494,3	24,2
وزارة التجهيز والماء	250,4	3,2	253,6	12,4
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	93,4	1,2	94,6	4,6

[22] استفاد منه فصل نفقات التكاليف المشتركة الخاصة بالاستثمار

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	موجهة إلى الاستثمار	موجهة إلى المعدات والنفقات المختلفة	المبالغ الإجمالية	النسبة (%)
إدارة الدفـاع الوطنـي	38,4	-	38,4	1,9
وزارة الصناعة والتجارة	-	22,3	22,3	1,1
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	10,9	-	10,9	0,5
وزارة العدل	10	-	10	0,5
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	-	9,8	9,8	0,5
المجلس الوطني لحقوق الانسان	-	5,1	5,1	0,2
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	-	2,2	2,2	0,1
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	-	1,8	1,8	0,1
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	-	0,5	0,5	0,0
المجموع	**1.514,2**	**527,9**	**2.042,1**	**100**

المصدر: وزارة المالية - مشروع قانون التصفية لسنة 2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

3. ارتفاع ملحوظ في الاقتطاعات من النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية مقارنة بالسنة المالية 2023

187. تنص المادة 42 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية على أنه "يفتح بالباب الأول من الميزانية العامة فصل غير مرصد لأي مرفق من المرافق تدرج فيه النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية. كما نصت نفس المادة على أنه يمكن أن تباشر اقتطاعات من الفصل المذكور خلال السنة، عن طريق اعتماد تكميلي، لسد الحاجات المستعجلة أو غير المقررة حين إعداد الميزانية".

188. وقد حدد قانون المالية لسنة 2024، مبلغ الاعتمادات المرصدة لفصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية في 2.200 مليون درهم. كما فتحت لفائدة هذا الفصل اعتمادات إضافية بمرسوم بمبلغ 6.500 مليون درهم، أي ما يعادل نحو 2,9 ضعف الاعتمادات الأولية المرصدة، ليرتفع بذلك مجموع الاعتمادات المتاحة في هذا الفصل إلى 8.700 مليون درهم.

189. وبلغت الاقتطاعات من هذا الفصل ما قدره 7.215,8 مليون درهم مقابل 1.884,6 مليون درهم سنة 2023. وقد تمت هذه الاقتطاعات بواسطة 52 مرسوما لرئيس الحكومة.

190. بخصوص توزيع الاقتطاعات المُنجزة من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية برسم السنة المالية 2024، استأثرت أربعة قطاعات بما يناهز 81,1% من إجمالي هذه الاقتطاعات، تتوزّع بين وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة (45,8%)، ووزارة الداخلية (16,5%) وإدارة الدفاع الوطني (13,7%) بالإضافة إلى وزارة الاقتصاد والمالية في ما يخص التكاليف المشتركة (5,1%). فيما استفادت باقي القطاعات الوزارية والمؤسسات من النسبة المتبقية البالغة 18,9%، وفق ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول # 54: توزيع الاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية حسب القطاعات والفصول (بملايين الدراهم)

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	نفقات التسيير		المجموع	النسبة (%)
	الموظفون	المعدات والنفقات المختلفة		
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	3.303,3	-	3.303,3	45,8
وزارة الداخلية	745,0	446,6	1.191,6	16,5
إدارة الدفاع الوطني	989,8	-	989,8	13,7
قطاعات وزارية ومؤسسات أخرى	595,9	767,9	1.363,8	18,9
المجموع	**5.633,9**	**1.214,5**	**6.848,5**	**94,9**
وزارة الاقتصاد والمالية -التكاليف المشتركة	**367,4**		**367,4**	**5,1**
المجموع العام	**7.215,8**			**100**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2024 – وزارة الاقتصاد والمالية – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

191.ويتبين من خلال فحص المراسيم المتعلقة بالاقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية أن معظم الاقتطاعات المنجزة برسم السنة المالية 2024 استوفت، من حيث المبدأ، شرطَي الاستعجال وصعوبة التوقع المنصوص عليهما. غير أن بعضها يكشف عن طابع متكرر يجعل إدراجه ضمن البنود المخصصة له في الميزانيات القطاعية أمرا ممكنا ومتاحا منذ مرحلة إعداد الميزانية، وهو ما يستوجب مراجعة معايير اللجوء إلى هذا الفصل تفاديا لإفراغه من وظيفته الاستثنائية.

192. وعلى غرار السنوات الماضية، تبين دراسة المراسيم المذكورة أن الاقتطاعات التي استفادت منها عدد من القطاعات الوزارية والمؤسسات، والموجهة إلى فصول الموظفين والأعوان، جاءت غير مبررة؛ إذ لم تتجاوز نفقات هذا الفصل، في واقع الأمر، الاعتمادات الأولية المفتوحة بموجب قانون المالية لسنة 2024، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول # 55: نسبة تنفيذ نفقات الموظفين والأعوان على مستوى بعض الوزارات والمؤسسات (بملايين الدراهم)

القطاع الوزاري أو المؤسسة	نفقات التسيير (الموظفون والأعوان)					
	الاعتمادات الأصلية	الاعتمادات التكميلية	الاعتمادات النهائية	النفقات	نسبة التنفيذ الاعتمادات الأولية (%)	نسبة التنفيذ الاعتمادات النهائية (%)
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	1.974,7	69,2	2.043,9	1.963,1	99,4	96,0
مجلس المستشارين	313,1	7,4	320,5	311,7	99,6	97,3
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	2.769,0	60,0	2.829,0	2.763,6	99,8	97,7
المندوبية السامية للتخطيط	360,3	8,0	368,3	354,7	98,4	96,3
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	390,8	5,1	395,9	375,6	96,1	94,9
وزارة النقل واللوجستيك	189,3	4,9	194,2	181,6	95,9	93,5
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	287,4	3,4	290,8	279,4	97,2	96,1
المحاكم المالية	380,2	2,6	382,8	369,6	97,2	96,6

القطاع الوزاري أو المؤسسة	نفقات التسيير (الموظفون والأعوان)					
	الاعتمادات الأصلية	الاعتمادات التكميلية	الاعتمادات النهائية	النفقات	نسبة التنفيذ الاعتمادات الأولية (%)	نسبة التنفيذ الاعتمادات النهائية (%)
البلاط الملكي	587,2	0,8	588,1	561,4	95,6	95,5
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	108,6	0,1	108,7	40,8	37,6	37,5
إدارة الدفاع الوطني	41.352,5	989,8	42.342,2	41.318,5	99,9	97,6

المصدر: مشروع قانون التصفية 2024 – وزارة الاقتصاد والمالية – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

193. ويستدعي تكرار هذا الوضع، وإن تفاوتت القطاعات المعنية به من سنة إلى أخرى، إعادة النظر في معايير اللجوء إلى هذا الفصل، والتثبت من مدى استيفاء شروط الاستعجال وصعوبة التوقع قبل الترخيص بأي اقتطاع موجه إلى فصول الموظفين والأعوان.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية

إن فتح اعتمادات إضافية عبر اقتطاعات من فصل النفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية يتم وفق مساطر ومعايير محددة ضمن القانون التنظيمي لقانون المالية (...) بعد دراسة الجدوى وليس بشكل اعتباطي أو عشوائي. وتبقى الاقتطاعات المنجزة ذات طابع استعجالي أو غير مقرر حين إعداد الميزانية وفق المادة 42 من القانون التنظيمي لقانون المالية.

(...) وبخصوص الاقتطاعات الموجهة إلى فصول الموظفين والأعوان، فقد تم اللجوء إلى هذا الإجراء لتفعيل مخرجات الحوار الاجتماعي سواء على المستوى المركزي أو القطاعي. ومنه، فإن الاعتمادات المفتوحة بمراسيم تبقى مبررة أساساً بالحاجة الملحة لتوفير الاعتمادات الإضافية الضرورية لتنزيل مخرجات الحوار الاجتماعي لتحسين أجور الموظفين والأعوان (...).

كما أن ضعف نسب التنفيذ (...) يمكن تفسيره بعدم تنفيذ بعض العمليات المبرمجة، إطلاقاً أو بشكل جزئي، خاصة بالنسبة لبعض حالات الترقي في الأطر والرتب وأجرأة بعض التوظيفات الجديدة.

4. تراجع حجم التحويلات مع استمرار تركّزها في قطاعات وزارية محدودة

194. تنص المادة 45 من القانون التنظيمي لقانون المالية على أنه لا يجوز تحويل الاعتمادات ما بين الفصول. غير أنه يمكن القيام بتحويلات للاعتمادات داخل نفس البرنامج وما بين البرامج داخل نفس الفصل، وفق الشروط وحسب الكيفيات المحددة بنص تنظيمي.

195. وتنص المادة 23 من المرسوم رقم 2.15.426 سالف الذكر على أنه " يجوز للوزير المكلف بالمالية، بناء على طلب من الآمرين بالصرف المعنيين، أن يأذن بموجب مقرر بالقيام بتحويلات للاعتمادات بين برامج نفس الفصل. ولا يمكن أن يفوق مجموع الاعتمادات التي كانت موضوع تحويل خلال نفس السنة، بالنسبة لكل برنامج من البرامج المعنية، سقف 10% من المخصصات الأولية المفتوحة بموجب قانون المالية فيما يتعلق بفصل المعدات والنفقات المختلفة وفصل الاستثمار من الميزانية العامة."

196. كما تنص نفس المادة على أنه " يطبق السقف المشار إليه أعلاه كذلك على التحويلات بين كل برنامج من برامج الفصول المتعلقة بنفقات الاستغلال وبنفقات الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة وبين كل برنامج من برامج الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وأنه يجوز للوزير المكلف بالمالية، بناء على اقتراح

من الآمرين بالصرف المعنيين، أن يأذن بموجب مقرر، للآمرين بالصرف وللآمرين المساعدين بالصرف، القيام بتحويلات للاعتمادات بين الجهات داخل نفس البرنامج".

197.وبخصوص التحويلات المُنجزة في إطار اعتمادات الأداء برسم السنة المالية 2024، فقد بلغ مجموعها 43.724,9 مليون درهم مقابل 62.618,9 برسم سنة 2023، أي بتراجع بلغت نسبته 30,2%, وتوزعت هذه التحويلات على الأبواب والفصول على النحو المبيَّن أدناه:

جدول # 56: توزيع التحويلات حسب الميزانية المعنية (بملايين الدراهم)

الميزانية	مبلغ التحويلات	النسبة في مجموع التحويلات (%)
الحسابات الخصوصية للخزينة	23.045,8	52,7
الميزانية العامة للدولة	20.616,7	47,1
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	62,4	0,1
المجموع	**43.724,9**	**100**

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

198.بلغ إجمالي التحويلات المُنجزة على مستوى الميزانية العامة للدولة برسم السنة المالية 2024 ما مجموعه 20.616,7 مليون درهم. وقد توزّعت هذه التحويلات على القطاعات الوزارية وفق التفصيل الآتي:

جدول # 57 : توزيع التحويلات على مستوى الميزانية العامة برسم سنة 2024 (بملايين الدراهم)

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	التسيير	الاستثمار	المجموع	النسبة من التحويلات (%)
وزارة الاقتصاد والمالية -التكاليف المشتركة	3.133,0	5.259,6	8.392,5	40,7
وزارة التجهيز والماء	27,9	2.746,8	2.774,7	13,5
وزارة الداخلية	1.297,7	370,0	1.667,6	8,1
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	160,3	1.344,2	1.504,5	7,3
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	77,0	1.087,8	1.164,8	5,6
إدارة الدفاع الوطني	766,9	234,3	1.001,2	4,9
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	371,6	611,3	982,9	4,8
وزارة الصناعة والتجارة	8,4	682,2	690,6	3,3
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	260,8	323,8	584,6	2,8
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	277,3	283,7	560,9	2,7
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	208,8	33,1	242,0	1,2
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	1,0	197,7	198,7	1,0
قطاعات وزارية ومؤسسات أخرى	415,0	436,6	851,6	4,1
المجموع	7.005,8	13.610,9	20.616,7	100

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

199.ويكشف الجدول أعلاه أنه، وعلى غرار ما تم تسجيله خلال السنوات المالية السابقة، ظلت التحويلات المُنجزة على مستوى الميزانية العامة للدولة برسم سنة 2024 مُتركِزةً لدى عدد محدود من القطاعات الوزارية، إذ استأثرت خمسة قطاعات بما يناهز 81,6% من إجمالي هذه التحويلات، وزعت على النحو الآتي:

- وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة: 40,7%
- وزارة التجهيز والماء: 13,5%
- وزارة الداخلية: 8,1%
- وزارة الصحة والحماية الاجتماعية: 7,3%
- وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات: 5,6%

5. تجاوز الاعتمادات في انخفاض مقارنة مع السنة السابقة

200.تنص المادة 58 من القانون التنظيمي لقانون المالية على أن "الاعتمادات المفتوحة محدودة، ولا يجوز الالتزام بالنفقات والأمر بصرفها وأدائها إلا في حدود الاعتمادات المفتوحة. وبالنسبة لنفقات الموظفين والأعوان، لا يجوز الالتزام بهذه النفقات والأمر بصرفها وأدائها إلا في حدود الاعتمادات المفتوحة برسم الفصل. غير أن الاعتمادات المتعلقة بالنفقات المرتبطة بدين الخزينة والدين العمري وبالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية لها طابع تقديري. يمكن أن تتجاوز هذه النفقات المخصصات المقيدة في البنود المتعلقة بها".

201.كما تنص مقتضيات نفس المادة على أنه: "في حالة تجاوز الاعتمادات المفتوحة برسم النفقات المشار إليها في الفقرة السابقة، يتم إثباتها والإذن بتسويتها في قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المعنية".

202.وبهذا الخصوص، فقد بلغ إجمالي تجاوز الاعتمادات على مستوى النفقات المشار إليها أعلاه برسم السنة المالية 2024 ما مجموعه 10.389,6 مليون درهم، مقارنة بحوالي 17.669,1 مليون درهم المسجلة برسم سنة 2023، مسجلا بذلك تراجعا بنسبة 41,2%، بفارق مطلق بلغ 7.279,5 مليون درهم، لينخفض بذلك إلى ما يعادل نسبة 59% المسجلة في السنة السابقة.

203.ويقترح مشروع قانون التصفية للسنة المالية 2024 فتح اعتمادات تكميلية بمبلغ 10.389,6 مليون درهم بهدف تغطية التجاوزات المسجلة، والتي توزعت بين نفقات التسيير (التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية) ونفقات الدين العمومي على الشكل التالي:

جدول # 58 : توزيع الاعتمادات التكميلية حسب أبواب الميزانية العامة (بملايين الدراهم)

النفقات	المبلغ	النسبة من المجموع (%)
التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية	6.934,9	66,7
نفقات الدين العمومي	3.454,7	33,3
المجموع	**10.389,6**	**100**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

204.ويتبيّن من خلال معطيات الجدول أعلاه أن الاعتمادات التكميلية المقترح فتحها تتوزع على نفقات التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية بنسبة 66,7%، أي ما يعادل 6.934,9 مليون درهم، في حين تمثل تلك المتعلقة بنفقات الدين العمومي نسبة 33,2% من المجموع، بمبلغ يناهز 3.454,7 مليون درهم.

205.وعلى صعيد توزيع الاعتمادات التكميلية المتعلقة بنفقات الدين العمومي البالغة 3.454,7 مليون درهم، يتبين أن نسبة 69,3% منها، أي ما يعادل 2.392,8 مليون درهم، خصص لفصل استهلاكات دين الخزينة متوسط وطويل الأجل، في حين استأثر فصل فوائد وعمولات الدين العمومي من الحصة المتبقية البالغة 30,7%، أي ما يعادل 1.061,9 مليون درهم.

جدول # 59: توزيع الاعتمادات التكميلية حسب فصول دين الخزينة (بملايين الدراهم)

فصول الدين	الاعتمادات النهائية 2024	النفقات	الاعتمادات التكميلية المفتوحة	النسبة في مجموع الاعتمادات التكميلية (%)
استهلاكات دين الخزينة المتوسط والطويل الأجل	62.399,8	63.541,1	2.392,8	69,3
فوائد وعمولات متعلقة بالدين	38.229,4	38.660,6	1.061,9	30,7
مجموع النفقات المتعلقة بخدمة الدين	**100.629,2**	**102.201,6**	**3.454,7**	**100**

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

6. استمرار المنحنى التصاعدي لمبلغ الاعتمادات الملغاة

206.تطبيقا لأحكام المادة 23 من قانون المالية لسنة 2024، نصّت المادة 5 من مشروع قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية للسنة المالية 2024 على إلغاء اعتمادات الأداء المتوفرة في نهاية السنة المالية 2023 المتعلقة بنفقات الاستثمار، والبالغة 10.635,6 مليون درهم. وبذلك، بلغ إجمالي الاعتمادات الملغاة برسم السنة المالية 2023 ما مجموعه 18.006,8 مليون درهم، مقابل 16.974,0 مليون درهم المسجلة خلال السنة المالية 2022، مما يعكس ارتفاعاً بنسبة 6,1%.

207.ويعرض الجدول أدناه كيفية توزيع الاعتمادات المقترح إلغاؤها، مصنفة بين الميزانية العامة للدولة وميزانية مرافق الدولة المسيّرة بصورة مستقلة، وذلك خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2019 و2024:

جدول # 60: تطور الاعتمادات غير المستهلكة الملغاة لمختلف الميزانيات من 2019 إلى 2024 (بملايين الدراهم)

نوع الميزانية	2019	2020	2021	2022	2023	2024
مجموع الاعتمادات الملغاة في الميزانية العامة	**16.057,2**	**14.544,4**	**12.039,0**	**16.974,0**	**18.006,8**	**12.441,9**
نفقات التسيير	6.947,8	7.725,8	2.867,6	4.950,5	6.996,3	10.559,6
نفقات الاستثمار	8.838,9	5.851,5	5.976,8	7.299,1	10.635,6	-[23]
نفقات الدين	270,5	967,1	3.194,6	4.724,4	374,9	1.882,3

المصدر: قوانين التصفية السنوية ومشروع قانون التصفية لسنة 2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

[23] لا يمكّن قانون التصفية للسنة المالية من تحديد مبلغ اعتمادات الاستثمار غير المستهلكة الملغاة برسم نفس السنة حيث يتم تحديده لاحقا في قانون التصفية للسنة الموالية.

208.وبالنسبة للسنة المالية 2024، سجلت اعتمادات التسيير غير المستهلكة المقترح إلغاؤها على مستوى الميزانية العامة ارتفاعا بنسبة 50,9% إذ انتقلت من 6.996,3 مليون درهم برسم سنة 2023 إلى 10.559,6 مليون درهم برسم سنة 2024. كما عاودت اعتمادات الدين المقترح إلغاؤها الارتفاع خلال سنة 2024 (1.882 مليون درهم)، بعد التراجع المهم الذي شهدته سنة 2023 (374,9 مليون درهم).

209.وتجدر الإشارة إلى أن مبلغ اعتمادات الاستثمار غير المستهلكة، المقرر إلغاؤها برسم سنة مالية معينة، لا يحدد بصفة نهائية في إطار قانون التصفية المتعلق بتلك السنة، إذ لا يتم تحديد هذا المبلغ إلا في قانون التصفية للسنة المالية الموالية.

210.ويفصل الجدول التالي توزيع الاعتمادات غير المستهلكة المقترح إلغاؤها في إطار مشروع قانون التصفية لسنة 2024 حسب القطاعات.

جدول # 61: توزيع اعتمادات الاستثمار غير المستهلكة المقترح إلغاؤها في إطار قانون التصفية لسنة 2024 حسب القطاعات (بملايين الدراهم)

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء برسم قانون المالية 2024	اعتمادات الأداء المتوفرة عند نهاية 2023	الاعتمادات الملغاة عند نهاية 2023	نسبة الإلغاء (%)
مجلس النواب	20,0	7,20	3,20	44,5
رئيس الحكومة	666,1	12,90	9,94	77,0
المحاكم المالية	85,0	14,93	1,72	11,5
وزارة العدل	449,6	119,05	6,64	5,6
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	397,0	161,00	47,10	29,2
وزارة الداخلية	4 272,1	1 163,64	161,46	13,9
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	1 965,1	914,03	851,12	93,12
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	9 767,9	2 912,88	2 542,72	87,29
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	9 000,0	5 249,76	2 486,73	47,37
وزارة الاقتصاد والمالية	160,5	59,04	10,03	16,98
وزارة الاقتصاد والمالية - التكاليف المشتركة	36 412,0	23,21	23,21	100,00
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	1 042,7	51,39	7,74	15,06
الأمانة العامة للحكومة	10,4	10,34	7,44	71,93
وزارة التجهيز والماء	16 070,8	4 313,87	122,04	2,83
وزارة النقل واللوجيستيك	1 729,8	77,70	60,98	78,48
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	15 057,8	3 745,43	965,31	25,77
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	1 030,2	526,37	217,30	41,28
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية	3 439,2	2 012,32	2 005,66	99,67
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	221,8	113,80	39,55	34,75
وزارة الصناعة والتجارة	1 740,6	220,21	115,73	52,56
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	2 190,7	938,17	448,76	47,83

القطاعات الوزارية أو المؤسسات	اعتمادات الأداء برسم قانون المالية 2024	اعتمادات الأداء المتوفرة عند نهاية 2023	الاعتمادات الملغاة عند نهاية 2023	نسبة الإلغاء (%)
وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	947,9	540,84	251,08	46,42
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان	15,1	17,25	14,42	83,62
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	1 758,7	24,00	17,97	74,87
إدارة الدفـاع الوطنـي	5 471,7	1 449,29	10,38	0,72
المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير	6,7	1,62	0,35	21,71
المندوبية السامية للتخطيط	23,6	9,65	3,45	35,76
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	3 003,6	309,27	134,17	43,38
وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة	285,0	72,32	16,44	22,73
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	160,7	22,27	0,41	1,83
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	14,0	6,48	2,75	42,49
المجلس الأعلى للسلطة القضائية	423,4	42,00	29,53	70,31
المجلس الوطني لحقوق الانسان	13,0	9,72	1,62	16,69
الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها	79,1	25,09	18,48	73,66
المجموع	**118.108,4**	**25 177,3**	**10 635,6**	**42,2**

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم السنة المالية 2024– معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

التوصيات

علاوة على توصياته الواردة في تقاريره السابقة لتنفيذ قانون المالية، يوصي المجلس الأعلى للحسابات وزارة الاقتصاد والمالية بما يلي:

- **تحسين توقعات المداخيل الجبائية وغير الجبائية**، من خلال تطوير منهجيات توقع أكثر ملاءمة لخصوصيات كل فئة، مع الأخذ بعين الاعتبار الأثر المالي للإجراءات الجديدة المتخذة في هذه المجالات، وإدراج تحليل منهجي للفوارق المسجلة والعوامل المفسرة لها ضمن الوثائق الميزانياتية؛
- **دراسة إمكانية المراجعة التدريجية لسقف ترحيل اعتمادات الأداء المتعلقة بنفقات الاستثمار**، بما يحد من تراكم الاعتمادات المرحلة ويعزز من صدقية التوقعات؛
- **مواصلة تقييم النفقات الجبائية بصفة منتظمة، ومراجعة مدى جدوى الإبقاء على بعضها** في ضوء معايير الفعالية والأثر الاقتصادي، مع اعتماد منهجية مقارنة تتيح المفاضلة بينها وبين النفقات الميزانياتية؛
- **العمل على تعزيز القدرات التدبيرية للوحدات المعنية بإعداد الميزانيات القطاعية** وبرمجتها وتتبع تنفيذها، بما يكفل الارتقاء بجودة الأداء الميزانياتي على المستوى القطاعي.

أبرز النتائج المتعلقة بالحسابات الخصوصية للخزينة

1

النفقات
172,8 مليار درهم
25% من مجموع نفقات ميزانية الدولة
+14% مقارنة بالسنة المالية 2023

الرصيد السنوي
21,3 مليار درهم
-29% مقارنة بالسنة المالية 2023

69 حسابا خصوصيا للخزينة

مصادقة قانون المالية 2024 على إحداث «الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية» تطبيقا لأحكام المادة 26 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية

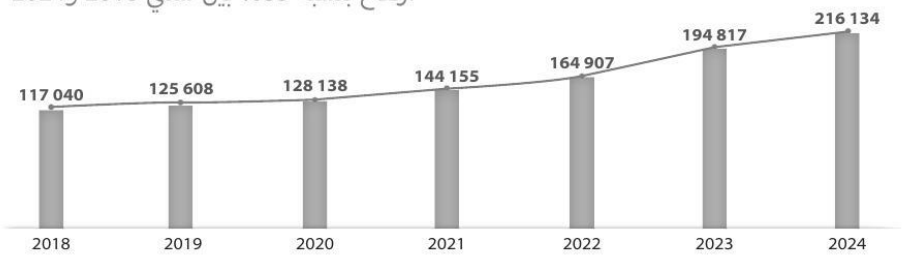
المداخيل
194,1 مليار درهم
27% من مداخيل ميزانية الدولة
+7% مقارنة بالسنة المالية 2023

الرصيد المتراكم
216,1 مليار درهم
+11% مقارنة بالسنة المالية 2023

2

تطور الرصيد الإجمالي المتراكم بمليون درهم

ارتفاع بنسبة **85%** بين سنتي 2018 و2024



3

الحسابات المرصدة لأمور خصوصية بمليون درهم



211.تعتبر الحسابات الخصوصية للخزينة مكونا محوريا في بنية ميزانية الدولة، نظرا لحجم مداخيلها ونفقاتها والدور الذي تضطلع به في تنفيذ السياسات العمومية. وقد بلغت مداخيلها المحصلة برسم السنة المالية 2024 ما يعادل 27% من إجمالي مداخيل الدولة. ويعرض الجدول التالي النتائج النهائية لتنفيذ قانون المالية لسنة 2024 وفق مختلف مكوناته:

جدول # 62: حصة الحسابات الخصوصية للخزينة من ميزانية الدولة برسم سنة 2024

(بملايين الدراهم)

	الموارد				النفقـــــات			
	الحقوق المثبتة الصافية	%	التحصيـل	%	الاعتمـــادات النهائية	%	النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها	%
الميزانية العامة	569.906,1	73,9	527.952,9	72,4	552.617,3	61,6	516.745,0	74,6
الحسابات الخصوصية للخزينة	**194.125,2**	**25,2**	**194.126,9**	**26,6**	**339.023,6**	**37,8**	**172.809,9**	**24,9**
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	6.999,6	0,9	6.999,6	1,0	6.040,1	0,7	2.683,4	0,4
المجموع	771.030,9	100	729.079,4	100	897.681,0	100	692.238,4	100

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم السنة المالية 2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

212. وحافظت حصة مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة من إجمالي مداخيل ميزانية الدولة على مستواها المستقر عند 27%[24]. غير أن حصة نفقاتها من إجمالي نفقات الدولة شهدت ارتفاعا ملحوظا انتقلت معه من 22% إلى 25%، وهو ما يكشف عن توسع في نطاق تدخل هذه الحسابات في تمويل السياسات العمومية. ويبين الجدول التالي مسار تطور هذه النسب خلال الفترة 2019-2024:

جدول # 63: تطور حجم الحسابات الخصوصية للخزينة بالمقارنة مع الميزانية العامة للدولة (2019-2024)

المداخيل والنفقات (بملايين الدراهم)	2019	2020	2021	2022	2023	2024
مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة (1)	101.365	146.153	130.048	151.926	181.581	194.126,9
مداخيل الميزانية العامة للدولة	365.955	370.531	352.999	374.210	485.217	527.952,9
مداخيل ميزانية الدولة (2)	475.689	521.829	488.705	531.896	673.307	729.079,4
(1) / (2) (%)	**21**	**28**	**27**	**29**	**27**	**27**
نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة (3)	90.897	143.623	114.031	131.174	151.671	172.809,9
نفقات الميزانية العامة للدولة (4)	365.653	402.815	312.144	462.439	532.929	516.745,0
نفقات ميزانية الدولة (5)	459.831	548.550	428.608	596.180	687.251	692.238,3
(3) / (4) (%)	**20**	**26**	**27**	**22**	**22**	**25**

المصدر: قوانين التصفية برسم سنوات 2019 و2020 و2021 و2022 و2023 ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

213.من جهة أخرى، بلغ الرصيد الإجمالي المتراكم للحسابات الخصوصية للخزينة عند نهاية سنة 2024 ما قدره 216.134 مليون درهم[25]، بارتفاع نسبته 10,9% مقارنة بسنة 2023. ويتواصل هذا التراكم على مر

[24] يتعلق الأمر بنفس النسبة المسجلة خلال السنة المالية 2023.

[25] هذا الرصيد لا يشكل أموالا متوفرة بالخزينة بقدر ما يشكل اعتمادات مرصودة لفائدة هذه الحسابات، كما يعكس التفاوت الزمني بين رصد هذه الاعتمادات وتاريخ استعمالها.

السنوات رغم التحسن الطفيف في وتيرة تنفيذ النفقات، مما يكشف عن تفاوت بنيوي بين الموارد المتراكمة واستخدامها الفعلي.

214.ويجد هذا التراكم المستمر تفسيره في المرونة التي يكرسها الإطار القانوني المنظم لهذه الحسابات، إذ يسمح للحسابات الخصوصية للخزينة بإمكانية ترحيل أرصدتها من سنة مالية إلى أخرى تلقائيا، طبقا لأحكام المادة 25 من القانون التنظيمي رقم 130.13 سالف الذكر. وينجم عن هذا الترحيل المتكرر تضخم تدريجي في الأرصدة الدائنة، يتعزز في ظل الفجوة القائمة بين وتيرة تجميع الموارد ووتيرة تنفيذ النفقات لدى عدد من هذه الحسابات. ويوضح الجدول التالي المنحى التصاعدي المستمر لهذه الأرصدة بين سنتي 2019 و2024:

جدول # 64: تطور المداخيل والنفقات المحققة للحسابات الخصوصية للخزينة بين سنتي 2019 و2024 (بملايين الدراهم)

المداخيل والنفقات	2019	2020	2021	2022	2023	2024	نسبة التطور ما بين 2023 و2024(%)
المداخيل	101.365	146.153	130.048	151.926	181.581	194.127	7
الالتزام بالنفقات	108.110	162.041	128.938	146.092	184.268	210.328	14
النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها	90.897	143.623	114.031	131.174	151.671	172.810	14
الرصيد السنوي	10.468	2.530	16.017	20.752	29.910	21.317	-29
الرصيد الإجمالي المتراكم	**125.608**	**128.138**	**144.155**	**164.907**	**194.817**	**216.134**	**11**

المصدر: قوانين التصفية برسم سنوات 2019 و2020 و2021 و2022 و2023 ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

1. أحكام قانون المالية برسم سنة 2024 المتعلقة بالحسابات الخصوصية للخزينة

215.أرسى القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13 قواعد جديدة لتدبير الحسابات الخصوصية للخزينة، لا سيما تلك المرصدة لأمور خصوصية بوصفها المكون الأكثر أهمية في هذه المنظومة. وترمي هذه القواعد إلى ضبط مجالات التدخل وتحقيق الانسجام مع مبادئ الحكامة الميزانياتية والمالية.

مؤطر # 1 : القواعد الأساسية المنصوص عليها في القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13 لتدبير الحسابات الخصوصية للخزينة

- يشترط بموجب المادة 27 بالنسبة للحسابات المرصدة لأمور خصوصية أن تمثل، ابتداء من السنة المالية الثالثة الموالية لإحداثها، الموارد المتأتية من حصيلة رسوم أو موارد مخصصة أو هما معا، على الأقل نسبة 40% من مواردها الإجمالية المأذون بها برسم قانون المالية للسنة المذكورة؛
- لا يمكن أن تدرج في الحسابات الخصوصية للخزينة إلا النفقات المتعلقة بإنجاز برامج ومشاريع التنمية، ولا يمكنها ان تتحمل نفقات صرف مرتبات أو أجور أو تعويضات موظفي وأعوان الدولة والجماعات الترابية ومستخدمي المؤسسات والمقاولات العمومية ماعدا في حالة استثناءات منصوص عليها في قانون المالية؛

لا يؤذن بدفع مخصصات مالية عن طريق تحويلها من حساب مرصد لأمور خصوصية لفائدة حساب خصوصي للخزينة أو مرفق من مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

216. كشف فحص تنفيذ الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم السنة المالية 2024 عن استمرار بعض هذه الحسابات في تحمل نفقات المرتبات والأجور والتعويضات لفئات من الموظفين والأعوان، خلافا لما تنص عليه المادة 28 من القانون التنظيمي لقانون المالية. وإذا كان القانون التنظيمي لقانون المالية قد أجاز بصفة استثنائية صرف بعض نفقات الموظفين والأعوان من هذه الحسابات، يسجل المجلس أن تكرار اللجوء إلى هذا الاستثناء وتوسع نطاق تطبيقه يفرغ القاعدة الأصلية من مضمونها، إذ يظل حظر تحمل هذه الحسابات لنفقات الأجور والتعويضات المبدأ العام الذي أرساه المشرع.

217. وفي هذا الإطار، أرست المادة 38 من قانون المالية لسنة 2024 إمكانية الاستمرار في العمل بأحكام الاستثناء سالف الذكر المعمول به، حيث نصت على ما يلي: " استثناء من أحكام الفقرة السادسة من المادة 28 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، يظل العمل جاريا خلال السنة المالية 2024 بأحكام النصوص التشريعية والتنظيمية المعمول بها إلى غاية 31 ديسمبر 2023 فيما يتعلق بتنفيذ عمليات الحسابات الخصوصية للخزينة المفتوحة في هذا التاريخ وكذا باستنزال النفقات الناتجة عن صرف المرتبات أو الأجور أو التعويضات من بعض الحسابات المذكورة".

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

إن الحالات المُشار إليها تندرج ضمن الاستثناءات المرخَّص بها صراحةً في إطار قانون المالية، والمنسجمة مع طبيعة المهام التي يزاولها أصحابها. وتحرص مديرية الميزانية التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية على الحدّ من اللجوء إلى هذه الاستثناءات وتقليص نطاقها تدريجياً، وإدراج النفقات ذات الطابع الاعتيادي والشبه نظامي في إطار الميزانية العامة للدولة وفق ما تُمليه تطورات وضعية المعنيين بها. وتهم هذه الاستثناءات، على سبيل المثال بعض التعويضات الخاصة والجزافية الممنوحة لموظفي وأعوان كتابات الضبط والنفقات المتعلقة بأجور عمال الإنعاش الوطني والتعويضات عن ساعات العمل الليلي والإطعام لفائدة موظفي الهيئة الوطنية للوقاية المدنية.

218.كما سجل على صعيد آخر استمرار اعتماد التدرج في إدراج بند "المبالغ المرجعة من الأموال المقيدة في الحساب بغير وجه حق" في الجانب المدين لعدد من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية التي شهدت تعديلات بموجب قانون المالية لسنة 2024. وإذا كان تجنب إثقال مشاريع قوانين المالية بمواد تعديلية يبرر تقنيا الطابع التدريجي لهذه المقاربة فإنه يستدعي في المقابل توضيحا يتعلق بمآل العمليات من الطبيعة ذاتها التي تجري في إطار الحسابات التي لم تطلها بعد هذه التعديلات إذ يفضي غياب هذا البند في جانبها المدين إلى تباين في المعالجة المحاسباتية لعمليات متماثلة.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

تعمل مديرية الميزانية، بصفة تدريجية، على تعميم هذا البند على مجموع الحسابات المعنية كلما تم تضمين تعديلات عليها داخل مشاريع قوانين المالية .وقد مكّن هذا النهج التدريجي من معالجة هذا الجانب على مستوى 23 حسابا مرصوداً لأمور خصوصية من أصل 55 في إطار قانون المالية 2025. وتواصل هذه المديرية مسار التعميم التدريجي لهذا البند على باقي الحسابات المعنية في أفق تحقيق انسجام محاسباتي شامل.

219.وتطبيقاً لأحكام المادة 26 من القانون التنظيمي لقانون المالية، أذن قانون المالية للآمرين بالصرف بالالتزام مقدما بنفقات بلغ مجموعها 133.816 مليون درهم. ويبين الجدول التالي توزيع هذه الأذون حسب الحسابات المعنية.

جدول # 65: جرد أذون الالتزام مقدما بالنفقات (مليون درهم)

الحسابات	الالتزام مقدما بالنفقات
صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	1.000
صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني	100
الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر	600
الحساب الخاص بالصيدلية المركزية	500
الصندوق الخاص بالطرق	3.000
صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية	500
الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	1.000
الصندوق الوطني للعمل الثقافي	50
صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية	1.500
الصندوق الخاص لدعم مؤسسات السجون	800
اشتراء وإصلاح معدات القوات المسلحة الملكية	124.766
المجموع	**133.816**

المصدر: قانون المالية برسم السنة المالية 2024

220.كما استقر عدد الحسابات الخصوصية للخزينة عند 69 حسابا في نهاية السنة المالية 2024، وهو نفس العدد المسجل خلال سنة 2023. وتجدر الإشارة إلى مصادقة قانون المالية لسنة 2024 على إحداث "الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة عن الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية" تطبيقا لأحكام المادة 26 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية.

جدول # 66: تطور عدد الحسابات الخصوصية للخزينة حسب الأصناف

السنة	الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	حسابات التمويل	حسابات النفقات من المخصصات	حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	حسابات العمليات النقدية	المجموع
2016	57	8	4	3	2	74
2017	56	6	4	3	2	71
2018	56	6	4	3	2	71
2019	52	6	4	3	2	67
2020	56	4	4	3	2	69
2021	56	4	4	3	2	69
2022	55	4	4	3	2	68
2023	56	4	4	3	2	69
2024	**56**	**4**	**4**	**3**	**2**	**69**

المصدر: قوانين المالية من 2016 إلى 2024.

2. ارتفاع نسبة تنفيذ مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة

221.بلغت المداخيل الإجمالية المحصلة برسم الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2024 ما مجموعه 194.126,9 مليون درهم، مقابل توقعات قانون المالية في حدود 137.785,4 مليون درهم، لتسجل بذلك نسبة تنفيذ بلغت 141%. ويعكس هذا التباين الكبير بين المداخيل المحصلة والتقديرات الواردة في قانون المالية إشكالية متكررة في منهجية البرمجة، إذ تحدد توقعات موارد هذه الحسابات في حدودها الدنيا دون أن تعكس الحجم الفعلي للتدفقات المالية المتوقعة.

222.وتجاوزت نسبتا تنفيذ مداخيل الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات التوقعات المقررة في قانون المالية، حيث بلغتا على التوالي، نسبتي 140% و151%. في المقابل، جاءت نسبة تنفيذ حسابات العمليات النقدية متدنية عند 12%، وهو ما يستدعي الحاجة إلى مراجعة منهجية التقدير الخاصة بهذا الصنف عبر مراجعة شاملة لفرضيات البرمجة المعتمدة. ويوضح الجدول التالي تفاصيل هذه المعطيات:

جدول # 67: موارد الحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2024 (بملايين الدراهم)

نوع الحساب الخصوصي	توقعات قانون المالية 2024 (1)	الحقوق المثبتة الصافية	الموارد (2)	نسبة الانجاز (1) / (2) (%)
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	126.841,8	177.770,9	177.772,6	140
حسابات النفقات من المخصصات	10.800,5	16.298,4	16.298,4	151
حسابات العمليات النقدية	100,0	11,6	11,6	12
حسابات التمويل	43,1	42,9	42,9	100
حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	للتذكرة	1,4	1,4	-
المجموع	137.785,4	194.125,2	194.126,9	141

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم سنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

223.ويتضح من معطيات الجدول أعلاه أن الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات تستأثران بنسبة 99,9% من إجمالي مداخيل الحسابات الخصوصية للخزينة، بحصص بلغت على التوالي 91,5% بمبلغ 177.772,6 مليون درهم، و8,4% بمبلغ 16.298,4 مليون درهم.

224.وسجلت الموارد الإجمالية للحسابات الخصوصية للخزينة نموا بنسبة 7% مقارنة بسنة 2023، في وتيرة أدنى من المعدلات التي طبعت السنوات الأخيرة. ويفصل الجدول التالي توزيع هذه الموارد حسب صنف الحساب بين سنتي 2023 و2024:

جدول # 68: مقارنة موارد الحسابات الخصوصية للخزينة ما بين سنتي 2023 و2024 (بملايين الدراهم)

نوع الحساب الخصوصي	2023		2024		تطور المداخيل المحصلة (%)
	الحقوق المثبتة الصافية	الموارد	الحقوق المثبتة الصافية	الموارد	
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	165.263	165.275	177.771	177.772,6	8
حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	-	-	1,4	1,4	-
حسابات العمليات النقدية	15	15	11,6	11,6	23
حسابات التمويل	71	71	42,9	42,9	-40
حسابات النفقات من المخصصات	16.220	16.220	16.298,4	16.298,4	0,5
المجموع	**181.569**	**181.581**	**194.125,2**	**194.126,9**	**7**

المصدر: قانون التصفية برسم سنة 2023 ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

لا بد من التأكيد على أن التقييم القَبلي لموارد الحسابات الخصوصية يتسم بطابع تقديري لكونه يعتمد أساساً على رسوم شبه ضريبية وكذا موارد أخرى مرصدة تتميز بتقلب تحصيلها، إضافة إلى تحويلات من الميزانية العامة. وإعمالاً لمبدأ الصدقية المنصوص عليه في المادة 10 من القانون التنظيمي رقم 130.13، يتم العمل على:

- اعتماد مقاربة حذرة أثناء البرمجة بما يستوجب عدم الرفع من التوقعات الأولية تفاديا لرصد اعتمادات مالية مسنودة بمداخيل قد يتقلص تحقيقها، الشيء الذي سيؤثر سلبا على التوازن المالي المتوقع ويخلق هامشا للالتزام بنفقات قد يتعذر أداؤها إذا لم تتحقق المداخيل المرصدة لها؛
- تحديد التوقعات الأولية لموارد هذه الحسابات في حدودها الدنيا على أساس المداخيل المتوقعة خلال السنة، دون إدراج الأرصدة المرحَّلة؛
- اللجوء خلال مرحلة التنفيذ إلى إعداد برامج استعمال تعديلية وتفعيل تبويب "الاعتمادات غير المبرمجة" لترشيد استعمال الأرصدة الفائضة؛
- مواصلة مسار تحسين منهجية التقدير بالاستناد إلى التدفقات المالية الفعلية لكل حساب، مع الإبقاء على هامش الحذر اللازم لتفادي المخاطرة بالتوازن المالي.

3. تطور نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة مقارنة بسنة 2023

225.شهدت الاعتمادات النهائية للحسابات الخصوصية للخزينة ارتفاعا بنسبة 145% قياسا بالاعتمادات الأولية المفتوحة بموجب قانون المالية، طال بشكل خاص الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات. غير أن نسبة الالتزام بالنفقات جاءت دون مستوى هذه الزيادة في الاعتمادات، إذ لم تتجاوز نسبة 62%، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول # 69: توقعات وتنفيذ نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة لسنة 2024 (بملايين الدراهم)

نوع الحسابات الخصوصية	التوقعات قانون المالية 2024	الاعتمادات النهائية	نسب تطور الاعتمادات (%)	الالتزامات بالنفقات	نسبة الالتزام (%)	النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها	نسبة النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها (%)
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية (1)	126.491,8	298.603,7	136+	173.155,5	58	158.838,4	92
حسابات النفقات من المخصصات	10.800,5	39.610,8	267+	36.575,1	92	13.374,3	37
حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	809,1	809,1	0	576,1	71,2	576,1	100
مجموع الحسابات الخصوصية للخزينة (2)	138.101,5	339.023,6	145+	210.327,7	62	172.809,9	82
(2) / (1) (%)	**91,6**	**88,1**	**-**	**82,3**	**-**	**91,9**	**-**

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم سنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

226.ومقارنة بسنة 2023، ارتفعت الاعتمادات النهائية بنسبة 16,5% لتبلغ 339.024 مليون درهم مقابل 290.971 مليون درهم. إلا أن نسبة الالتزام بالنفقات سجلت تراجعا طفيفا من 63% إلى 62%، وإن شهد حجم الالتزامات ارتفاعا من 184.268 إلى 210.328 مليون درهم. ويطرح هذا المعطى إشكالية مستمرة تتعلق بمستوى التنفيذ تستوجب مراجعة جدوى الرفع المتكرر للأسقف في ظل استمرار ضعف الاستيعاب.

227. ويوضح الجدول التالي تطور نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة ما بين سنتي 2023 و2024:

جدول # 70: مقارنة تنفيذ نفقات الحسابات الخصوصية للخزينة ما بين سنتي 2023 و2024

الحسابات الخصوصية للخزينة	2023					2024				
(بملايين الدراهم)	الاعتمادات النهائية	الالتزام بالنفقات	نسبة الالتزام (%)	النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها	نسبة النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها (%)	الاعتمادات النهائية	الالتزام بالنفقات	نسبة الالتزام (%)	النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها	نسبة النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها (%)
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	251.649	150.728	60	136.191	90	298.603,7	173.155,5	58	158.838,4	92
حسابات الانخراط في الهيئات الدولية	1.933	1.443	75	1.442	100	809,1	576,1	71	576,1	100
حسابات العمليات النقدية	-	28	-	28	100	-	21,1	-	21,1	100
حسابات التمويل	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
حسابات النفقات من المخصصات	37.388	32.069	86	14.008	44	39.610,8	36.575,1	92	13.374,3	37
المجموع	**290.971**	**184.268**	**63**	**151.670**	**82**	**339.023,6**	**210.327,7**	**62**	**172.809,9**	**82**

المصدر: قانون التصفية برسم سنة 2023 ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

4. تحليل الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

228. تعتبر الحسابات المرصدة لأمور خصوصية الصنف الأبرز ضمن الحسابات الخصوصية للخزينة من حيث حجم المداخيل والنفقات على حد سواء، إذ استأثرت مداخيل هذا الصنف بنسبة 91,5% من إجمالي المداخيل المحصلة، في ما مثلت نفقاته 91,9% من إجمالي النفقات المأمور بصرفها برسم السنة المالية 2024.

229.وقد أفضى فحص مداخيل هذا الصنف ونفقاته إلى تسجيل الملاحظات التالية:

1.4 تجاوز مداخيل الحسابات المرصدة لأمور خصوصية للتوقعات المقررة في قانون المالية

230. على غرار السنوات المالية السابقة، يبين تحليل الحسابات المرصدة لأمور خصوصية أن بعض هذه الحسابات سجلت، خلال السنة المالية 2024، مداخيل فاقت التوقعات بعدة أضعاف. وفيما يلي الحسابات التي سجلت مداخيل تجاوزت التقديرات بضعفين على الأقل:

جدول # 71: الحسابات المرصدة لأمور خصوصية التي سجلت مداخيل تجاوزت التقديرات على الأقل بمرتين سنة 2024 (بملايين الدراهم)

الحســـــاب	تقديرات المداخيل برسم قانون المالية 2024	الحقوق المثبتة الصافية	الفرق بالمقارنة مع التقديرات	نسبة تطور الموارد (%)	معامل التضاعف
الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	1.500	39.779	38.279	+2.551,9	26,5
صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني	30	742,4	712,4	+2.374,7	24,7
الصندوق الوطني للعمل الثقافي	60	969,5	909,5	+1.515,8	16,2
الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	800	7.230,5	6.430,5	+803,8	9,0
صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي	50	440,6	390,6	+781,2	8,8
صندوق مكافحة آثار الكوارث الطبيعية	400	2.939,4	2.539,4	+634,9	7,3
مرصدات المصالح المالية	350	1.902,9	1.552,9	+443,7	5,4
الصندوق الخاص لدعم إدارة ومؤسسات السجون	150	617,2	467,2	+311,5	4,1
صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي	200	714,3	514,3	+257,2	3,6
الصندوق الخاص بإنعاش ودعم الوقاية المدنية	200	690,3	490,3	+245,2	3,5
الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل	90	300,9	210,9	+234,3	3,3
صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري	2.000	5.563,2	3.563,2	+178,2	2,8
صندوق الأموال المتأتية من الإيداعات بالخزينة	360	888,5	528,5	+146,8	2,5
الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة	150	318,5	168,5	+112,3	2,1
الحساب الخاص بنتاج اليانصيب	80	166,9	86,9	+108,6	2,1
الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها	للتذكرة	329,1	-	-	-

الحســـــاب	تقديرات المداخيل برسم قانون المالية 2024	الحقوق المثبتة الصافية	الفرق بالمقارنة مع التقديرات	نسبة تطور الموارد (%)	معامل التضاعف
الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة إلى عملات أجنبية	للتذكرة	15	-	-	-
الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"	للتذكرة	4,5	-	-	-
صندوق التكافل العائلي	للتذكرة	0	-	-	-

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم سنة 2024- معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

231.ويعزى استمرار هذا الوضع على مدى عدة سنوات متعاقبة إلى عدم مراجعة تقديرات الموارد المتوقعة استناداً إلى الموارد المحصلة فعليا، مما يضعف صدقية التقديرات الأولية بوصفها أداة للبرمجة الميزانياتية، ويفضي إلى تراكم فوائض في أرصدة عدد من الحسابات يتعذر ضبط أوجه استخدامها وتوظيفها على النحو المطلوب.

232.وفي ظل غياب تصفية هذه الأرصدة، لا يمكن للتوقعات الميزانياتية الحالية أن تضطلع بدورها الفعلي كأداة للبرمجة، ما لم ترتكز على تحليل موضوعي ودقيق للتدفقات المالية المرتقبة لكل حساب على حدة، مع اتخاذ الإجراءات اللازمة لضبط التقديرات الأصلية وتقييمها.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

(...) تم رفع سقف تحملات الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "الصندوق الوطني لتنمية الرياضة" بالاعتماد على المبالغ المستخلصة من كشوفات ترحيل الأرصدة وكشوفات ترحيل الاعتمادات، وكذا المداخيل المتأتية من تحويلات الميزانية العامة والمداخيل الذاتية بالإضافة إلى مداخيل أخرى برسم اتفاقيات الشراكة.

أما بالنسبة "للصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها"؛ فإن المداخيل المسجلة تهم تحويلا من طرف مؤسسة محمد السادس للأعمال الاجتماعية في إطار اتفاقية تم توقيعها بتاريخ 17 دجنبر 2024.

كما يعزى الارتفاع الملحوظ في مداخيل الحساب المرصد لأمور خصوصية المسمى "صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي"، مقارنة مع التوقعات، برسم سنة 2024 إلى (...) ارتفاع النسبة المقتطعة لفائدة الدرك الملكي من 40% الى 80% من حصيلة الغرامات التصالحية والجزافية (...) وارتفاع عدد مخالفات السير التي حررت بشأنها محاضر من طرف عناصر الدرك الملكي وذلك بالنظر الى تقوية المراقبة الطرقية خاصة بعد تعزيز إدارة الدرك الملكي بموارد بشرية إضافية وعربات ورادارات من الجيل الجديد لتغطية جميع طرقات المملكة.

أما فيما يخص الصندوق المسمى "مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي" فإن عدم التلاؤم بين التوقعات والمداخيل يعود أساسا الى عدم انتظام الاستردادات التي تدفعها منظمة الأمم المتحدة لفائدة هذا الصندوق مقابل حجم مشاركة القوات المسلحة الملكية في عمليات حفظ السلام، وذلك بالنظر الى بعض الاكراهات التي تعاني منها مالية هذه المنظمة.

2.4 تركز معظم النفقات في عدد محدود من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

233.يتسم توزيع نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية بتركز عال يعكس بنية الإنفاق العمومي المدرج في إطار الحسابات الخصوصية للخزينة، إذ تمثل الحسابات العشرة الكبرى حوامل رئيسية لتمويل سياسات عمومية ذات حجم وأثر واسع وعمليات ذات طابع أفقي عن طريق تجميع الموارد المالية الموجهة لها من مختلف القطاعات أو لتجميع الموارد الضريبية الموجهة للجماعات الترابية، كما هو الشأن بالنسبة للحساب

المتعلق بحصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة (23,8%)، وصندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي (20,1%)، والحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة (11,2%).

جدول # 72 : نفقات الحسابات المرصدة لأمور خصوصية برسم سنة 2024 (بملايين الدراهم)

الحساب	الالتزامات بالنفقات	الحصة (%)	النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها	الحصة (%)
حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	37.903,3	21,9	37.877,6	23,8
صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماسك الاجتماعي	31.960,1	18,5	31.960,1	20,1
الحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة	17.788,7	10,3	17.788,7	11,2
الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصدة للجهات	9.213,7	5,3	9.213,7	5,8
الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية	8.624,6	5,0	8.624,6	5,4
الصندوق الوطني لتنمية الرياضة	7.985,4	4,6	6.836,9	4,3
صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	6.152,9	3,6	3.581,4	2,3
الصندوق الخاص بالطرق	6.085,4	3,5	4.108,0	2,6
صندوق التنمية الفلاحية	5.945,1	3,4	5.772,3	3,6
صندوق التضامن لدعم السكن وللسكنى والاندماج الحضري	5.811,5	3,4	5.811,5	3,7
باقي الحسابات (46)	**35.684,8**	**20,6**	**27.263,7**	**17,2**
المجموع	**173.155,5**	**100**	**158.838,4**	**100**

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم سنة 2024- معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

234.في مقابل ذلك، لم تتجاوز النفقات المنجزة لـ 32 حسابا من أصل 56 حسابا مرصودا لأمور خصوصية نصف الاعتمادات النهائية المخصصة لها. وتتعدد مسببات هذا القصور بين تأخر في إبرام الاتفاقيات وتعثر بعض المشاريع، بالإضافة إلى الإكراهات المرتبطة بالقدرة التدبيرية لبعض الآمرين بالصرف. غير أن تكرار هذا الوضع من سنة إلى أخرى يستدعي مراجعة دقة البرمجة وانسجامها مع القدرات التدبيرية الفعلية للقطاعات المعنية. ويفصل الجدول أدناه هذه الحسابات:

جدول # 73 : الحسابات المرصدة لأمور خصوصية التي لم تتعد نفقاتها 50% من الاعتمادات النهائية برسم سنة 2024 (بملايين الدراهم)

الحساب	الاعتمادات النهائية	النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها	النفقات / الاعتمادات النهائية (%)
صندوق التأهيل الاجتماعي	10	-	-
صندوق تضامن مؤسسات التأمين	600	-	-
صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية	3.277,2	-	-
الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"	2.282,4	0,1	0
صندوق تدبير المخاطر المتعلقة بافتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	4.561,8	0,7	0
صندوق الإصلاح الزراعي	622,9	0,1	0
الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة	1.936,9	58,1	3

الحساب	الاعتمادات النهائية	النفقات المأمور بصرفها المؤشر عليها	النفقات / الاعتمادات النهائية (%)
صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	3.968,2	202,3	5,1
الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي	10.562,5	655,4	6,2
الحساب الخاص بنتاج اليانصيب	536,8	73,8	13,7
صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن	6.499,2	1.066,5	16,4
الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية	425,8	72,8	17,1
صندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي	1.483,5	279,8	18,9
صندوق التضامن بين الجهات	4.315,8	815,4	18,9
صندوق تحديد وحماية وتثمين الملك العام البحري والمينائي	47,5	9,5	20
صندوق الدعم لفائدة الأمن الوطني	2.089,5	418,6	20
مرصدات المصالح المالية	6.259,9	1.307,1	20,9
الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر	2.460,5	550,5	22,4
الصندوق الوطني الغابوي	3.075,3	701,2	22,8
صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي	1.813,5	463,4	25,6
صندوق التكافل العائلي	301,7	80,0	26,5
الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية	32.321,4	8.624,6	26,7
الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل	936,3	256,1	27,4
الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها	247,9	71,9	29
صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية	2.757,3	837,5	30,4
الصندوق الخاص بإنعاش ودعم الوقاية المدنية	392,8	122,3	31,1
صندوق التنمية الطاقية	383,3	125,1	32,6
صندوق إنعاش الاستثمارات	4.137,6	1.465,3	35,4
صندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية	6.095,6	2.230,0	36,6
الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة إلى عملات أجنبية	36,6	13,5	36,9
صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية	8.306,9	3.581,4	43,1
صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة والمراقبة وحماية المستهلك وضبط السوق والمدخرات الاحتياطية	14,2	7,0	49,3

المصدر: مشروع قانون التصفية برسم سنة 2024- معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

فيما يتعلق بالصندوق المسمى "مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي" فإن عدم التلاؤم بين النفقات المنجزة والاعتمادات المخصص لها يعود أساسا إلى العوامل التالية:

- إن الاعتمادات التي يتم استردادها من منظمة الأمم المتحدة غالبا ما تتم في الثلث الأخير من كل سنة مالية، مما يعمق الهوة بين المداخيل والمنجزات خلال نفس السنة.

- ضرورة إجراء مشاورات عديدة بين مختلف مصالح القوات المسلحة الملكية لإعداد المشاريع الخاصة باقتناء العتاد والمعدات والآليات التي تحتاجها التجريدات المغربية العاملة بالخارج، علما أن هذه الشراءات غالبا ما تكون من خارج الوطن مما يزيد من طول الآجال التي يتطلبها تسلم هذه المشتريات وبالتالي التأثير على وتيرة النفقات المنجزة مقارنة مع المداخيل في نفس السنة المالية.

أما فيما يتعلق بصندوق الدعم لفائدة الدرك الملكي فإن الهوة بين النفقات المنجزة والمداخيل النهائية المخصص لها تعود إلى عاملين اثنين:

- يكتسي إعداد المشاريع الخاصة بشراء المعدات والآليات المسخرة من طرف عناصر الدرك الملكي العاملة في تنظيم السير والجولان في مختلف طرقات المملكة، طابعا معقدا يتطلب استشارة جميع الفرق العاملة في ربوع المملكة لتحديد احتياجاتها بدقة وتحديد الأولويات ثم إرسالها إلى إدارة الدفاع الوطني لاستكمال باقي المراحل النهائية الخاصة بإبرام العقود والسهر على تنفيذها في احترام تام للمساطر الجاري بها العمل في هذا الصدد.
- يمكن اعتبار تزايد هذه المبالغ على مستوى المداخيل خلال السنوات الأخيرة، في نظر هذه الإدارة، مؤشرا إيجابيا يبين كفاءة عناصر الدرك الملكي وانخراطهم الفعلي في زجر مخالفي قانون السير.

235.وتنص الفقرة الأخيرة من المادة 28 من القانون التنظيمي لقانون المالية على حذف الحسابات التي لم تترتب عليها نفقات طوال ثلاث سنوات متتابعة. ولا يزال تطبيق هذا المقتضى متعثرا، إذ يسجل إبقاء بعض الحسابات المعنية دون تصفية مع استئناف بعضها تسجيل نفقات بعد انقطاع، فيما يكشف عن غياب آلية منهجية لتفعيل هذا المقتضى القانوني في آجاله المقررة.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

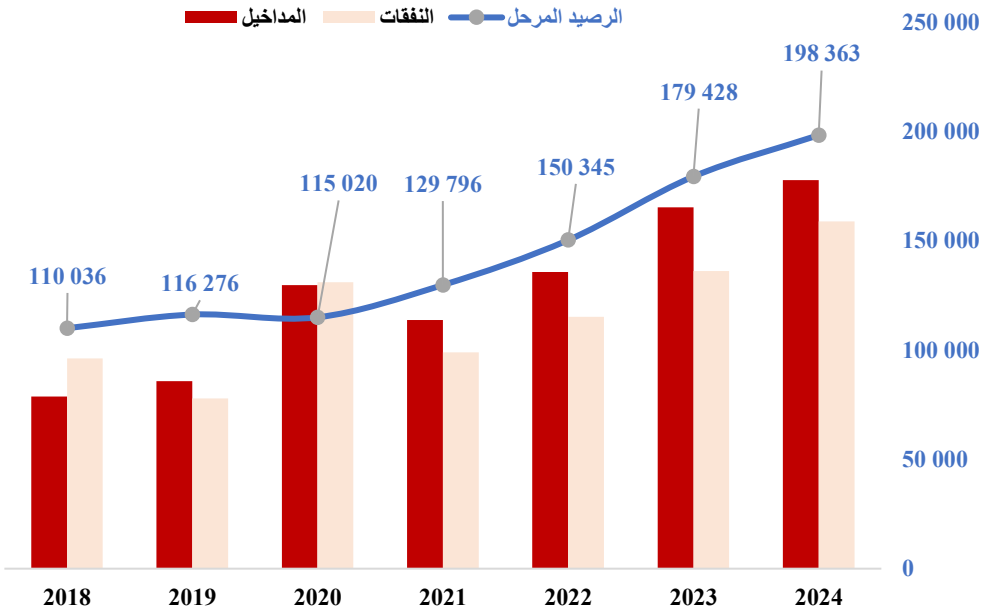
يتم العمل وبتنسيق مع القطاعات الوزارية المعنية، على تقليص عدد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وحذفها التدريجي (...) وستواصل مديرية الميزانية بوزارة الاقتصاد والمالية مساعي التقييم الشامل للحسابات، بما يتيح اتخاذ القرارات المناسبة بشأن الحسابات التي توقفت عمليات صرف نفقاتها في الآجال القانونية المقررة.

3.4 استمرار تراكم أرصدة مهمة على مستوى الحسابات المرصدة لأمور خصوصية

236.يؤدي الفارق بين النفقات والمداخيل في الحسابات المرصدة لأمور خصوصية إلى تراكم مستمر في الأرصدة الدائنة. وقد بلغ الفائض السنوي المسجل برسم سنة 2024 ما قدره 18.934 مليون درهم، وهو ما يمثل الفارق بين مجموع المداخيل ومجموع النفقات المنجزة خلال هذه السنة، والذي أُضيف إلى الرصيد المرحل من نهاية سنة 2023 البالغ 179.428,1 مليون درهم، ليواصل بذلك الرصيد الإجمالي المرحل منحاه التصاعدي مسجلا حوالي 198.362 مليون درهم في متم سنة 2024، بارتفاع نسبته 10,6%. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرصدة لا تمثل سيولة متاحة للخزينة[26]، إذ يعبر جزء منها عن نفقات ملتزم بها في إطار برامج قطاعية متعددة السنوات، أو موارد ذات طابع احتياطي ومرحلي. بيد أن ذلك لا يعفي من مراجعة منهجية لآليات البرمجة، تأخذ في اعتبارها الأرصدة المرحلة والطاقة الاستيعابية الفعلية. ويبين الجدول التالي مسار تطور الأرصدة:

[26] يفسر ذلك بمقتضى مبدأ وحدة الخزينة المكرس بموجب النظام العام للمحاسبة العمومية، الذي يقضي بتخصيص جميع الموارد، دون تمييز، لتغطية جميع النفقات، بصرف النظر عن مصدرها أو طبيعتها. ويترتب على ذلك أن أرصدة هذه الحسابات لا تعكس سيولة فعلية متاحة لدى الخزينة، إذ تكون المبالغ المقابلة لها قد اندرجت ضمن موارد الدولة ووظفت في إطار تدبير خزينتها.

رسم بياني # 11: تطور أرصدة الحسابات المرصدة لأمور خصوصية (بملايين الدراهم)



المصدر: قوانين التصفية للسنوات من 2018 إلى 2023 ومشروع قانون التصفية لسنة 2024– معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

- (...) بعض هذه الحسابات يُعدّ أداةً مالية لتحقيق برامج محددة تتطلب توحيد جهود عدة أطراف شريكة وتجميع المساهمات قبل الشروع في التنزيل الفعلي. إذ إن معظم العمليات المدرجة في هذه الحسابات تهم برامج ذات بعد متعدد السنوات يتجاوز تنفيذها حدود السنة المالية التي تم خلالها الالتزام بها، مما ينتج عنه تراكم للموارد بنسق أسرع من تنفيذ النفقات؛
- طبيعة بعض هذه الحسابات التي تهدف إلى تأسيس احتياطيات تراكمية بطبعها نظرا لارتباطها إما باحتياجات محددة ذات طابع أفقي كالحساب الخاص باستبدال أملاك الدولة، أو بآليات الضمان وتغطية المخاطر كصندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة؛
- توفر بعض الحسابات على موارد ذات طابع انتقالي يتم تجميعها بهدف ضبط العمليات المتعلقة بها قبل تحويلها إلى وجهتها النهائية؛
- الطابع الظرفي لبعض الحسابات التي يتم إحداثها في ظروف استثنائية وتعرف تجميعاً مكثفاً للموارد مع نسق متباين لتنفيذ النفقات، على غرار الصندوق الخاص بتدبير آثار الزلزال (...)

5. الرفع من أسقف تحملات الحسابات الخصوصية للخزينة بمبالغ مهمة

237.خضعت الاعتمادات الأولية للحسابات الخصوصية للخزينة برسم سنة 2024 لتعديلات رفعت إثرها أسقف التحملات إلى مستويات أعلى بموجب قرارات صادرة عن وزيرة الاقتصاد والمالية، ليبلغ إجمالي هذه التعديلات ما يناهز 200,9 مليار درهم، بارتفاع قدره 12,2% مقارنة بسنة 2023.

238.وتستند هذه التعديلات إلى مقتضيات المادة 28 من القانون التنظيمي لقانون المالية، والمادة 26 من المرسوم رقم 2.15.426 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية الصادر في 15 يوليوز 2015 التي تنص على أنه: "... ويمكن أن يرصد للحسابات المرصدة لأمور خصوصية وحسابات النفقات من المخصصات، بقرار

للوزير المكلف بالمالية، اعتماد إضافي يساوي الزيادة في المداخيل المنجزة مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية. ويمكن كذلك أن يرصد للحسابات المذكورة، بقرار للوزير المكلف بالمالية، اعتماد إضافي يساوي فائض المداخيل بالنسبة للأداءات المنجزة برسم السنة المالية المنصرمة، يتضمن عند الاقتضاء، بالنسبة لكل حساب، توزيع الفائض المذكور من قبل الآمر بالصرف والآمر المساعد بالصرف المعنيين".

239. واستفادة 24 حسابا خصوصيا من رفع لسقف التحملات رغم أن النفقات الملتزم بها ظلت تحت عتبة 50%. مما يشير إلى محدودية البرمجة وملاءمتها للطاقة التدبيرية الفعلية للموارد المرصودة لهذه الحسابات وكذا غياب معايير أداء محددة لقرارات رفع هذه الأسقف. ويوضح ذلك الجدول أسفله برسم السنة المالية 2024:

جدول # 74: الحسابات الخصوصية للخزينة التي عرفت رفعا لأسقف تحملاتها سنة 2024 دون أن تتجاوز نسب التزامها 50% (بملايين الدراهم)

حساب	سقف التحمل الأولي	سقف التحمل النهائي	المعامل المضاعف	الالتزامات بالنفقات	نسبة الالتزام (%)
صندوق دعم تمويل المبادرة المقاولاتية	-	3.277,2	-	-	-
الصندوق الخاص بتدبير جائحة فيروس كورونا "كوفيد-19"	-	2.282,4	-	0,1	0
صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	58,1	4.561,8	78,5	0,7	0
صندوق الإصلاح الزراعي	5	622,9	124,6	0,1	0
صندوق الخدمة الأساسية للمواصلات	200	3.968,2	19,8	204,5	5
الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة	150	1.936,9	12,9	106,1	5,5
الحساب الخاص بنتاج اليانصيب	80	536,8	6,7	73,8	13,7
الحساب الخاص بمنح دول مجلس التعاون الخليجي	-	10.562,5	-	1.755,1	16,6
صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن	2.914	6.499,2	2,2	1.081,8	16,6
الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية	42,5	425,8	10,0	72,8	17,1
صندوق التضامن بين الجهات	1.000	4.315,8	4,3	815,4	18,9
مرصدات المصالح المالية	350	6.259,9	17,9	1.307,1	20,9
الصندوق الوطني الغابوي	750	3.075,3	4,1	701,2	22,8
الصندوق الخاص بوضع وثائق الهوية الإلكترونية ووثائق السفر	463,9	2.460,5	5,3	606,1	24,6
صندوق التكافل العائلي	-	301,7	-	80,0	26,5
الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية	15.000	32.321,4	2,2	8.624,6	26,7
الحساب الخاص بالاقتطاعات من الرهان المتبادل	90	936,3	10,4	256,1	27,4
صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية	1.699,5	2.757,3	1,6	852,7	30,9
صندوق التنمية الطاقية	-	383,3	-	125,1	32,6
صندوق إنعاش الاستثمارات	3.353	4.137,6	1,2	1.465,3	35,4
الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها	-	247,9	-	89,3	36

حساب	سقف التحمل الأولي	سقف التحمل النهائي	المعامل المضاعف	الالتزامات بالنفقات	نسبة الالتزام (%)
الأرباح والخسائر المترتبة على تحويل مبالغ النفقات العامة إلى عملات أجنبية	-	36,6	-	13,5	36,9
صندوق مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي	200	1.813,5	9,1	899,0	49,6
صندوق الدعم المقدم لمصالح المنافسة والمراقبة وحماية المستهلك وضبط السوق والمدخرات الاحتياطية	5	14,2	2,8	7,0	49,3

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2024- معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

240. كما يسجل في هذا الصدد أن عددا من الحسابات لم يبلغ فيها الالتزام بالنفقات مستوى سقف التحمل الأولي ذاته، بينما جرى رفع هذا السقف بمعاملات مضاعفة. وتبرز هذه الحالات قصورا في معايير اتخاذ قرار الرفع، وتستوجب مراجعة دقيقة لتقديرات الموارد المرصدة في ضوء المعطيات الفعلية لكل حساب.

جدول # 75: الحسابات التي عرفت رفع سقف التحمل دون أن يبلغ الالتزام بنفقاتها سقف التحمل الأولي (بملايين الدراهم)

الحساب	سقف التحمل الأولي	سقف التحمل النهائي	المعامل المضاعف	الالتزامات بالنفقات	نسبة الالتزام (%)
صندوق تدبير المخاطر المتعلقة باقتراضات الغير المضمونة من طرف الدولة	58,1	4.561,8	78,5	0,7	0
صندوق الإصلاح الزراعي	5	622,9	124,6	0,1	0
الصندوق الوطني لحماية البيئة والتنمية المستدامة	150	1.936,9	12,9	106,1	5,5
الحساب الخاص بنتاج اليانصيب	80	536,8	6,7	73,8	13,7
صندوق مواكبة إصلاحات النقل الطرقي الحضري والرابط بين المدن	2.914	6.499,2	2,2	1.081,8	16,6
صندوق التضامن بين الجهات	1.000	4.315,8	4,3	815,4	18,9
الصندوق الوطني الغابوي	750	3.075,3	4,1	701,2	22,8
الصندوق الخاص بتدبير الآثار المترتبة على الزلزال الذي عرفته المملكة المغربية	15.000	32.321,4	2,2	8.624,6	26,7
صندوق تحديث الإدارة العمومية ودعم الانتقال الرقمي واستعمال الأمازيغية	1.699,5	2.757,3	1,6	852,7	30,9
صندوق إنعاش الاستثمارات	3.353	4.137,6	1,2	1.465,3	35,4
حصة الجماعات الترابية من حصيلة الضريبة على القيمة المضافة	40.691,8	61.411,4	1,5	37.903,3	61,7

المصدر: مشروع قانون التصفية لسنة 2024- معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

(...) ينبغي التأكيد على أن عملية رفع أسقف التحملات لا تعني برمجة شاملة لكامل الاعتمادات المرحلة، بل يتم اعتماد مقاربة تدبيرية تقوم على تخصيص جزء من هذه الاعتمادات كاحتياطات غير مبرمجة، وذلك بهدف الحفاظ على هامش من المرونة في تدبير النفقات ومواكبة الحاجيات المستجدة خلال السنة المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن الاعتمادات التي تتم برمجتها تُوزَّع تحت مسؤولية الآمرين بالصرف، وذلك في إطار التنسيق والتشاور المستمر مع المصالح القطاعية المختصة بمديرية الميزانية، استناداً إلى الحاجيات الفعلية المعبر عنها، وكذا وفق مستوى تقدم إنجاز المشاريع والبرامج الممولة من هذه الحسابات. ويهدف هذا النهج إلى ضمان تعبئة واستعمال الموارد المالية المتاحة بكيفية

عقلانية وفعالة، مع توجيهها نحو الأولويات الاستراتيجية والبرامج ذات الأثر، بما يعزز النجاعة في تنفيذ النفقات، ويكرّس مبادئ الحكامة الجيدة وترشيد تدبير النفقات العمومية.

- وعلى سبيل المثال، ففيما يخص "الصندوق الوطني لدعم البحث العلمي والتنمية التكنولوجية"، فإن رفع سقف النفقات يتعلق خصوصا بترحيل الرصيد المتوفر بناءً على طلب من القطاع المعني وبالموارد الخاصة المتأتية من مساهمة مشغلي شبكات الاتصال العامة والتي تبلغ 0.25% من مجموع المبيعات. أما بالنسبة للإنجاز، فتجدر الإشارة أن نفقات الصندوق تهم أساسا الإعانات المدفوعة للجامعات لمشاريع البحث العلمي، وأن ضعف تنفيذ هذه النفقات في إطار مخصصات هذا الصندوق راجع أساسا إلى التأخر في تنفيذ مشاريع البحث العلمي من طرف الجامعات.

- بالنسبة "الصندوق الخاص للنهوض بمنظومة التربية والتكوين وتحسين جودتها"، فإن رفع سقف النفقات يتعلق خصوصا بترحيل الرصيد المتوفر بناءً على طلب من القطاع المعني، بهدف تنفيذ مجموعة من العمليات المبرمجة.

- فيما يتعلق بالصندوق المسمى "مشاركة القوات المسلحة الملكية في مأموريات السلام والأعمال الإنسانية والدعم برسم التعاون الدولي" فإن عدم التلاؤم بين التوقعات والمداخيل يعود أساسا الى عدم انتظام الاستردادات التي تدفعها منظمة الأمم المتحدة لفائدة هذا الصندوق مقابل حجم مشاركة القوات المسلحة الملكية في عمليات حفظ السلام، وذلك بالنظر الى بعض الاكراهات التي تعاني منها مالية هذه المنظمة.

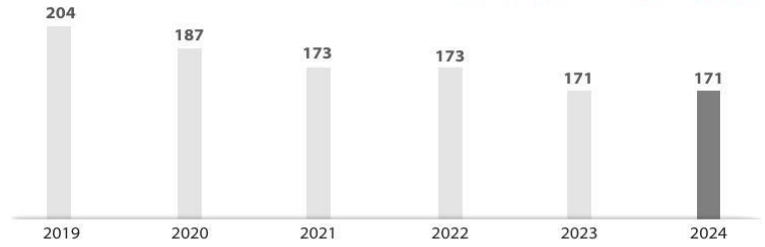
التوصيات:

علاوة على توصياته الواردة في تقاريره السابقة لتنفيذ قانون المالية، يوصي المجلس الأعلى للحسابات وزارة الاقتصاد والمالية بما يلي:

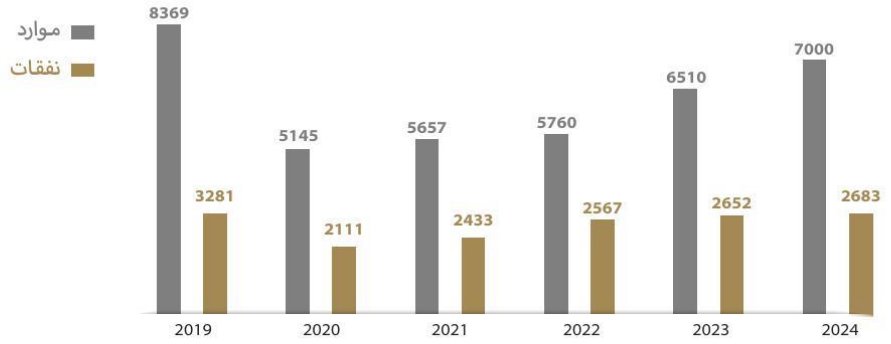
- **إجراء تقييم شامل للحسابات المرصدة لأمور خصوصية**، بما في ذلك تحسين توقعات مواردها ونفقاتها، مع إمكانية العمل بمخرجاته بصفة تدريجية، بما يمكن من مراجعة حصص الرسوم المرصدة لهذه الحسابات، مع الحرص على الحيلولة دون تخصيص موارد تفوق ما هو ضروري لتغطية نفقاتها؛
- **العمل على تقليص عدد الحسابات المرصدة لأمور خصوصية** تدريجيا، وإدماج النفقات ذات الطابع الاعتيادي والشبه النظامي في إطار الميزانية العامة للدولة، ولا سيما تلك المتعلقة بالنفقات الخاصة بالموظفين.

أبرز النتائج المتعلقة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

1 تطور عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة



2 تطور الموارد والنفقات الإجمالية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة بمليون درهم



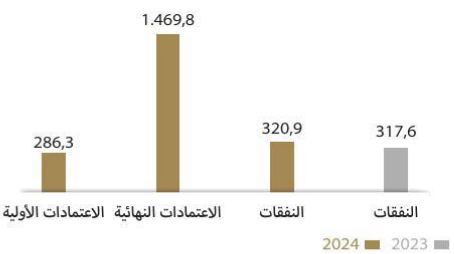
3 موارد الاستثمار بمليون درهم



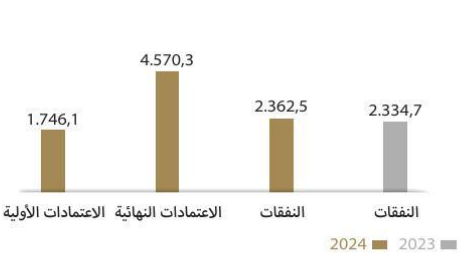
4 موارد الاستغلال بمليون درهم



5 نفقات الاستثمار بمليون درهم



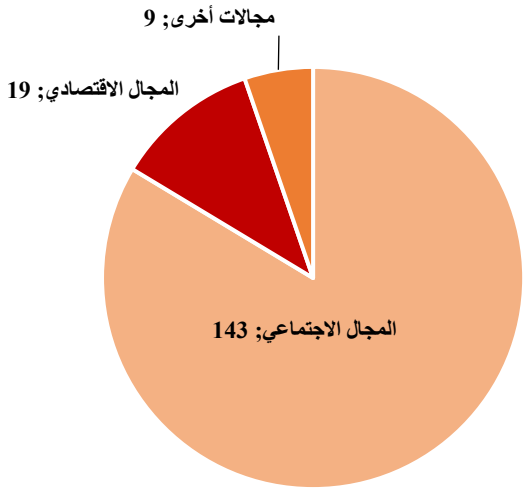
6 نفقات الاستثمار بمليون درهم



241.استقر عدد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، برسم سنة 2024، في 171 مرفقا، وهو العدد نفسه المسجل للسنة الثانية على التوالي في ظل عدم إحداث أو حذف أي مرفق. وتتميز مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة بتنوع مجالات تدخلها مع تركيزها في المجال الاجتماعي. حيث بلغ عدد المرافق المتدخلة في مجالي الصحة والتعليم والتكوين المهني وتكوين الأطر135 مرفقا، وهو ما يمثل نسبة 78,9% من مجموع مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

242.ويوضح الرسم البياني التالي توزيع عدد المرافق المسيرة بصورة مستقلة حسب مجالات تدخلها:

رسم بياني # 12: توزيع عدد المرافق المسيرة بصورة مستقلة حسب مجالات التدخل



المصدر: التقرير المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2025 المتعلق بالمرافق المسيرة بصورة مستقلة

243.وعلى غرار السنوات السابقة، سجلت مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، برسم سنة 2024، فائضا في الموارد مقارنة بالنفقات يقدر بحوالي 4.316,2 مليون درهم، وقد شهدت كل من مواردها ونفقاتها ارتفاعا ملحوظا مقارنة بسنة 2023، بلغ، على التوالي، 490 مليون درهم و32 مليون درهم.

244.وتطورت موارد ونفقات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة من سنة 2020 إلى سنة 2024 على الشكل التالي:

جدول # 76: تطور الموارد والنفقات الإجمالية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ما بين 2020 و2024 (بملايين الدراهم)

(مليون درهم)	2020	2021	2022	2023	2024
عدد المرافق	187	173	173	171	171
الموارد	5.145	5.657	5.760	6.510	6.999,6
النفقات	2.111	2.433	2.567	2.652	2.683,4
الرصيد	**3.034**	**3.224**	**3.193**	**3.858**	**4.316,2**

المصدر: قوانين التصفية 2020 إلى 2023 ومشروع قانون التصفية لسنة 2024 وتقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة.

1. موارد ونفقات الاستغلال

1.1 تجاوز التقديرات النهائية لموارد الاستغلال التقديرات الأولية

245.بلغت التوقعات الأولية لموارد الاستغلال المدرجة في قانون المالية لسنة 2024 برسم مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة 1.746,1 مليون درهم، في حين ارتفعت التوقعات النهائية إلى 4.570,3 مليون درهم، مسجلة بذلك زيادة بنسبة 161,7%، وهو ما يعكس تغييرات جوهرية في تقديرات موارد الاستغلال لدى عدد من المرافق التابعة لبعض القطاعات الوزارية، تجاوزت نسبتها 100%. وقد بلغت التحصيلات الإجمالية المنجزة 5.523,9 مليون درهم، بنسبة إنجاز إجمالي قدرها 121% مقارنة بالتوقعات النهائية.

246.وتجدر الإشارة إلى أن إعانات الاستغلال المحولة من الميزانية العامة بلغت 263,8 مليون درهم برسم سنة 2024 من مجموع المداخيل المحصلة، وفق الوثائق المتعلقة بتنفيذ قانون المالية برسم سنة 2024 وكذا التقرير حول مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المرفق بمشروع قانون المالية لسنة 2026.

247.ويلخص الجدول التالي توزيع توقعات وإنجازات موارد الاستغلال حسب القطاعات الوزارية.

جدول # 77: تنفيذ موارد الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2024 حسب القطاعات (بملايين الدراهم)

القطاع/المؤسسة	تقديرات قانون المالية	التقديرات النهائية (1)	المداخيل (2)	نسبة التنفيذ (2/1) (%)
وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	0,4	0,4	0,6	153
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	20,0	86,7	121,7	140
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	785,2	1 795,3	2 356,6	131
إدارة الدفاع الوطني	362,5	1 154,9	1 454,7	126
رئيس الحكومة	18,0	39,5	46,5	118
وزارة النقل واللوجستيك	18,5	123,7	144,6	117
وزارة التجهيز والماء	102,0	393,9	458,9	116
وزارة الاقتصاد والمالية	105,0	284,9	325,2	114
الأمانة العامة للحكومة	24,0	225,6	251,9	112
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	21,1	45,3	48,9	108
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	20,5	26,1	27,6	106
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	16,9	24,3	25,7	105
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	6,9	11,6	11,8	102
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	70,2	82,1	79,2	96
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	16,6	17,5	16,3	93
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	52,0	80,4	66,0	82
المندوبية السامية للتخطيط	19,7	38,0	30, 8	81
وزارة العدل	0,9	1,7	1,3	77
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	5,5	15,0	11,0	73
وزارة الداخلية	80,0	123,0	44,4	36
المجموع	**1 746,1**	**4 570,3**	**5 523,86**	**121**

المصدر: قانون المالية ومشروع قانون التصفية لسنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

2.1 تركز نفقات الاستغلال في بعض القطاعات مع معدلات تنفيذ متباينة

248. انتقلت الاعتمادات المفتوحة لنفقات الاستغلال برسم قانون المالية من 2.016,9 مليون درهم سنة 2023 إلى 1.746,1 مليون درهم سنة 2024، مسجلة تراجعاً ملحوظا. غير أن الاعتمادات النهائية ارتفعت إلى 4.570,3 مليون درهم عقب تغييرات رفعت السقوف الأصلية لهذه النفقات لدى عدد من القطاعات.

249. وتتسم هذه الاعتمادات بتركز مرتفع، إذ استأثرت المرافق التابعة لخمسة قطاعات بنسبة 84% من إجمالي الاعتمادات النهائية، بمبلغ 3.854,8 مليون درهم، موزعة بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية (39%)، وإدارة الدفاع الوطني (25%)، ووزارة التجهيز والماء (9%)، ووزارة الاقتصاد والمالية (6%)، والأمانة العامة للحكومة (5%).

250. وبلغت النفقات المأمور بصرفها 2.362,5 مليون درهم من أصل 4.570,3 مليون درهم، بنسبة تنفيذ إجمالية قدرها 52%. وقد سجلت المرافق التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية أعلى نسبة تنفيذ (78%)، تليها وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات (77%)، ووزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني (66%)، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية (65%).

251. ويتضمن الجدول أسفله نسب تنفيذ نفقات الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لسنة 2024 حسب القطاعات الوزارية.

جدول # 78: تنفيذ نفقات الاستغلال لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2024 حسب القطاعات

القطاع/المؤسسة	تقديرات قانون المالية برسم سنة 2024	الاعتمادات النهائية (1)	النفقات المأمور بصرفها (2)	نسبة التنفيذ (2/1) (%)
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	20,5	26,1	20,5	78
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	70,2	82,1	63,2	77
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	16,9	24,3	16,0	66
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	16,6	17,5	11,4	65
رئيس الحكومة	18,0	39,5	25,8	65
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	785,2	1 795,3	1 164,7	65
وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	0,4	0,4	0,2	59
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	20,0	86,7	49,7	57
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	6,9	11,6	6,4	55
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	52,0	80,4	43,7	54
وزارة الاقتصاد والمالية	105,0	284,9	151,8	53
إدارة الدفاع الوطني	362,5	1 154,9	572,5	50
المندوبية السامية للتخطيط	19,7	38,0	18,0	47
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	21,1	45,3	21,5	47
وزارة التجهيز والماء	102,0	393,9	113,7	29
لوزارة الداخلية	80,0	123,0	32,4	26
وزارة النقل واللوجستيك	18,5	123,7	30,5	25
وزارة العدل	0,9	1,74	0,4	21
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	5,5	15,0	1,4	9
الأمانة العامة للحكومة	24,0	225,6	18,5	8
مجموع	**1 746,1**	**4 570,3**	**2 362,5**	**52**

المصدر: قانون المالية ومشروع قانون التصفية لسنة 2024- معالجة المجلس الأعلى للحسابات

2. موارد ونفقات الاستثمار

1.2 تفاوت ملحوظ بين التوقعات الأولية والمداخيل المحققة لموارد الاستثمار

252.بلغت التوقعات الأولية لموارد الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة المدرجة في قانون المالية لسنة 2024 ما مجموعه 286,3 مليون درهم، في حين ارتفعت التقديرات النهائية لهذه الموارد إلى 1.469,8 مليون درهم، مسجلة زيادة بنسبة 413%. وقد بلغت موارد الاستثمار المحصلة لهذه المرافق برسم السنة ذاتها 1.475,7 مليون درهم بنسبة إنجاز إجمالي بلغت 100,4%، مقارنة بمبلغ 1.421,0 مليون درهم سنة 2023، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 3,8%.

253.وقد تركزت أهم حصص موارد الاستثمار المنجزة لدى المرافق التابعة لوزارة التجهيز والماء (22%)، ووزارة النقل واللوجستيك (18%)، ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية (15%)، ووزارة الاقتصاد والمالية (12%).

254.ويفصل الجدول التالي التوقعات وتنفيذ موارد الاستثمار لهذه المرافق لسنة 2024 حسب القطاعات الوزارية.

جدول # 79: تنفيذ موارد الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2024 حسب القطاعات (بملايين الدراهم)

القطاع/المؤسسة	توقعات الموارد برسم قانون المالية 2024	التوقعات النهائية (1)	الموارد المنجزة (2)	نسبة التنفيذ (2/1) (%)
وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	0,2	0,2	0,3	145
وزارة النقل واللوجستيك	49,5	207,9	258,4	124
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	3,8	18,4	19,4	105
وزارة التجهيز والماء	67,8	315,4	320,7	102
وزارة الداخلية	0,0	18,6	18,6	100
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	4,3	8,4	8,4	100
وزارة العدل	0,0	0,0	0,0	100
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	0,0	6,1	6,1	100
الأمانة العامة للحكومة	0,0	126,1	126,1	100
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	0,0	0,7	0,7	100
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	0,0	2,1	2,1	100
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	13,1	120,8	117,8	98
وزارة الاقتصاد والمالية	9,0	179,0	170,2	95
المندوبية السامية للتخطيط	8,7	69,0	64,6	94
إدارة الدفاع الوطني	3,0	42,8	39,8	93
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	11,0	35,9	32,9	92
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	84,0	239,5	218,2	91
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	7,0	7,0	6,4	91
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	25,0	71,8	64,9	90
المجموع	**286,3**	**1.469,8**	**1.475,7**	**100,4**

المصدر: قانون المالية ومشروع قانون التصفية لسنة 2024- معالجة المجلس الأعلى للحسابات

2.2 ضعف تنفيذ نفقات استثمار مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة

255.مقارنة بالاعتمادات النهائية المرصدة لنفقات استثمار مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والبالغة 1.469,8 مليون درهم، لم تتجاوز النفقات المأمور بصرفها 320,9 مليون درهم، محققة نسبة تنفيذ إجمالية لم تتعد 22%. وتظل هذه النسبة ضعيفة ولا تعكس البرمجة الأصلية لهذه النفقات.

256.ويكشف التفصيل القطاعي عن تفاوت واسع في معدلات التنفيذ، إذ ظلت نسب الإنجاز لدى معظم القطاعات تحت عتبة 50%، باستثناء المرافق التابعة لوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج التي حققت نسبة 100%، ووزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات بنسبة 92%، ووزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة بنسبة 52%. ويفصل الجدول التالي هذه المعطيات حسب القطاعات الوزارية:

جدول # 80: تنفيذ نفقات الاستثمار لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة برسم سنة 2024 موزعة حسب القطاعات (بملايين الدراهم)

القطاع/المؤسسة	تقديرات قانون المالية برسم سنة 2024	الاعتمادات النهائية (1)	النفقات المأمور بصرفها (2)	نسبة الإنجاز (%) (1/2)
وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج	0,0	6,1	6,1	100
وزارة الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات	0,2	0,2	0,2	92
وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة	11,0	35,9	18,6	52
وزارة الاقتصاد والمالية	9,0	179,0	90,0	50
وزارة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	3,8	18,4	8,9	48
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية	0,0	0,7	0,3	47
وزارة إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة	7,0	7,0	2,5	35
وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة	4,3	8,4	2,9	34
وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات	25,0	71,8	20,8	29
وزارة النقل واللوجستيك	49,5	207,9	48,2	23
وزارة الداخلية	0,0	18,6	4,0	21
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	84,0	239,5	47,8	20
وزارة التجهيز والماء	67,8	315,4	49,3	16
إدارة الدفاع الوطني	3,0	42,8	6,5	15
المندوبية السامية للتخطيط	8,7	69,0	5,9	9
المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج	0,0	2,1	0,2	8
الأمانة العامة للحكومة	0,0	126,1	4,7	4
وزارة الشباب والثقافة والتواصل	13,1	120,8	3,9	3
المجموع	**286,3**	**1469,8**	**320,9**	**22**

المصدر: قانون المالية ومشروع قانون التصفية لسنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات

جواب وزارة الاقتصاد والمالية

بصفة عامة، إن تحديد سقف النفقات السنوية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة في حدها الأدنى وكذا تقييم الموارد الأولية للمرافق يتم بناء على المعطيات المتوفرة أثناء إعداد مشروع قانون المالية، وذلك أخذا بعين الاعتبار المداخيل المتوقعة خلال السنة دون الأرصدة المرحلة، فيما يتم اللجوء خلال مرحلة التنفيذ إلى إعداد برامج استعمال تعديلية خلال السنة المالية كلما اقتضت الضرورة إلى ذلك، مع دراسة مدى جدوى النفقات والمشاريع المبرمجة، وإلى استعمال تبويب "الاعتمادات الغير مبرمجة " لترشيد استعمال هذه الأرصدة.

حيث يتم العمل على رفع سقف نفقات الاستثمار بقرار للوزير المكلف بالمالية من خلال اعتماد إضافي يساوي فائض المداخيل على الأداءات الفعلية برسم السنة المالية السابقة أو فائض المداخيل على الأداءات الفعلية للاستغلال والمرصد لنفقات الاستثمار أو اعتماد إضافي يساوي المداخيل الفائضة المنجزة مقارنة مع الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المصالح المختصة لدى وزارة الاقتصاد والمالية تعمل على دراسة مدى جدوى النفقات والمشاريع المبرمجة، وإلى استعمال تبويب "الاعتمادات الغير مبرمجة" لترشيد استعمال هذه الأرصدة. بحيث لا يتم برمجة إلا جزء صغير من الرصيد المرحل مما يظهر مستوى تنفيذ بسيط مقارنة مع الاعتمادات النهائية.

كما تسهر على تتبع مستوى تنفيذ ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة باستمرار، وذلك بغرض تقييم القدرات التدبيرية لهذه المصالح وأخذها بعين الاعتبار عند إعداد مشاريع قوانين المالية. غير أن تنفيذ نفقات استثمار مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة يظل رهينا بالقدرات التدبيرية للآمرين بالصرف.

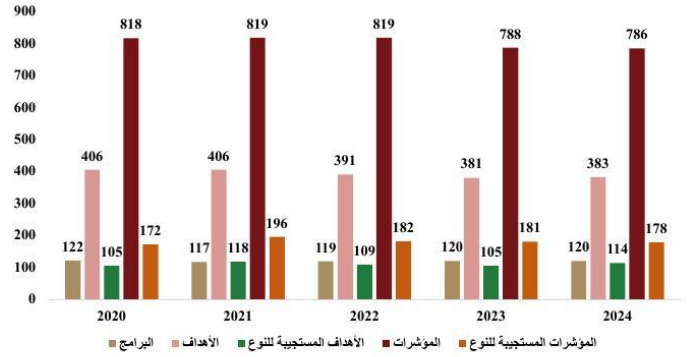
التوصيات:

يجدد المجلس تذكير وزارة الاقتصاد والمالية بتوصياته في تقاريره للسنوات السابقة المتعلقة بما يلي:

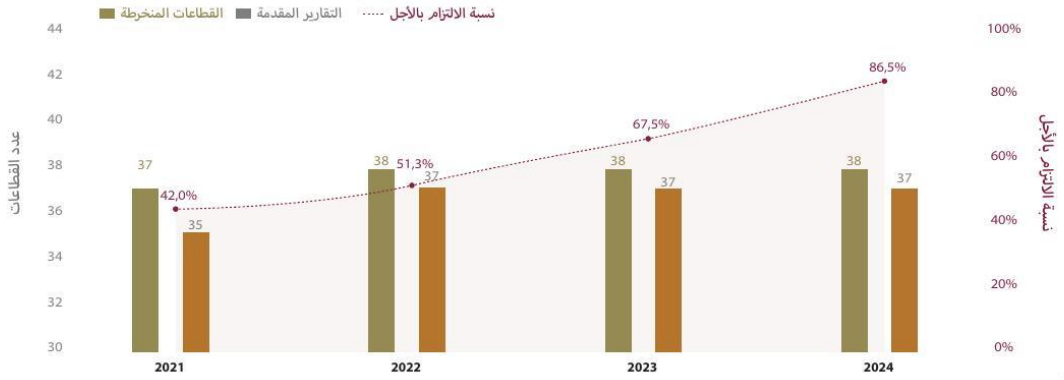
- **مواكبة القطاعات الوزارية في تحسين دقة التوقعات المتعلقة بموارد مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة** التابعة لها مع العمل على تحسين نسب إنجاز نفقات الاستثمار المتعلقة بها؛
- **إنجاز الدراسة الرامية إلى تقييم جدوى تسقيف الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة،** وذلك تفعيلا للتوصية التي سبق للمجلس إصدارها في هذا الشأن؛
- **اتخاذ الإجراءات الضرورية لتنمية الموارد الذاتية لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة** من أجل تجويد الخدمات المقدمة للمرتفقين، مع العمل على بذل مجهود أكبر في تحصيل مداخيلها.

أبرز النتائج المتعلقة بتحليل تنزيل ورش نجاعة الأداء

1 تطور عدد المؤشرات والأهداف حسب البرامج



2 إعداد مشاريع وتقارير نجاعة الأداء ومدى احترام الإدلاء بها للآجال التنظيمية



3 مؤشرات مرتبطة بتنزيل نجاعة الأداء



257.تعد منهجية نجاعة الأداء ركيزة أساسية لتعزيز فعالية التدبير العمومي وترسيخ ثقافة المساءلة لدى المدبرين العموميين. وقد جاء اعتمادها تجسيدا لأبرز مستجدات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية. ويحرص المجلس، في إطار مواكبة هذا الورش الإصلاحي المهم، على تتبع مسار تنزيله بشكل منتظم منذ دخوله حيز التنفيذ سنة 2018، حيث أجرى تقييما أوليا له بمناسبة إعداد تقرير تنفيذ قانون المالية لسنة 2019، واستمر في رصد مؤشرات التقدم الحاصل في هذا الشأن ضمن تقارير السنوات اللاحقة.

258.علاوة على ذلك، أنجز المجلس مهمة رقابية مخصصة لتقييم مدى تنزيل منهجية نجاعة الأداء على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية، نظرا للدور المحوري الذي تضطلع به في قيادة هذا الورش ومواكبته. كما حرص على تتبع مدى التقدم في تنفيذ التوصيات الصادرة عن هذه المهمة، وذلك في إطار آلية تتبع التوصيات المعتمدة لديه[27].

259.استند المجلس، في إطار تتبع تنزيل هذا الورش، على دراسة مشاريع وتقارير نجاعة الأداء المدلى بها من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية، والتقرير السنوي لنجاعة الأداء الذي تعده وزارة الاقتصاد والمالية، بالإضافة إلى الملاحظات الواردة في تقرير[28] افتحاص نجاعة الأداء الصادر عن المفتشية العامة للمالية برسم سنة 2024[29]. ويعرض المجلس تقييمه لمدى التقدم الحاصل في تنزيل هذا الورش، من خلال التطرق لتطور نطاق تطبيق منهجية نجاعة الأداء وتنزيل مضامينها، وتتبع مستوى تحقيق النتائج، بالإضافة إلى الوقوف على مستوى إرساء وتفعيل منظومة القيادة والتدبير والتتبع .

260.وقد أبان هذا التقييم عن تحسن نسبي في تنزيل بعض مضامين هذا الورش، على الرغم من استمرار بعض النواقص التي تحول دون بلوغ الأهداف المتوخاة منه. وفيما يلي أهم ملاحظات المجلس حول تنزيل منهجية نجاعة الأداء بمختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية.

1. مجال تطبيق نجاعة الأداء

1.1. استقرار مستوى الاعتمادات الميزانياتية الخاضعة لمنهجية نجاعة الأداء

261.عرفت الاعتمادات الميزانياتية المفتوحة المخصصة للقطاعات الوزارية والمؤسسات المنخرطة في ورش نجاعة الأداء منحى تصاعديا مستمراً خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2020 و2024، بمعدل نمو سنوي متوسط ناهز 17%. وقد بلغت هذه الاعتمادات سنة 2024 ما قيمته 371.545,3 مليون درهم، مسجلة بذلك نسبة نمو بلغت 13,7% مقارنة بالسنة السابقة، في حين بلغت نسبة النمو السنوي 15,9% سنة 2023

[27] اعتمد المجلس على النتائج المحققة المصرح بها من طرف وزارة الاقتصاد والمالية، في إطار تتبع التوصيات، عبر المنصة المعدة لهذا الغرض، وذلك إلى غاية شهر أكتوبر لسنة 2025.

[28] يعتمد المجلس على تقرير افتحاص نجاعة الأداء الذي تعده المفتشية العامة للمالية استنادا إلى المعيار الدولي للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة ISSAI 1610 المتعلق بالتنسيق والتعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة والمدققين الداخلين في القطاع العام.

[29] شملت عينة الافتحاص 26 قطاعاً وزارياً ومؤسسةً، وذلك في إطار تقرير افتحاص نجاعة الأداء المعد من طرف المفتشية العامة للمالية برسم سنة 2024.

و59,1% سنة 2021. وموازاة مع ذلك، شهدت نسبة تغطية منهجية نجاعة الأداء للاعتمادات المفتوحة ارتفاعا طفيفا لتسجل نسبة 58% برسم سنة 2024، وذلك بعد الاستقرار النسبي خلال السنوات الأخيرة (54% برسم سنتي 2022 و2023) كما يبين الجدول أدناه:

جدول # 81: الاعتمادات الميزانياتية ونفقات القطاعات الوزارية المنخرطة في منهجية نجاعة الأداء خلال الفترة 2020-2024 (بملايين الدراهم)

الدعامة الميزانياتية	نوعية الاعتمادات	2020	2021	2022	2023	2024
الميزانية العامة	الاعتمادات المفتوحة	145 186,4	186 477,8	201 560,4	234 618,1	251 327,5
	الاعتمادات النهائية	159 584,2	201 920,5	221 657,9	254 044,5	279 942,5
	النفقات	152 030,5	184 130,2	200 996,2	224 866,8	243 507,3
مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	الاعتمادات المفتوحة	1 626,8	1 791,9	1 806,7	1 916,2	1 648,9
	الاعتمادات النهائية	3 979,0	4 478,4	4 432,9	4 333,7	4 802,8
	النفقات	2 155,4	2 039,8	2 110,2	2 122,8	2 078,6
الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	الاعتمادات المفتوحة	21 859,0	80 117,7	78 511,2	90 130,3	118 568,8
	الاعتمادات النهائية	130 182,6	82 729,0	181 161,7	241 219,1	256 299,5
	النفقات	73 892,7	37 353,3	103 322,9	121 909,5	148 599,2
مجموع الاعتمادات المفتوحة المغطاة بالمنهجية		168 672,2	268 387,5	281 878	326 664,6	371 545,3
مجموع الاعتمادات النهائية المغطاة بالمنهجية		293 745,8	289 127,9	407 253	499 597,2	541 044,9
مجموع الاعتمادات المفتوحة الاجمالية		507 430,0	476 008,0	519 208,5	600 472,8	638 298,2
نسبة تغطية الاعتمادات الميزانياتية (%)		**33**	**56**	**54**	**54**	**58**

المصدر: التقارير المتعلقة بتنفيذ قانون المالية لسنوات 2021-2023 وتقارير نجاعة الأداء برسم سنة 2024.

262. غير أن نسق تطور هذه التغطية يتباين بحسب الدعامة الميزانياتية، حيث لا تتعدى هذه النسبة 50% من الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة، بينما تسجل مستويات متقدمة بالنسبة للاعتمادات المفتوحة الخاصة بمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات المرصدة لأمور خصوصية، والتي سجلت، على التوالي، نسب تغطية تناهز 81% و86% برسم سنة 2024. هذا ويسجل عموما استقرار هذه المستويات، ابتداء من سنة 2021، بالنسبة للميزانية العامة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فيما عرفت ارتفاعا نسبيا على مستوى الحسابات المرصدة لأمور خصوصية لتستعيد المستوى المسجل سنة 2021.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

تشكل منهجية نجاعة الأداء نمطا لقيادة عمل الإدارات يتيح تحسين فعالية النفقة العمومية عبر توجيه التدبير إلى تحقيق نتائج محددة سلفا، وذلك استنادا لمقاربة التخصيص الميزانياتي المستنير بنجاعة الأداء، التي لا تكرس وجوب الترابط بين المكونات الميزانياتية وعناصر نجاعة الأداء، وذلك قناعة أن تجويد التدبير العمومي وأثر السياسات العمومية لا يرتهن حصريا بالموارد المالية بل يقوم كذلك على العناصر التدبيرية ومنظومة التخطيط والاستهداف وتتبع وتقييم الأثر .في هذا الإطار، خلصت التقييمات السنوية لتقارير نجاعة أداء القطاعات الوزارية، أنه قل ما يتم تفسير عدم تحقيق التوقعات حصريا بالعنصر المالي، حيث يعزى ذلك لعناصر مرتبطة بتنفيذ الصفقات، والعناصر الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

(...) كما أن بعض المكونات الميزانياتية المساهمة في بعض البرامج، تفتقر للمسؤولية التدبيرية المباشرة والواضحة للمسؤول عن البرنامج، وبالتالي صعوبة إخضاعها لمقاربة نجاعة الأداء، لاسيما في ظل اشتراط المعايير المرجعية للميزانية المهيكلة حول البرامج والمرتكزة على نجاعة الأداء، الاقتصار على الأهداف والمؤشرات التي تدخل في نطاق اختصاصات القطاع المعني و/أو الهيئات التابعة له أو الخاضعة لوصايته بما يضمن تقليص تأثير العوامل الخارجية في بلوغ هذه الأهداف.

2.1. الحاجة لشمول منهجية نجاعة الأداء لكافة مكونات ميزانية الدولة

263.يقتضي التنزيل الفعال لمنهجية نجاعة الأداء تعميمها على كافة مكونات ميزانية الدولة، والتي تعتمد على مقاربة ميزانياتية قائمة على البرامج. غير أنه يسجل، على غرار السنوات الفارطة، عدم إدراج بعض مكونات هذه الميزانية، وذلك على مستوى كافة الدعامات الميزانياتية. وتمثل هذه المكونات 42% من إجمالي الاعتمادات المفتوحة برسم سنة 2024.

264.فعلى مستوى البرامج الميزانياتية، يسجل عدم إخضاع بعض البرامج الميزانياتية لمنهجية نجاعة الأداء، وذلك بالرغم من إمكانية إدراجها ضمن هذه المنهجية. ونذكر على سبيل المثال البرنامجين 196 (تدبير الدين العمومي) و198 (التسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية) المعتمدين من طرف وزارة الاقتصاد والمالية.

265.وفي نفس السياق، لا يتم إدراج برامج أخرى لكون القطاعات الوزارية والمؤسسات التي تسهر على تنفيذها لم تنخرط بعد في منهجية نجاعة الأداء، كالبرامج: 104 (حماية الحياة الخاصة والمعلومات الشخصية والحق في الحصول على المعلومات) و105 (معالجة المعلومات المالية) و110 (توجيه وقيادة الحكومة) الخاصة برئيس الحكومة، و106 المتعلق بالهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها.

266.وتجدر الإشارة إلى كون بعض الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة لم تخضع بعد لمنهجية نجاعة الأداء. فعلى سبيل المثال، لم تتضمن مشاريع نجاعة الأداء صندوق دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية وصندوق إنعاش الاستثمارات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

بخصوص البرامج المنبثقة عن الفصول الميزانياتية المستثناة من مقاربة نجاعة الأداء، يتوجب التوضيح أن هذه المقاربة، ومن منظور منهجي، تقوم على مبدأ قرن مسؤولية المدبرين بالمحاسبة والتي يتم بلورتها من خلال مختلف وثائق نجاعة الأداء التي ترصد التزام المدبرين ببلوغ نتائج محددة في تنزيل السياسات العمومية التي يضطلعون بتنزيلها، ما يستشف منه بالتالي الارتباط الحصري لمقاربة نجاعة الأداء بالفصول الميزانياتية المرتبطة بسياسة عمومية محددة والمناطة بقطاع أو مؤسسة معينة.

بالتالي، وبالنظر لانتفاء هذه العناصر على الفصول المتعلقة بالتكاليف المشتركة، والتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية، والنفقات الطارئة والمخصصات الاحتياطية وكذا الفصلين الخاصين بالنفقات المتعلقة بخدمة الدين العمومي، لم يتم تخصيصها بوثائق خاصة لنجاعة الأداء، ناهيك عن كون جل اعتمادات هذه الفصول تهم، بصفة أفقية، مختلف السياسات العمومية وتدخلات الدولة.

بالنسبة للمؤسسات الدستورية والوطنية المستقلة، ينبع الانخراط في منهجية نجاعة الأداء من التزامها الإرادي بأهداف وغايات هذه المنهجية والمتمثلة أساسا في تقوية الشفافية وتحسين فعالية ونجاعة النفقة العمومية والرفع من مسؤولية المدبرين فيما يتعلق بالتزاماتهم المرتبطة بنجاعة الأداء وتحقيق النتائج .

في هذا الصدد، يمكن تقديم مثال الانخراط الإرادي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية في هذه المقاربة.

بخصوص مؤسسة رئيس الحكومة، فقد كانت سباقة للانخراط في ورش الإصلاح الذي جاء به القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 13-130. وبعد سنتين من تجربة افتحاص نجاعة أداء رئاسة الحكومة (...) تبين أن ترجمة مهام رئيس الحكومة إلى برنامج تطبق عليه قواعد نجاعة الأداء، شأنه شأن القطاعات الوزارية، تواجهه العديد من المعيقات، نظرا لخصوصية المهام الدستورية لمؤسسة رئيس الحكومة. وتتمثل أهم هذه المعيقات فيما يلي:

- يسهر رئيس الحكومة، باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية، على قيادة وتوجيه وتنسيق وتتبع عمل الحكومة، بينما يتم التنفيذ الفعلي للبرنامج الحكومي وللسياسات الحكومية من قبل القطاعات الوزارية، والتي تقوم بصياغة مشاريع نجاعة أداء خاصة بها. ولذلك، لا يستقيم تضمينها مرة ثانية في مشروع نجاعة أداء رئيس الحكومة.

- يصعب تحديد مؤشرات وجيهة وملائمة لقياس نجاعة أداء رئاسة الحكومة، فعلى سبيل المثال، تم ربط برنامج "توجيه وقيادة الحكومة" بمؤشر يتجلى في عدد مشاريع القوانين المدروسة والمصادق عليها في المجلس الحكومي، علما بأن النصوص المعروضة عليه تعدها القطاعات الوزارية، كل حسب اختصاصه، وتحتسب في حصيلة إنجازاتها.

وعلى ضوء هذه العناصر تم استثناء هذه المؤسسة من مقاربة نجاعة الأداء تبعا لرسالة رئيس الحكومة رقم 0516 لسنة 2021 بخصوص افتحاص نجاعة أداء رئاسة الحكومة برسم السنة المالية 2020.

3.1. تطور مستمر على مستوى الإدلاء بتقارير نجاعة الأداء والحاجة لتحسين جودتها

267. تمكن مشاريع وتقارير نجاعة الأداء من تتبع حصيلة تنزيل هذه المقاربة على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية. وعلاوة على ضرورة إعدادها من قبل هذه الأجهزة، يشكل الإدلاء بها داخل الآجال القانونية واحترام المعايير المؤطرة لكيفيات إعدادها ركائز أساسية تضمن راهنتيها وجودتها. وفي هذا الصدد، سجل ما يلي:

- **تحسن ملموس على مستوى الإدلاء بتقارير نجاعة الأداء داخل الآجال المعتمدة**

268. ظل عدد القطاعات والمؤسسات المُعِدّة لتقارير نجاعة الأداء مستقراً برسم سنتَي 2023 و2024، إذ بلغ 32 قطاعاً وزارياً وخمس مؤسسات. وشهدت نسبة الإدلاء بهذه التقارير داخل الآجال المعتمدة تحسنا ملموسا نظرا لتنصيص منشور رئيس الحكومة رقم 09/2024 المتعلق بكيفيات إرساء منظومة مراقبة التدبير على مستوى القطاعات الوزارية على وجوب التقيد بالمقتضيات التنظيمية الخاصة بآجال إيداع التقارير القطاعية لنجاعة الأداء، وكذا مواكبة مديرية الميزانية لهذه الجهود من خلال حث القطاعات والمؤسسات على استكمال إعداد تقارير نجاعة الأداء في الآجال التنظيمية مع السهر على توفير الظروف التقنية والمعلوماتية الكفيلة بذلك. وقد ارتفعت هذه النسبة من 67,5% سنة 2023 لتصل إلى 86,5% سنة 2024، حيث لم يتخلف سوى جهاز واحد عن تقديم تقريره منذ السنة المالية 2022، كما يبين ذلك الجدول أسفله.

جدول # 82 : معطيات حول إعداد مشاريع وتقارير نجاعة الأداء ومدى احترام أجل الإدلاء بها

	2021	2022	2023	2024
عدد القطاعات والمؤسسات المنخرطة في منهجية نجاعة الأداء	37	38	38	38
عدد القطاعات والمؤسسات التي قامت بتقديم تقارير نجاعة الأداء	35	37	37	37
نسبة القطاعات والمؤسسات التي أدلت بالتقارير داخل الأجل التنظيمي (%)	42[30]	51,3[31]	67,5	86,5

المصدر: التقارير المتعلقة بتنفيذ قانون المالية لسنوات 2021-2023 وتقارير نجاعة الأداء برسم سنة 2024.

269. وبالرغم من التحسن الملحوظ في هذا المجال، يسجل المجلس عدم تقديم التقارير سالفة الذكر، داخل الآجال المنصوص عليها، من طرف خمس قطاعات وزارية برسم 2024. ومن شأن التقيد بالآجال المحددة وانخراط

[30] نسبة 42% تتعلق بالعينة المفتحصة من قبل المفتشية العامة للمالية والمكونة من 26 قطاعا وزاريا ومؤسسة.
[31] بالنسبة للسنة المالية 2022، وبالرغم من تقديم مشروع نجاعة أداء قطاع الشؤون العامة، فلم يتم توثيق معطيات نجاعة أدائه بالنظر لعدم تضمنه في الهيكلة الجديدة للحكومة.

باقي القطاعات والمؤسسات بشكل فعلي في هذه المنهجية وتقديمها لتقارير نجاعة الأداء الخاصة بها أن يعزز مصداقية هذه المنهجية ويرسخ ثقافة المساءلة والشفافية في التدبير العمومي مما يسهم في بلوغ الأهداف المتوخاة منها.

- **الحاجة لتحسين جودة الوثائق المتعلقة بنجاعة الأداء وتيسير استغلالها**

270. تتم عملية إعداد مشاريع وتقارير نجاعة الأداء وفق نماذج تم تحضيرها من طرف مصالح وزارة الاقتصاد والمالية. ويتم تحيين هذه النماذج، عند الاقتضاء، لتمكينها من عرض مفصل لحصيلة الإنجازات في إطار منهجية نجاعة الأداء، ولتحسين مقروئيتها واستغلالها من طرف مختلف الفاعلين.

271. وفي هذا السياق، وبالنظر إلى الطابع الحديث نسبياً لهذه التجربة، لا يزال مسار تنزيل منهجية نجاعة الأداء يعرف تفاوتات، لاسيما على مستوى إعداد الوثائق المرتبطة بها وفق النماذج المخصصة لها، حيث أن بعض القطاعات الوزارية والمؤسسات لا تقوم بتحليل أسباب الفوارق بين التوقعات والإنجازات أو تقدمها بشكل جزئي (10 قطاعات من أصل 36)، كما لا يتم تقديم توضيحات مفصلة في حالة عدم بلوغ النتائج المنتظرة (20 قطاع من أصل 36). وبالإضافة إلى ذلك، لا يتم إدراج الحصيلة الفعلية للإنجازات المرتبطة بالاعتمادات المرصودة، خاصة تلك المتعلقة بتقليص التفاوتات المبنية على مقاربة النوع.

272. وتجدر الإشارة إلى حجم المعطيات التي يتم إنتاجها في إطار عمليات إعداد مشاريع وتقارير نجاعة الأداء، إذ بلغ عدد التقارير المنجزة برسم سنة 2024 ما مجموعه 74 تقريرا، تضمنت في مجملها 7.290 صفحة. وعلاوة على النواقص المسجلة في ما يخص جودة هذه الوثائق، فإن كمية هذه المعلومات وتنوع أساليب عرضها من شأنهما أن تشكلا عائقا قد يحد من استغلالها بطريقة فعالة. ومن شأن تثمين النظم المعلوماتية المتاحة، لا سيما النظام "e-budget2" الخاص بتوثيق تقارير نجاعة الأداء ونظام "SI-Perf" الذي يوجد قيد التطوير والذي يهدف إلى تدبير مركزي للمعطيات المتعلقة بمنهجية الأداء، أن يشكلا أساسا لنشر المعطيات المتعلقة بنجاعة الأداء قصد تسهيل استغلالها من طرف مختلف الفاعلين.

<u>جواب وزارة الاقتصاد والمالية:</u>

> (...) بغاية معالجة التباينات المسجلة على مستوى شمولية المعطيات المقدمة من طرف كل قطاع أو مؤسسة معنية، كرس النموذج المنهجي لتقرير نجاعة الأداء، والمضمن بالنظام المعلوماتي "e-budget2"، حقلا لبسط وتحليل أسباب ومبررات عدم بلوغ التوقعات، وحقلا لتحديد الإجراءات التصحيحية. (...)

2. تقييم لأهم مكونات منهجية نجاعة الأداء

273. نص دليل منهجية نجاعة الأداء على إطار مرجعي لتنزيلها يتضمن عدة مراحل تشمل جوانب التخطيط الاستراتيجي والبرمجة، بالإضافة إلى آليات التتبع والتقييم. ويقدم المجلس، على غرار السنوات الفارطة،

تقييما لأهم هذه العناصر، التي تشمل التخطيط الاستراتيجي، وتكريس بُعد النوع، وتحديد البرامج والأهداف والمؤشرات. وقد أسفر هذا التقييم عن الملاحظات التالية:

1.2. الحاجة لتعزيز التخطيط الاستراتيجي لدى القطاعات الوزارية والمؤسسات

274. يعرف دليل نجاعة الأداء، الذي أعدته وزارة الاقتصاد والمالية، وضع الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات كآلية تمكن من ترجمة الرهانات إلى أولويات وأهداف استراتيجية واقعية تتماشى مع التوجهات الحكومية في مجال السياسة العامة ومع الإمكانيات المتاحة لهذه الأجهزة. ويهدف تتبع تنزيل منهجية نجاعة الأداء في هذا المجال إلى الوقوف على مدى اعتماد استراتيجيات رسمية ومنسجمة مع التوجهات الحكومية للقطاعات الوزارية والمؤسسات، وكذا ارتباط عناصر نجاعة الأداء بأهدافها ومحاورها. وفيما يلي أهم الملاحظات التي تتعلق بهذه الجوانب.

- **ممارسات متباينة في ما يخص إعداد واعتماد الاستراتيجيات**

275. تتباين الممارسات فيما يخص إعداد واعتماد الاستراتيجيات على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات، حيث يتوفر البعض منها على وثائق استراتيجية ذات طابع رسمي، في حين يستند البعض الآخر على وثائق أو مصادر أخرى كالبرنامج الحكومي أو خطط عمل قطاعية أو نصوص تنظيمية محددة لاختصاصاتها[32]. ومن شأن اعتماد الإطار المعياري لالتقائية السياسات العمومية أن يشكل رافعة لحث هذه الأجهزة على إعداد استراتيجيات محينة ذات طابع رسمي، مما يسهم في التنزيل الأمثل لمقاربة نجاعة الأداء وتعزيز آليات تتبع السياسات العمومية وتقييمها.

- **تحسن نسبي على مستوى انسجام التخطيط الاستراتيجي والبرمجة**

276. عرفت نسبة البرامج المنبثقة عن استراتيجيات القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية بتنفيذها تحسنا نسبيا، حيث ارتفعت نسبة البرامج ضمن العينة التي تم فحصها من 82% برسم سنة 2023 مقابل 88% برسم سنة 2024. وبالرغم من هذا التحسن، تبقى برمجة وتنفيذ بعض البرامج بمعزل عن مرحلة التخطيط الاستراتيجي حيث لا تستند إلى أية وثيقة استراتيجية معتمدة.

<u>جواب وزارة الاقتصاد والمالية:</u>

> (...) تنكب مواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات على التحسين المستمر لهيكلة البرامج الميزانياتية للقطاعات الوزارية لتتوافق أكثر مع الاستراتيجية القطاعية وعند الاقتضاء، مع مخطط العمل القطاعي متعدد السنوات. (...)
>
> (...) تنكب مواكبة القطاعات الوزارية والمؤسسات، حسب الحالة، على مراجعة هيكلة ميزانياتها والحرص على توافقها مع السياسة العمومية المنوطة بالقطاع الوزاري أو المؤسسة وعلى انبثاق البرامج الميزانياتية عن الاستراتيجية القطاعية وذلك تطبيقا لمنشور رئيس الحكومة رقم 21/2021 المتعلق بالمعايير المرجعية للميزانية المهيكلة حول البرامج والمرتكزة على نجاعة الأداء.

[32] لوحظ على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات التي تم فحصها برسم سنة 2024 من طرف المفتشية العامة للمالية، أن 44% منها تتوفر على وثائق استراتيجية ذات طابع رسمي، و23% لا تتوفر على وثيقة استراتيجية موثقة ومحينة وذات طابع رسمي، و33% منها على وثائق أو مصادر أخرى كالتوجيهات الملكية السامية أو البرنامج الحكومة أو خطط عمل قطاعية أو نصوص تنظيمية محددة لاختصاصاتها.

2.2. ترسيخ غير كاف لمقاربة النوع الاجتماعي

277.نص القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 130.13، في مادته 48، على ضرورة الأخذ بعين الاعتبار معيار النوع الاجتماعي في تحديد أهداف ومؤشرات البرامج. ويهدف هذا المستجد إلى تكريس مقاربة النوع الاجتماعي في منهجية نجاعة الأداء قصد تحقيق وتعزيز المساواة بين الجنسين وكذا بين الأصناف الاجتماعية المعنية، وذلك عبر تعبئة الموارد العمومية بشكل منصف وفعال. وقد تضمن منشور رئيس الحكومة رقم 7/2018 بتاريخ 4 ماي 2018 المتعلق بإطلاق المرحلة التجريبية الثالثة للميزانية المستجيبة للنوع والمرتكزة على نجاعة الأداء، عدة آليات تمكن من استحضار بعد النوع على المستوى الاستراتيجي، وعند انتقاء المشاريع والعمليات، وصياغة الأهداف والمؤشرات.

278.فعلى المستوى الاستراتيجي، سجل المجلس أنه بالرغم من المكانة الاستراتيجية التي تحتلها مقاربة النوع، حيث استقر عدد القطاعات الوزارية والمؤسسات التي أدرجت بعد النوع في استراتيجياتها المعتمدة في 24 جهازا برسم سنتي 2023 و2024، تبقى ترجمتها على مستوى الاستراتيجيات جد محدودة. ويتجلى ذلك في ضعف تضمين هذه الاستراتيجيات للفوارق المسجلة بين النساء والرجال لدى 89% من البرامج المفتحصة[33]، وعدم إشارتها لأسباب هذه الفوارق لدى 67% منها، بالإضافة إلى عدم الإشارة للنتائج المتوقعة والتدابير الواجب اتخاذها لدى 72% من نفس هذه العينة. هذا وتبرز هذه النقائص بحدة أكبر على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات التي تعتمد برنامجا وحيدا (5 من أصل 6).

279.ومن جهة أخرى، يسجل المجلس أن غالبية الأجهزة تراعي هذا البعد خلال مرحلة صياغة الأهداف ومؤشرات قياس نجاعة الأداء، في حين يغيب استحضاره عند انتقاء المشاريع أو العمليات المعتمدة بشكل ملحوظ، وذلك على مستوى 50% من القطاعات الوزارية والمؤسسات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

> (...) سعيا منها لمواكبة هذه المجهودات ومحاكاة الممارسات الفضلى في مجال تدبير المالية العمومية، أطلقت وزارة الاقتصاد والمالية، سنة 2022 مشروعا طموحا يهدف إلى وضع نظام لتوسيم الميزانية من منظور النوع.
>
> ويهدف هذا النظام بشكل أساسي إلى رصد وتتبع وتقييم البرامج والمشاريع الميزانياتية القطاعية من حيث مدى استجابتها للاحتياجات المختلفة للنساء والرجال، مما يساعد من جهة على توجيه القرارات الميزانياتية، بغية اعتماد برامج من شأنها تقليص الفوارق بين النساء والرجال، ومن جهة أخرى تعزيز مقروئية الميزانية.
>
> بهذا الصدد، صدر منشور رئيس الحكومة تحت رقم 2026/06 يتعلق بإرساء نظام لتوسيم الميزانية وفق منظوري النوع والمناخ.

3.2. ضرورة تحسين التقائية الأهداف من أجل التحكم فيها وتعزيز آليات تحقيقها

280.تشكل الأهداف وسيلة لتنزيل استراتيجية البرنامج المعتمدة، وفي هذا الصدد، ينص منشور رئيس الحكومية رقم 12/2021 بتاريخ 26 يوليوز 2021 على معايير تخضع لها عمليات انتقاء هذه الأهداف، تتمثل أساسا

[33] تتكون هذ العينة من 54 برنامجا تم افتحصاها من قبل المفتشية العامة للمالية بمناسبة إعدادها لتقرير نجاعة الأداء لسنة 2024.

في ضرورة ترجمة هذه الأخيرة للجوانب الأساسية للبرنامج والتقائيتها، وكذا عدم ارتباط تحقيقها بشكل كبير بعوامل خارجية.

281.وفي هذا الإطار، يسجل المجلس عدة نواقص تمس وجاهة الأهداف المحددة، وتتجسد أساسا في ضعف آليات تحقيقها والتقائيتها، حيث يظل تحقيق الأهداف المحددة من قبل القطاعات الوزارية والمؤسسات قابلا للتأثر بعوامل خارجية غير متحكم فيها، ويخص ذلك 53% من المؤشرات المفتحصة. وبالإضافة إلى ذلك، لا تتم الإشارة غالبا إلى مبادرات وإجراءات تصحيحية كفيلة بتجاوز الأسباب الكامنة وراء عدم تحقيق الأهداف المسطرة، وذلك على مستوى 58% من العينة المفتحصة برسم سنة 2024.

282.وبخصوص انسجام أهداف البرامج، يسجل غياب التقائية الأهداف فيما بينها داخل نفس البرنامج، وذلك بنسبة 40% من العينة المفتحصة. ويزداد تسجيل ضعف الانسجام بين هذه الأهداف وأهداف باقي البرامج لدى نفس القطاع الوزاري والمؤسسة، حيث تصل نسبة الأهداف المعنية إلى 71% من العينة المفتحصة.

283. ومن شأن اعتماد الإطار المعياري لالتقائية السياسات العمومية الذي أعدته وزارة الاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية أن يسهم في تعزيز التقائية السياسات العمومية والقطاعية وفي تحسين البرامج وتكاملها وتناسقها.

4.2. ضرورة العمل على تحسين مؤشرات نجاعة الأداء وتعزيز موثوقيتها

284.نص منشور رئيس الحكومة رقم 12/2021 بتاريخ 26 يوليوز 2021 المتعلق بالمعايير المرجعية للميزانية المهيكلة حول البرامج والمرتكزة على نجاعة الأداء المنبثقة عن القانون التنظيمي لقانون المالية، على توجيهات تروم تجويد المؤشرات المستخدمة في قياس نجاعة الأداء، وذلك من حيث وجاهتها وقابليتها لقياس نجاعة الأداء وموثوقيتها وصدقية المعلومات التي توفرها، بالإضافة إلى تحديد توقعات وقيم مستهدفة تتماشى والأهداف الاستراتيجية للقطاع المعني وتستحضر النتائج المحققة سابقا. وفيما يلي أبرز الملاحظات التي تخص هذه الجوانب[34].

- **مواصلة استخدام مؤشرات قياس الأنشطة وأخرى تتأثر بعوامل خارجية لا تلائم قياس نجاعة الأداء**

285.يسجل المجلس، بخصوص وجاهة المؤشرات وملاءمتها لقياس نجاعة الأداء، استمرار لجوء القطاعات الوزارية والمؤسسات لمؤشرات متعلقة بقياس أنشطة البرامج أو بالوسائل المرصدة لها، وذلك في ممارسة لا تتقيد بمعايير انتقاء مؤشرات النتائج قصد قياس نجاعة الأداء، حيث مثلت نسبة المؤشرات المعنية 42% من العينة المفتحصة برسم سنة 2024. ويسجل أيضا استعمال مؤشرات قابلة للتأثر بعوامل خارجية، حيث

[34] تستند هذه الملاحظات إلى مشاريع وتقارير نجاعة الأداء المقدمة من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات، بالإضافة إلى تقرير المفتشية العامة للمالية لافتحاص نجاعة الأداء لسنة 2024.

لا يتم ربط تحقيقها بآليات وعوامل ذاتية خاصة بالبرامج المعنية، مما يؤدي إلى صعوبة في تفسير النتائج المحققة وتحديد سبل تحسينها.

- **ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية لإعداد المؤشرات وطرق قياس الأهداف**

286. وفقا لمنشور رئيس الحكومة رقم 09/2021 بتاريخ 15 أبريل 2021 المتعلق بدور ومهام مسؤول البرنامج المنصوص عليه في المادة 39 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، يعهد إلى مسؤول البرنامج بتنظيم وتنشيط حوار التدبير على مستوى الإدارة المركزية، وعند الاقتضاء، مع المصالح اللاممركزة وباقي الفاعلين المساهمين في تنفيذ البرنامج. وفي هذا لإطار، خلص المجلس إلى أن بعض المؤشرات يتم صياغتها بدون إشراك الفاعليين المعنيين بالتنفيذ العملياتي للبرامج، وتمثل هذه النسبة 28% من المؤشرات المفتحصة برسم سنة 2024. كما يسجل غياب مرجعية واضحة لتحديد التوقعات، خاصة مراعاة الإنجازات المحققة سابقا، وذلك بالنسبة لـحوالي 25% من المؤشرات موضوع الافتحاص.

- **ضعف توثيق عمليات تجميع ومعالجة المعطيات الخاصة بالمؤشرات والحاجة لتعزيز صدقيتها**

287. ينص منشور رئيس الحكومة رقم 21/2021 على أن التدبير القائم على النتائج يستوجب تكفل نظم معلوماتية خاصة بإنتاج مؤشرات نجاعة الأداء بالنظر إلى ما تتيحه من حيث ضمان موثوقية هذه المؤشرات. كما دعا المنشور المذكور القطاعات الوزارية والمؤسسات إلى العمل على إرساء نظم معلوماتية توفر كافة المعطيات الضرورية لإرساء التدبير القائم على النتائج وكذا إنتاج لوحات قيادة نجاعة الأداء. ويسجل المجلس في هذا الصدد، توظيف المعطيات الخاصة بالمؤشرات في غياب مساطر واضحة لتجميعها ومناهج لمعالجتها لدى أغلبية الأجهزة المعنية، حيث لا توجد مساطر موثقة لعمليات تجميع هذه المعطيات على مستوى 24 قطاعا وزاريا ومؤسسة من أصل 36، كما يُسجل غياب مناهج واضحة لمعالجتها لدى 23 جهازا معنيا. هذا ويسجل عموما ضعف الضمانات المقدمة لتعزيز مصداقية المعطيات المعتمدة، حيث أن 57% من المؤشرات المفحوصة لا تتوفر على ضمانات ذات صلة.

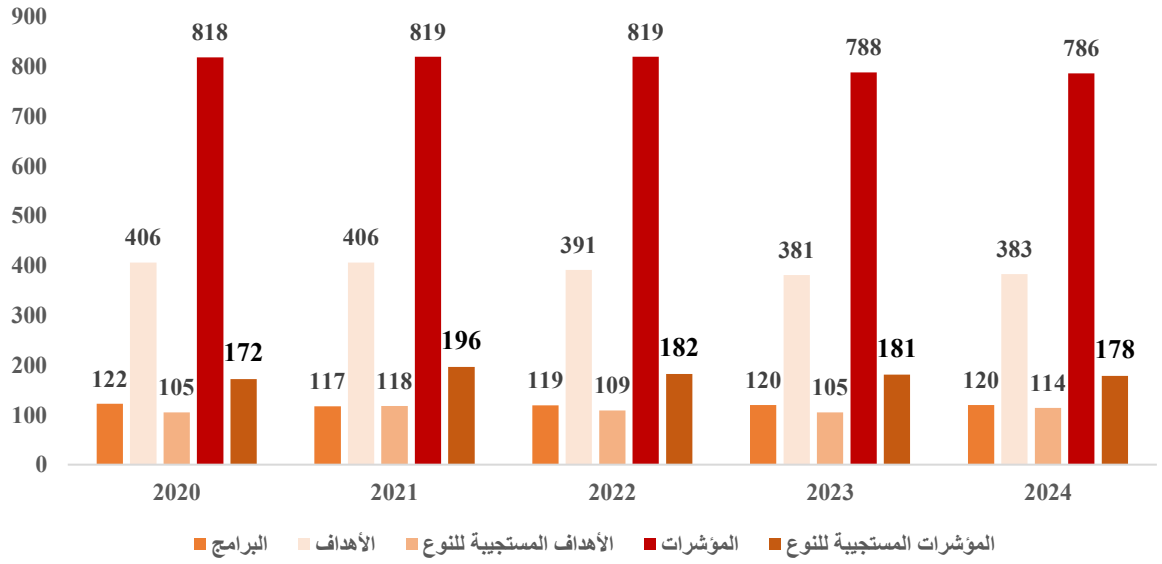
3. تتبع تحقيق النتائج

1.3. استقرار نسبي لحصيلة انخراط القطاعات الوزارية والمؤسسات في اعتماد منهجية نجاعة الأداء

288. عرفت حصيلة انخراط القطاعات الوزارية والمؤسسات في منهجية نجاعة الأداء استقرارا نسبيا، برسم سنة 2024، من حيث عدد البرامج والأهداف والمؤشرات. فقد استقر عدد البرامج الميزانياتية المعنية بنجاعة الأداء في 120 برنامجا برسم سنة 2024. كما ارتفع نسبيا عدد الأهداف ليبلغ 383 هدفا، وبشكل ملحوظ بالنسبة للأهداف المستجيبة للنوع حيث سجلت 114 برسم سنة 2024 مقابل 105 برسم سنة 2023. وبالإضافة إلى ذلك، عرف عدد المؤشرات، بما فيها تلك المستجيبة للنوع، انخفاضا طفيفا ليصل إلى

786 مقابل 788 سنة 2023. ويبين الرسم البياني أسفله تطور هذه الحصيلة خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2024.

رسم بياني # 13: تطور عدد البرامج والمؤشرات والأهداف خلال الفترة 2020-2024



289.وتبقى هذه الحصيلة عموما داخل نطاق المعايير المحددة بمنشور رئيس الحكومة رقم 12/2021 سالف الذكر، والتي تلزم كل قطاع وزاري أو مؤسسة باعتماد ما بين برنامج واحد و6 برامج ميزانياتية، وما بين هدف واحد و3 أهداف لكل برنامج، وما بين مؤشر واحد و3 مؤشرات لكل هدف. وقياسا بهذه المعايير، بلغ متوسط عدد البرامج المعتمدة لدى القطاعات الوزارية والمؤسسات 3,2، في حين استقر متوسط عدد المؤشرات عند 2,1 لكل هدف، وهو ما يندرج ضمن الحدود المقررة. غير أن متوسط عدد الأهداف سجل تجاوزاً نسبيا للسقف المحدد في 3 أهداف لكل برنامج، إذ بلغ 3,2 برسم سنة 2024.

290. وبالرغم من ذلك، يسجل المجلس تجاوز المعايير المحددة لدى بعض القطاعات الوزارية والمؤسسات. فعلى صعيد عدد البرامج، اعتمدت وزارة الداخلية وقطاع الفلاحة والتنمية القروية على 7 برامج برسم سنة 2024 متجاوزة، بذلك، الحد الأقصى المحدد في 6 برامج بموجب المنشور المذكور. وعلى صعيد عدد الأهداف، تجاوز عدد من البرامج السقف المقرر في 3 أهداف لكل برنامج، ولا سيما برامج الدعم والقيادة ذات الطابع الخاص، كبرنامج الدعم والقيادة (130) لدى وزارة الاقتصاد والمالية، وذلك بالرغم من المجهودات الرامية لتوحيد منظومة نجاعة الأداء الخاصة بها من خلال اعتماد أهداف ومؤشرات مشتركة بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

تحدد المراجع المنهجية لمقاربة نجاعة الأداء المعايير الكمية والنوعية لانتقاء عدد محدود من الأهداف والمؤشرات الوجيهة والمنسجمة، وذلك تبسيطا لمقروئيتها وتيسيرا لتقييمها.

(...) ويعزى تجاوز متوسط الأهداف حسب البرامج للمعيار المرجعي، أساسا، إلى هيكلة 7 قطاعات وزارية ومؤسسات لميزانياتها حول برنامج ميزانياتي واحد، وبالتالي التأثير على قاعدة احتساب معيار 3 أهداف لكل برنامج ميزانياتي (...).

وفي نفس الاتجاه، تتعين الإشارة إلى التباين في عدد البرامج الميزانياتية حسب القطاعات الوزارية والمؤسسات. فبينما ترتكز هيكلة وزارة الداخلية وقطاع الفلاحة والتنمية القروية على 7 برامج، حددت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية ووزارة الاقتصاد والمالية 6 برامج لكل منهما، فيما تم تحديد 5 برامج لثلاث قطاعات، و4 برامج لستة قطاعات، و3 برامج لأربعة عشرة قطاعا، وبرنامجين لثلاثة قطاعات.

وبخصوص البرنامج الميزانياتي 130 "الدعم والقيادة " التابع لوزارة الاقتصاد والمالية، فيعزى تجاوزه للمعيار المرجعي لعدد الأهداف والمؤشرات، خصوصا لتعدد الوظائف التي يغطيها. ففضلا على وظائف الدعم (...) يشمل هذا البرنامج الأنشطة المرتبطة بالوكالة القضائية للمملكة، والمفتشية العامة للمالية.

2.3. تحقيق متوسط للنتائج لا يعكس مستوى تنفيذ الاعتمادات الميزانياتية

291.شهد مستوى تحقيق النتائج تحسنا نسبيا مستمرا خلال الفترة 2020-2024، حيث سجل متوسط تحقيق النتائج منحى تصاعديا بلغ نسبة 52% برسم سنة 2024 مقابل 41% برسم سنة 2020. وبالرغم من هذا التحسن، فإن نسبة بلوغ النتائج تظل عموما متوسطة وتعكس تباينا كبيرا بين مختلف القطاعات الوزارية والمؤسسات. فبينما تمكن بعضها من تسجيل نسب مرتفعة، حيث سجلت 10 أجهزة نسبا لتحقيق النتائج تتجاوز 60%، فيما حقق 15 جهازا نسبا متوسطة تتراوح بين 40% و60%، فإن إنجازات أجهزة أخرى لا تتجاوز 40% من التوقعات برسم سنة 2024. ويبين الجدول أدناه تطور متوسط نسبة تحقيق النتائج والقيم العليا والدنيا المسجلة خلال الفترة سالفة الذكر.

جدول # 83 : معطيات حول تحقيق النتائج خلال الفترة 2020-2024

	2020	2021	2022	2023	2024
متوسط تحقيق النتائج (%)	41	43	48	48	52
أعلى نسبة تحقيق للنتائج (%)	100	66	74	100	100
أدنى نسبة تحقيق للنتائج (%)	13	22	26	14	11

المصدر: التقارير السنوية لنجاعة الأداء 2020-2024.

292.وبالرجوع إلى إنجازات بعض القطاعات الوزارية والمؤسسات التي عرفت نسبا ضعيفة لتحقيق النتائج برسم سنة 2024، يتبين أن معدلات تنفيذ الاعتمادات الميزانياتية المرصدة لها لا تتماشى ومستوى الإنجازات المحققة. ويتجلى ذلك في تسجيل مستويات مرتفعة لتنفيذ هذه الاعتمادات، تتجاوز 80% من إجمالي الاعتمادات النهائية المرصدة، في حين تم تسجيل نسب تحقيق للنتائج لا تتعدى 40%. ويعرض الجدول أسفله نسب تحقيق النتائج برسم سنتي 2023 و2024، ومبالغ الاعتمادات الميزانياتية النهائية الإجمالية للقطاعات الوزارية والمؤسسات سالفة الذكر، ومستوى تنفيذها برسم سنة 2024.

جدول # 84 : تحقيق النتائج وتنفيذ الاعتمادات الميزانياتية لدى بعض القطاعات الوزارية والمؤسسات

الوزارة / القطاع	2023			2024		
	نسبة تحقيق النتائج (%)	إجمالي الاعتمادات (مليون درهم)	نسبة التنفيذ (%)	نسبة تحقيق النتائج (%)	إجمالي الاعتمادات (مليون درهم)	نسبة التنفيذ (%)
قطاع الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني	33	591,0	90	36	732,5	90
وزارة النقل واللوجستيك	33	2 472,0	87	35	2 445,6	82
وزارة الصحة والحماية الاجتماعية	34	36 081,9	78	33	39 452,5	77
قطاع الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي	14	4 030,3	93	32	4 302,9	93
قطاع المغاربة المقيمين بالخارج	20	527,9	79	30	547,1	80
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار	30	15 624,3	86	30	16 726,97	85
الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة	32	3 001,5	61	30	4 782,67	56
قطاع التكوين المهني	29	2 010,3	68	25	2 055,28	35
المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي	30	137,9	69	17	143,28	69
قطاع الرياضة	69	7 810,8	78	11	11 261,56	85

المصدر: التقارير السنوية لنجاعة الأداء وتقارير نجاعة الأداء للقطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية برسم سنتي 2023 و2024.

293.وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من تحقيق هذه الأجهزة لنتائج ضعيفة خلال سنة 2024، ولأغلبها برسم سنتي 2023 و2022، فإن الاعتمادات المرصدة لها استمرت في منحى تصاعدي نسبيا. ويبرز ذلك، من جهة، ضعف ارتباط منهجية رصد الاعتمادات الميزانياتية بمنطق قائم على تحقيق النتائج، إذ لا يؤخذ بعين الاعتبار مستوى الإنجاز المحقق برسم السنوات الماضية عند مناقشة هذه الاعتمادات وتحديدها. ومن جهة أخرى، يبرز ضرورة ضبط مستوى التوقعات بما يتماشى مع إمكانيات الفاعلين المعنيين والإكراهات المتعلقة بتنزيل البرامج.

294.وإن كان ربط نجاعة الأداء بالاعتمادات الميزانياتية ربطا مباشرا قد يصطدم بجملة من الإكراهات التدبيرية، فإن نتائج الإنجاز ينبغي أن تسهم على الأقل في ترشيد منظومة تخصيص الموارد وتوجيهها نحو الأولويات، وذلك انسجاما مع القدرة التدبيرية الفعلية للأجهزة المعنية.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

(...) يتعين مقاربة تحقيق النتائج من منظور نوعية وجودة المؤشرات وكذا طموح منحى التوقعات، حيث أن مؤشرات الفعالية السوسيواقتصادية ومؤشرات جودة الخدمة وبالنظر لارتباطها بالأثر الفعلي للسياسات العمومية والنفع المرتقب من عمل الدولة لفائدة المواطن من حيث تغيير الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والثقافي والصحي...الذي يعيش فيه، تعد أكثر صعوبة من مؤشرات الأنشطة في بلوغ توقعاتها.

وفقا لمقاربة التخصيص الميزانياتي المستنير بنجاعة الأداء، لا تكرس المراجع المنهجية لنجاعة الأداء وجوب الترابط بين نسب التنفيذ الميزانياتي وتطور الأغلفة المالية من جهة، ونسب تحقيق التوقعات من جهة أخرى، وذلك قناعة أن تجويد التدبير العمومي وأثر السياسات العمومية لا يرتهن حصريا بالموارد المالية بل يقوم كذلك على العناصر التدبيرية ومنظومة التخطيط والاستهداف وتتبع وتقييم الأثر.

4. منظومة قيادة وتدبير وتتبع نجاعة الأداء

295.لضمان تنزيل فعال لورش نجاعة الأداء، تم التنصيص على إحداث آليات أساسية لمواكبة تفعيل مضامينه على المستوى الاستراتيجي البين-وزاري وعلى مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات المعنية. وتتمحور هذه الآليات حول نظام لقيادة تنزيل هذا الورش، بالإضافة لمنظومة تدبير، ومراقبة، ودعم شاملة تتمثل في تفعيل وظائف مراقبة التسيير والمراقبة الداخلية واستعمال نظم المعلومات. وفي هذا الإطار، تم تسجيل الملاحظات التالية.

1.4. تنزيل غير كاف لنظام إدارة وتوجيه منهجية نجاعة الأداء

296.يتطلب تنزيل مقاربة نجاعة الأداء إرساء إطار للحكامة وقيادة الإصلاح، كما دعا إلى ذلك منشور رئيس الحكومة رقم 06/2014 المتعلق بإطلاق المرحلة التجريبية الثانية للميزانية المهيكلة حول البرامج المرتكزة على نجاعة الأداء، وتم تأكيده في مناشير موالية. ولهذه الغاية حدد نظام للقيادة على عدة مستويات يتكون أساسا من لجنة بين-وزارية للقيادة الاستراتيجية يترأسها الكاتب العام للوزارة المكلفة بالمالية ولجان لقيادة الإصلاح والإشراف على تنزيله على مستوى كل قطاع وزاري، برئاسة الكاتب العام للوزارة المعنية، ومشاركة المدراء المركزيين، مع ضرورة تعميم هذا النظام بعد صدور القانون التنظيمي لقانون المالية آنذاك.

297.وفي هذا السياق، وعلى المستوى الاستراتيجي، يسجل المجلس عدم إحداث اللجنة البين-وزارية للقيادة الاستراتيجية. كما لا يزال تفعيل نظام القيادة لدى الأجهزة المعنية دون المستوى المطلوب، حيث لم تقم 10 قطاعات وزارية ومؤسسات من أصل 36 بتفعيل لجنة القيادة والإشراف برئاسة الكاتب العام للوزارة المعنية.

298.ومن شأن التأخر في تفعيل نظام القيادة سالف الذكر التأثير سلبا على مستوى التملك الفعلي لمنهجية نجاعة الأداء لدى الفاعليين المعنيين، وذلك لغياب رؤية استراتيجية واضحة لتنزيل مختلف مكونات هذه المنهجية، وكذا ضعف التنسيق بين مختلف الفاعلين المعنيين. بالإضافة إلى صعوبة تتبع مدى التقدم الحاصل بخصوص تنزيل هذا الورش، خاصة على مستوى الأجهزة التي لا تتوفر على لجنة القيادة والإشراف.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية:

> تعود منظومة الإشراف والقيادة موضوع الملاحظة إلى المرحلة التجريبية، حيث نصت عليها المناشير المتعلقة بإطلاق المرحلة التجريبية للميزانية المهيكلة حول البرامج والمرتكزة على نجاعة الأداء.
>
> (...) تمثلت الغاية من إصدار منشور السيد رئيس الحكومة رقم 12/2021 المتعلق بالمعايير المرجعية للميزانية المهيكلة حول البرامج والمرتكزة على نجاعة الأداء المنبثقة عن القانون التنظيمي لقانون المالية، في تحيين المعايير المنهجية لنجاعة الأداء، وعلى الخصوص تعويض المناشير الصادرة بشأن إطلاق المراحل التجريبية للميزانية المهيكلة حول البرامج والمرتكزة على نجاعة الأداء .

2.4. تحسن نسبي لمقاربة التدبير التعاقدي

299.يقتضي تنزيل منهجية نجاعة الأداء إرساء آليات حديثة تتماشى ومتطلبات التدبير العمومي المرتكز على النتائج. ويبرز اعتماد ميثاق التدبير كمكون أساسي لمنظومة التدبير، يهدف إلى تأطير قواعد تنزيل منهجية نجاعة الأداء لدى القطاعات الوزارية والمؤسسات، كما ينص على ذلك منشور رئيس الحكومة رقم 12/2021 سالف الذكر. وتهم هذه القواعد، على الخصوص، تنظيم حوار التدبير، والعلاقة بين مسؤولي البرامج وباقي المتدخلين على كافة المستويات.

300.فبخصوص ميثاق التدبير، دعا منشور رئيس الحكومة رقم 09/2021، القطاعات الوزارية والمؤسسات إلى اعتماده، حيث تمت إناطة إعداده وتحيينه والإشراف على تفعيله بالكاتب العام للقطاع الوزاري أو المؤسسة المعنية. ويسجل أنه بالرغم من التحسن النسبي على مستوى إعداده (72% من القطاعات مقابل 69% برسم سنة 2023)، لا تزال 10 قطاعات في مراحل مختلفة لإعداد و/أو استكمال الميثاق الخاص بها، مما قد يفضي إلى عدم وضوح مسؤوليات الأطراف المتدخلة في تنفيذ البرامج الميزانياتية. وتنص هذه الوثائق على آليات التنسيق بين مسؤولي البرامج والفاعلين المعنيين بتنفيذها لدى أغلب القطاعات الوزارية والمؤسسات.

301.ومن جهة أخرى، سجل المجلس بطء وتيرة إرساء نظام التعاقد بين المسؤولين عن البرامج والمتدخلين في قيادة وتنفيذ المشاريع والعمليات، حيث لم تقم 61% من الأجهزة المعنية بتفعيل هذا النظام مع مصالحها اللاممركزة أو المؤسسات الخاضعة لوصايتها. فيما تم تسجيل إرساء نظم تعاقدية بشكل جزئي مع بعض المتدخلين في قيادة وتنفيذ عمليات البرامج لدى باقي القطاعات والمؤسسات المعنية.

3.4. تحسن مستمر في اعتماد منظومة مراقبة التدبير

302.ينص المرسوم رقم 2.05.1369 بشأن تحديد قواعد تنظيم القطاعات الوزارية واللاتمركز الإداري على ضرورة إحداث منظومة لمراقبة التدبير لدى القطاعات الوزارية. وقد جاءت مضامين المرسوم رقم 2.22.580 بتاريخ 3 مارس 2023، المتعلق بإرساء منظومة مراقبة التدبير بالقطاعات الوزارية، لوضع إطار تنظيمي موحد لهذه البنية، كما تم توضيح كيفيات تطبيقه لاحقا من خلال منشور رئيس الحكومة رقم 09/2024 بتاريخ 2 غشت 2024، المتعلق بكيفيات إرساء منظومة مراقبة التدبير على مستوى القطاعات الوزارية. ويبرز مدى التقدم المحقق على مستوى تأطير هذه المنظومة أهمية مكانتها المحورية في تعزيز الإشراف الاستراتيجي وقيادة البرامج الميزانياتية، وتحقيق الاستعمال الأمثل للموارد المخصصة في ارتباطها بالأنشطة المنجزة.

303.وقد حصل تقدم ملموس على المستوى التنظيمي لوظيفة مراقبة التدبير، إذ في إطار مخطط تفعيل منظومة مراقبة التسيير الذي شرع في تنفيذه منذ سنة 2021 ، بذلت مصالح وزارة الاقتصاد والمالية مجهودات هامة فيما يخص إعداد المراجع والنماذج المتعلقة بها، خاصة الدليل التطبيقي حول مراقبة التدبير وبطائق الوظائف

المتعلقة بأعضاء البنية المركزية لمراقبة التدبير والأشخاص المرجعيين في مراقبة التدبير، بالإضافة إلى إعداد وثيقة حول مضمون وهيكلة الميثاق الداخلي لمراقبة التدبير الذي يحدد على الخصوص الالتزامات المتبادلة بين الوحدة المركزية المكلفة بمراقبة التدبير وكافة المتدخلين في تنفيذ البرامج. هذا، ويسجل بعض التحسن في إحداث البنيات المكلفة بمراقبة التدبير على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات. أما بخصوص تدخل هذه البنيات في تدبير نجاعة الأداء على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات، فيسجل المجلس أن مستوى هذا التدخل يظل متوسطا، حيث لا تساهم هذه الوحدات في تدبير نجاعة الأداء فعليا لدى 40% من الأجهزة المعنية برسم سنة 2024. وزيادة على ذلك، تبقى مساهمتها عموما جد محدودة بالنظر لعدم توفيرها للوحات للقيادة متعلقة بنجاعة الأداء، وذلك على مستوى 15 قطاعا ومؤسسة، أي ما يمثل 50% من الأجهزة المعنية. ويمكن انخراط باقي القطاعات الوزارية والمؤسسات في هذا المجال، لاسيما عبر إحداث البنيات المكلفة بمراقبة التدبير والحرص على تفعيلها وتمكينها من الموارد اللازمة بشكل يضمن مساهمتها في تدبير نجاعة الأداء، أن يساهم بشكل إيجابي في بلوغ الأهداف المتوخاة من إرساء هذه منظومة.

4.4. محدودية آليات المراقبة الداخلية

304. تمكن آليات المراقبة الداخلية من ضمان حسن سير ونجاعة أداء المرافق العمومية. وفي هذا الصدد، وينص قانون رقم 19-54 الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1-21-58 صادر في 3 ذي الحج 1442 (14 يوليو 2021) بمثابة ميثاق المرافق العمومية على ضرورة إخضاع مصالحها لرقابة داخلية. وتبرز أهمية هذه المنظومة، فيما يخص منهجية نجاعة الأداء، من خلال إرساء نظام لتقييم المخاطر التي قد تعيق تحقيق النتائج، وكذا توفير الضمانات الكافية للتأكد من صياغة مؤشرات وجيهة لقياس هذه النتائج وموثوقية عمليات معالجتها.

305. وتفاعلا مع توصيات المجلس، بشأن التأخر في وضع إطار مرجعي متعلق بالمراقبة الداخلية وإدارة المخاطر داخل القطاعات الوزارية، وذلك منذ سنة 2019، تمت المصادقة في 5 فبراير لسنة 2026 على مشروع المرسوم رقم 2.22.381 المتعلق بالمراقبة الداخلية بالقطاعات الوزارية، بعد تحيينه، والمستوحى من الإطار المرجعي الدولي للمراقبة الداخلية (COSO 13).

306. **وفي انتظار نشر الإطار المرجعي سالف الذكر**، تشكل هذه المبادرة خطوة مهمة لتعزيز فعالية آليات المراقبة الداخلية الحالية على مستوى القطاعات والمؤسسات، لا سيما في ظل محدودية مساهمتها في تحقيق الضمانات سالفة الذكر. حيث يسجل المجلس ضعف تغطية خرائط المخاطر المعتمدة من طرف القطاعات الوزارية والمؤسسات، في حالة توفرها، للمجالات المتعلقة بمقاربة التدبير المرتكز على النتائج[35]، وعدم اتخاذ هذه

[35] ثمانية (08) قطاعات ومؤسسات تتوفر على خرائطية للمخاطر محينة، وثلاثة (03) منها تغطي المجالات المتعلقة بمقاربة التدبير المرتكز على النتائج.

الأجهزة لإجراءات تضمن موثوقية عمليات تجميع واحتساب المؤشرات (14 من أصل 36)، وكذا عدم احترام المعايير[36] الكفيلة بضمان وجاهة المؤشرات بالرغم من التحسن النسبي المسجل على هذا المستوى.

307. وعلى ضوء النقائص المسجلة، يبقى تعزيز آليات المراقبة الداخلية رهينا بتسريع التنزيل الفعلي لمضامين المرسوم سالف الذكر، خصوصا تلك المتعلقة بإرساء نظام لتقييم المخاطر، وتطوير وتفعيل أنشطة المراقبة، وإحداث اللجان الخاصة بإرساء نظام المراقبة الداخلية على مستوى هذه الأجهزة واللجنة الوطنية البين وزارية التي تتولى مهمة الإشراف العام على نظام المراقبة والافتحاص الداخليين، وكذا تعيين المسؤولين المرجعيين عن تنشيط وتتبع تنفيذ الإطار المرجعي لهذا النظام على المستويين المركزي واللاممركز.

5.4. توظيف غير كاف لأنظمة المعلومات

308. نص منشور رئيس الحكومة رقم 12/2021 سالف الذكر على ضرورة استعمال النظم المعلوماتية كدعامة لإنتاج المؤشرات ولوحات القيادة الخاصة بنجاعة الأداء، لما توفره من حماية للمعطيات وضمان موثوقيتها وسلاسة تبادلها بين مختلف الفاعلين، وذلك قصد تمكين الأجهزة المعنية من التتبع الفعال لمدى تحقيق النتائج المتوخاة وربط القيادة الاستراتيجية بالقيادة العملياتية. وفي هذا الإطار، يتم تقييم مدى استعمال هذه الأنظمة لتوثيق واحتساب المعطيات المتعلقة بالنتائج المحققة، إضافة إلى الوقوف على الإجراءات المعتمدة لضمان أمن وجودة هذه البيانات خاصة مع تعدد مصادرها.

309. وفي هذا السياق، يسجل المجلس محدودية توظيف النظم المعلوماتية لتوثيق المعطيات الخاصة بنجاعة الأداء وضمان سلامتها. حيث أن غالبية القطاعات الوزارية والمؤسسات (24 من أصل 36) لا تعتمد أنظمة معلوماتية لاحتساب المؤشرات، إضافة إلى عدم اتخاذ الإجراءات التي من شأنها المساهمة في ضمان سلامة المعطيات المستعملة في ظل هذه الوضعية، خاصة تلك المتعلقة بضمان تفادي التصرف في هذه المعطيات، وذلك على مستوى 21 قطاعا ومؤسسة من أصل 36.

310. وبخصوص مراقبة جودة المعطيات وموثوقية مصادرها، فيسجل عدم اتخاذ إجراءات تهدف لمراقبة مصادر هذه المعطيات على مستوى بعض القطاعات (13 من أصل 36)، إضافة إلى تسجيل غياب إجراءات مماثلة فيما يتعلق بمراقبة جودة هذه المعلومات، عند استعمالها من طرف فاعلين خارجيين لقياس نتائج المؤشرات، على مستوى 12 قطاعا وزاريا ومؤسسة.

311. وتشكل العوامل سالفة الذكر تحديات بنيوية تؤثر سلبا على موثوقية المعطيات المتعلقة بالإنجازات المحققة مما يستدعي العمل على تجاوز هذه النقائص عن طريق الاستعمال الأمثل لأنظمة المعلومات خلال كافة مراحل تجميع ومعالجة ونشر هذه المعطيات، وكذا العمل على تعزيز تبادلها بين مختلف الفاعلين الرئيسيين،

[36] معايير تم تحديدها من قبل المفتشية العامة للمالية في إطار افتحاص نجاعة الأداء برسم سنة 2024.

خاصة في ظل عمل مصالح وزارة الاقتصاد والمالية على وضع نظام معلوماتي (SI-Perf) مخصص لتجميع وتوثيق معطيات نجاعة الأداء، يتم تجريبه على مستوى ثلاثة قطاعات وزارية، في أفق وضعه رهن إشارة كافة القطاعات التي تفتقر لنظام من هذا القبيل. وتحرص مواكبة القطاعات الوزارية، خاصة عند إحداث المؤشرات الجديدة، على موثوقية المؤشرات وصدقية المعلومات التي توفرها، وضرورة ارتكاز احتساب المؤشرات على مساطر وآليات مضمونة لتتبع وتجميع ومعالجة وكذا حفظ المعطيات والوثائق الخاصة بها، لاسيما لغايات تفسيرها وتبرير نتائجها وكذا تقييمها وافتحاصها.

التوصيات:

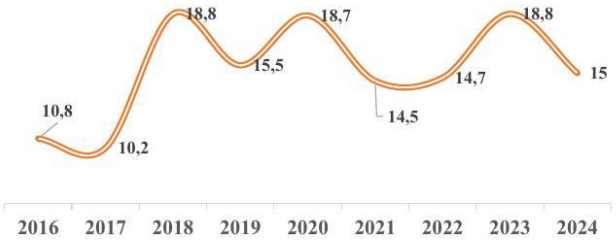
بخصوص تنزيل ورش نجاعة الأداء، يذكر المجلس ويوصي بضرورة:

- **استكمال تنزيل نظام قيادة ورش نجاعة الأداء،** لا سيما اللجنة البين-وزارية للقيادة الاستراتيجية ولجان القيادة والاشراف على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات، وذلك لتوحيد الرؤى حول تنزيل هذا الورش، وضمان التنسيق بين مختلف الفاعلين، وكذا تيسير تتبعه؛
- **الاعتماد على الإطار المعياري لالتقائية السياسات العمومية في إعداد واعتماد الاستراتيجيات** على مستوى القطاعات الوزارية والمؤسسات، مع الحرص على ضمان التجانس بين البرامج المعتمدة في مشاريع نجاعة الأداء من جهة، والسياسات العمومية والقطاعية من جهة أخرى؛
- **مواصلة ضبط عدد الأهداف وتعزيز التقائيتها، وكذا جودة وموثوقية المؤشرات المتعلقة بالبرامج** المحددة في إطار مشاريع نجاعة الأداء من أجل تيسير عمليات تتبع وتقييم مستوى تحقيق النتائج قصد التنزيل الفعال لمنهجية نجاعة الأداء؛
- **تسريع تعميم اعتماد ميثاق التدبير وتفعيل نظام التعاقد،** خاصة مع المصالح اللاممركزة للأجهزة المعنية والمؤسسات الخاضعة لوصايتها، وذلك لضمان التنزيل الفعال لمنهجية نجاعة الأداء؛
- **تعزيز وتحديث منظومة الرقابة الداخلية وتحديثها بما يكفل انسجامها مع الإطار المرجعي المعتمد،** والحرص على الاستعمال الأمثل للأنظمة المعلوماتية كدعامة رئيسية لقيادة البرامج.

VII. تحليل المداخيل غير الجبائية للميزانية العامة للدولة

أبرز النتائج المتعلقة بتحليل تدبير المداخيل غير الجبائية للميزانية العامة للدولة

1 تطور حصة المداخيل غير الجبائية من الموارد العادية 2016 إلى 2024

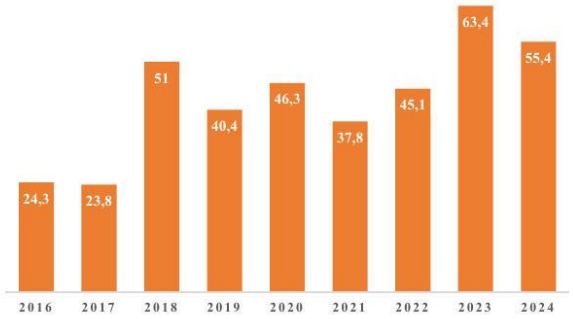


2 تطور المداخيل غير الجبائية من 2016 إلى 2024 (مليار درهم)

55,4
مليار درهم سنة 2024

%10,9
معدل النمو السنوي

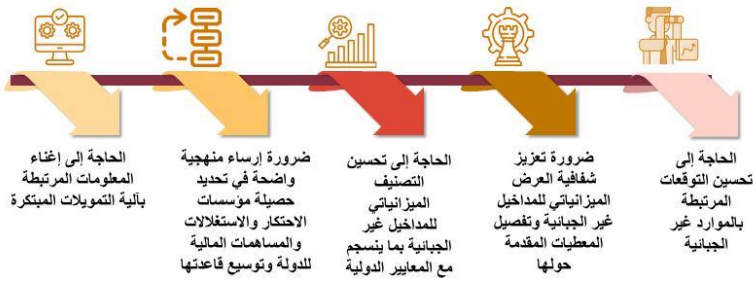
%15
من الموارد العادية سنة 2024



3 توزيع المداخيل الجبائية حسب مختلف مكونتها



4 أبرز الخلاصات الناتجة عن تحليل تدبير المداخيل غير جبائية



312.يواصل المجلس الأعلى للحسابات، بمناسبة المصادقة على قوانين التصفية، تسليط الضوء على المواضيع المرتبطة بتدبير المالية العمومية عبر تخصيص محور تحليلي سنوي لموضوع ذي أولوية يتصل بجوانب التدبير العمومي. وبعد أن تناولت تقاريره السابقة تباعا موضوعات شملت تدابير مواجهة آثار جائحة كوفيد-19 (2020)، وإنعاش الاقتصاد الوطني (2021)، وتدبير دين الخزينة (2022)، والاستثمار العمومي (2023)، يخصص المجلس هذا المحور من تقريره برسم سنة 2024 لموضوع تدبير المداخيل غير الجبائية، بوصفها مكونا مهما من مكونات المداخيل العادية للميزانية العامة للدولة.

313.تضطلع المداخيل غير الجبائية بجملة من الوظائف المتكاملة إذ تشكل مصدرا لتنويع الموارد العمومية، باعتبارها مكملا للمداخيل الجبائية ومساهما في تخفيف الاعتماد عليها. وتستوجب تعبئة هذه المداخيل تثمين مختلف الأصول العمومية، من حصيلة مساهمات الدولة وأملاكها. وتمثل، علاوة على ذلك، رافعة لتعبئة موارد استثنائية، خاصة عبر عمليات الخوصصة وتفويت المساهمات.

314.ويقارب هذا المحور إشكالية تدبير المداخيل غير الجبائية من زوايا تحليلية متعددة، إذ يتناول، من جهة، تطورها الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2016 و2024[37]، مع الوقوف عند الفوارق المسجلة بين التقديرات والتحصيلات وتحديد العوامل المفسرة لها. كما يتطرق من جهة أخرى لتحليل مدى انسجام منهجية تصنيف هذه المداخيل مع المعايير الدولية المعتمدة ويقيم كيفية عرض هذه المداخيل وتقديمها ضمن الوثائق الميزانياتية.

315.بالإضافة إلى ذلك، يقدم هذا المحور تحليلا لأهم مكونات المداخيل غير الجبائية من حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة، وحصيلة تفويت مساهمات الدولة، وعائدات أملاك الدولة والموارد المختلفة.

316. وقد اعتمد المجلس في إعداد الملاحظات المتعلقة بهذا المحور على قوانين المالية والتقارير المرافقة لمشاريعها وقوانين التصفية، المتعلقة بالسنوات المالية ما بين سنتي 2016 و2023، بالإضافة إلى مشروع قانون التصفية لسنة 2024، فضلا عن تقارير المؤسسات الدولية، ولاسيما دليل إحصاءات مالية الحكومة الصادر عن صندوق النقد الدولي.

317.وفيما يلي أبرز ملاحظات المجلس فيما يتعلق بتدبير المداخيل غير الجبائية:

[37] يمتد نطاق هذا التحليل من سنة 2016 إلى سنة 2024، ويعود اختيار هذه الفترة إلى اعتبارات منهجية مرتبطة بالإطار القانوني المنظم للمالية العمومية. فقد أفضى دخول القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية حيز التنفيذ سنة 2016 إلى إرساء تمييز واضح في جدول توازن موارد وتكاليف الدولة بين المداخيل الجبائية وغير الجبائية، وهو تمييز كانت تفتقر إليه الوثائق الميزانياتية السابقة. كما نصّت المادتان 22 و27 من القانون التنظيمي ذاته على إدراج التسديدات الواردة من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ومن ميزانيات مرافق الدولة المسيّرة بصورة مستقلة ضمن المداخيل غير الجبائية. مما جعل اعتماد هذه السنة منطلقا للتحليل ضرورة منهجية تضمن تجانس المعطيات.

1. تطور إيجابي للمداخيل غير الجبائية مع الحاجة إلى تحسين الإطار التوقعي

318.تشتمل موارد الدولة، وفق المادة 11 من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، على الضرائب والرسوم، وحصيلة الغرامات، والأجور عن الخدمات المقدمة والأتاوى، وأموال المساعدة والهبات والوصايا، ودخول أملاك الدولة، وحصيلة بيع المنقولات والعقارات، وحصيلة الاستغلالات والأتاوى وحصص الأرباح وكذلك الموارد والمساهمات المالية المتأتية من المؤسسات والمقاولات العمومية، فضلا عن المبالغ المرجعة من القروض والتسبيقات والفوائد المترتبة عليها، وحصيلة الاقتراضات، والحصائل المختلفة.

319.وتندرج في حكم المداخيل غير الجبائية المندرجة على مستوى الميزانية العامة، تبعا لذلك، مجموع موارد الدولة المنصوص عليها في المادة 11 سالفة الذكر، باستثناء الضرائب والرسوم وحصيلة الاقتراضات. وتقدم هذه الموارد وفق التبويب المعتمد في قانون المالية، **في خمسة مكونات رئيسية هي حصيلة تفويت مساهمات الدولة، وحصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة، وعائدات أملاك الدولة وموارد الهبات والوصايا فضلا عن الموارد المختلفة.**

1.1. تطور إيجابي للمداخيل غير الجبائية مع تباين ملحوظ في مكوناتها

320.تشكل المداخيل غير الجبائية مكونا جوهريا من مكونات المداخيل العادية للميزانية العامة، وإن ظل وزنها النسبي في تمويلها محدودا، كما هو موضح في الجدول أسفله. وبغية استيعاب التطور الحقيقي لهذه المداخيل، يتناول التحليل الآتي مسارها بصورتين متكاملتين، تشمل الأولى احتساب التحويلات الواردة من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، فيما تستبعدها الثانية. ذلك أن هذه التحويلات لا تعكس موارد فعلية للخزينة، بل هي في جوهرها قيود محاسبية تفضي إلى فتح اعتمادات إضافية وفق مقتضيات القانون التنظيمي لقانون المالية[38]، مما يجعل استبعادها من التحليل ضرورة منهجية لقراءة دقيقة وموضوعية لمستوى تطور هذه المداخيل من سنة إلى أخرى. وفي هذا الإطار، سجل ما يلي:

جدول # 85: تطور نسبة المداخيل غير الجبائية من إجمالي المداخيل العادية للميزانية العامة خلال الفترة 2016-2024 (بمليار درهم)

نوع المداخيل		2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
المداخيل غير الجبائية	المبلغ	24,3	23,8	51,0	40,4	46,3	37,8	45,1	63,4	55,4
	النسبة (%)	10,8	10,2	18,8	15,5	18,7	14,5	14,7	18,8	15,0
المداخيل الجبائية	المبلغ	200,9	210,7	220,6	220,5	201,5	223,7	261,5	274,9	314,3
	النسبة (%)	89,2	89,8	81,2	84,5	81,3	85,6	85,3	81,3	85
المجموع		225,2	234,6	271,6	260,9	247,8	261,5	306,6	338,3	369,7

المصدر: قوانين التصفية المتعلقة بتنفيذ قوانين المالية ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

[38] تنص المادتان 22 و27 من القانون التنظيمي لقانون المالية على أنه يمكن دفع مبالغ ميزانية مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة ومن الحسابات المرصدة لأمور خصوصية لفائدة الميزانية العامة مع إمكانية فتح اعتمادات بنفس المبالغ تضاف إلى الاعتمادات الممنوحة بموجب قانون المالية

- **اتجاه عام تصاعدي يخفي تفاوتا بنيويا**

321.سجلت المداخيل غير الجبائية[39] خلال الفترة 2016-2024 تطورا ملحوظا، إذ انتقلت من 24,3 مليار درهم إلى 55,4 مليار درهم، بمعدل نمو سنوي متوسط بلغ 10,9%، فيما ارتفعت حصتها من المداخيل العادية من 10,8% إلى 15% خلال الفترة ذاتها. غير أن هذا المنحى التصاعدي الإجمالي يخفي ديناميات متباينة بحسب المكونات وتفاوتا ملحوظا من سنة إلى أخرى. ويبين الجدول التالي تطور مختلف مكونات المداخيل غير الجبائية خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2016 و2024:

جدول # 86: تطور المداخيل غير الجبائية حسب مصدرها خلال الفترة 2016-2024 (بملايين الدراهم)

نوع المداخيل	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
حصيلة الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة	**7.983,4**	**8.157,9**	**9.295,1**	**12.944,2**	**9.594,2**	**10.711**	**13.144,9**	**13.987,4**	**16.626,5**
حصيلة تفويت مساهمات الدولة	570,2	0,00	0,00	5.344	0,00	5.415,7	0,00	1.607,1	1.700
عائدات أملاك الدولة	372,5	369,2	378,4	363,8	327,9	456,3	442,9	468,2	567,2
موارد الهبات والوصايا	1.844,9	1.962,7	1.730,4	1.830,2	5.213,1	1.341,5	1.291,8	1.983,5	2.485,3
موارد مختلفة	13.502,6	13.354,1	39.601,4	19.880,4	31.159,1	19.856,7	30.190,2	45.373,2	34.035,2
منها التسديدات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ومن ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	4.521,3	6.682	32.105,4	6.895,6	20.365,7	13.060,2	24.829,8	36.950,1	23.880,3
حصة الحسابات المرصدة لأمور خصوصية	4.521,3	6.386,8	31.835,2	6.506,6	20.322,7	12.719,8	24.665,4	36.757,5	23.732,3
حصة مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة	-	295,2	270,2	389	43,0	340,4	164,4	192,6	148,0
المجموع	**24.273,6**	**23.843,9**	**51.005,3**	**40.362,6**	**46.294,3**	**37.781,2**	**45.069,8**	**63.419,4**	**55.414,2**
المجموع دون احتساب التسديدات	**19.752,3**	**17.161,9**	**18.899,9**	**33.467**	**25.928,6**	**24.721**	**20.240**	**26.469,3**	**31.533,9**

المصدر: قوانين المالية برسم السنوات المالية 2016-2024 وقوانين التصفية المتعلقة بتنفيذها ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

322.اتسمت المداخيل غير الجبائية، باستثناء التسديدات الواردة من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، باستقرار نسبي في بداية الفترة موضوع التحليل، إذ تراوحت بين 17,2 و19,7 مليار درهم خلال الفترة 2016-2018، وذلك في ظل غياب شبه تام لعائدات التفويت والخوصصة. وإلى جانب غياب هذه العائدات خلال سنة 2017، أسهم تراجع الموارد المتنوعة لوزارة الاقتصاد والمالية، المضمنة ضمن بند الموارد المختلفة المدرج في الجدول أعلاه، من 2,4 مليار درهم سنة 2016 إلى 302 مليون درهم سنة 2017، في تراجع إجمالي التحصيلات خلال تلك السنة.

[39] تنحصر المداخيل غير الجبائية المعتمدة في هذا التحليل في تلك المتعلقة بالميزانية العامة ولا تضم المداخيل غير الجبائية التي تندرج على مستوى المكونات الأخرى لميزانية الدولة

323.وتجدر الإشارة إلى أن ما سجل من مداخيل سنة 2018 (حوالي 51 مليار درهم) تضمن تحويلا استثنائيا بلغ 24 مليار درهم من الحساب المرصد لهبات دول مجلس التعاون الخليجي، وهو تحويل ذو طابع ترتيبي بحت لا يمثل مدخولا حقيقيا، إذ استهدف تقليص الرصيد المتراكم في ذلك الحساب والذي بلغ في نهاية 2017 ما مجموعه 32.892 مليون درهم.

324.وتميزت سنة 2019 بأداء استثنائي، إذ ارتفعت المداخيل، باستثناء التسديدات، إلى 33,5 مليار درهم بزيادة نسبتها 77%، مدفوعة باستئناف عمليات التفويت والخوصصة بحصيلة 5,3 مليار درهم، وارتفاع مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية من 9,3 إلى 12,9 مليار درهم، إضافة إلى تحصيل استثنائي للمساهمة الاجتماعية للتضامن ناهز 2 مليار درهم. غير أن السنوات اللاحقة كشفت عن تراجع مساهمة هذه المصادر في مجموع الإيرادات، تجلى بوضوح في تذبذب عائدات تفويت المساهمات التي انعدمت كليا سنتي 2020 و2022، ثم بلغت 5,4 مليار درهم سنة 2021، قبل أن تتراجع إلى ما بين 1,6 و1,7 مليار درهم خلال سنتي 2023 و2024. كما أثرت جائحة كوفيد-19 سنة 2020 على مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية التي ارتفعت تدريجيا لتتجاوز عتبة 10 مليار درهم ابتداءً من 2021، وتبلغ 16,6 مليار درهم سنة 2024، مدفوعة بأرباح المجمع الشريف للفوسفاط والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب.

<u>جواب وزارة الاقتصاد والمالية</u>

> (...) تتسم الموارد المتأتية من عمليات تفويت الأصول والخوصصة بطبيعتها بالتذبذب وعدم الانتظام، بالنظر إلى ارتباطها بظروف السوق والسياق الاقتصادي والمالي الوطني والدولي، فضلاً عن اعتبارات التثمين الأمثل للأصول العمومية وحماية مصالح الدولة المساهمة. وبالتالي، فإن تطور هذه العائدات من سنة إلى أخرى لا يمكن اعتباره مؤشراً على استقرار أو عدم استقرار هيكلي للموارد العمومية، باعتبار أن هذه العمليات تظل بطبيعتها ظرفية واستثنائية وليست مورداً عاديا للميزانية العامة.
>
> كما أن تأثير الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 خلال الفترة 2020-2022 يبرز بالأساس المقاربة الاحترازية التي اعتمدتها الدولة في تدبير عمليات تفويت مساهماتها، حيث لم يكن من الملائم، في سياق اتسم باضطرابات اقتصادية ومالية حادة وتراجع تقييمات الأسواق، القيام بتفويت حصص الدولة في مؤسسات ومقاولات عمومية ذات جدوى اقتصادية في ظروف قد لا تضمن التثمين الأمثل للأصول العمومية (...).

325.وقد أفضى تضافر هذه التطورات إلى بلوغ المداخيل غير الجبائية ذروتها بحوالي 63,4 مليار درهم سنة 2023، أي ما يعادل 4,3% من الناتج الداخلي الإجمالي، قبل أن تتراجع إلى 55,4 مليار درهم سنة 2024.

- **انعكاس حجم المداخيل برسم التسديدات الواردة من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة على بيانات المداخيل غير الجبائية**

326.تستلزم القراءة السليمة لبيانات المداخيل غير الجبائية، التمييز بين المداخيل الحقيقية المتأتية من أصول الدولة وأنشطتها ومساهماتها، والتسديدات الواردة من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية، وميزانيات مرافق الدولة

المسيرة بصورة مستقلة. إذ تمثل هذه التسديدات في جوهرها عمليات محاسباتية متعلقة بتحويلات بين مكونات الميزانية.

327. وقد بلغ مجموع هذه التسديدات خلال الفترة 2016-2024 ما قدره 169,3 مليار درهم، أي ما يعادل نسبة 43,7% من إجمالي المداخيل غير الجبائية، كما تسمت حصتها السنوية بمسار تصاعدي ملحوظ، إذ ارتفعت من 18,6% سنة 2016 إلى 43,1% سنة 2024، بعد أن بلغت مستواها الأعلى بنسبة 62,9% سنة 2018، إثر التحويل الاستثنائي لرصيد الحساب المرصد لهبات دول مجلس التعاون الخليجي.

328. ويتجلى أثر هذا المكون بوضوح عند المقارنة بين المؤشرين، إذ حين تستثنى التسديدات، تنتقل المداخيل غير الجبائية من 19,7 مليار درهم سنة 2016 إلى 31,5 مليار درهم سنة 2024، بمعدل نمو سنوي متوسط لا يتجاوز 6%، في حين يرتفع هذا المعدل إلى 10,9% حين يُحتسب المجموع الإجمالي. ويكشف هذا التباين عن أهمية اعتماد قراءة مزدوجة عند تقييم مسار هذه المداخيل، تفضي إلى تقدير أدق للقيمة الفعلية لهذه الموارد ولوتيرة تطورها الحقيقية.

جدول # 87: الفارق بين تحصيلات المداخيل غير الجبائية وتلك المستخلصة من التسديدات في الفترة 2016-2024 (بملايين درهم)

السنة المالية	المجموع دون التسديدات	التسديدات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ومن ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة[40]		تحصيلات المداخيل غير الجبائية
		المبلغ	النسبة من التحصيلات (%)	
2016	19.752,3	4.521,3	18,6	24.273,6
2017	17.161,9	6.682	28,0	23.843,9
2018	18.899,9	32.105,4	62,9	51.005,3
2019	33.467	6.895,6	17,1	40.362,6
2020	25.928,6	20.365,7	44,0	46.294,3
2021	24.721	13.060,2	34,6	37.781,2
2022	20.240	24.829,8	55,1	45.069,8
2023	26.469,3	36.950,1	58.3	63.419,4
2024	31.533,9	23.880,3	43,1	55.414,2
2016-2024	**218.173,9**	**169.290,4**	**43,7**	**387.464,3**

المصدر: قوانين التصفية المتعلقة بتنفيذ قوانين المالية ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

2.1. الحاجة إلى تحسين التوقعات المرتبطة بالمداخيل غير الجبائية

329. تعد دقة التوقعات الميزانياتية ركيزة أساسية لمبدأ الصدقية المنصوص عليه في المادة العاشرة من القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، والذي يلزم بتقييم موارد الدولة وتكاليفها استنادا إلى المعطيات المتوفرة أثناء إعدادها والتوقعات التي يمكن استخلاصها منها. وتبرز مقارنة التقديرات المدرجة في قوانين المالية

[40] باحتساب الاعتمادات المفتوحة بقرارات لوزير الاقتصاد والمالية تطبيقا لمقتضيات المادتين 22 و27 للقانون التنظيمي لقانون المالية التي تم إعادة تحويلها لفائدة الحسابات الخصوصية للخزينة ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والتي ناهزت 140,7 مليار درهم خلال الفترة قيد المراجعة.

بالتحصيلات الفعلية خلال الفترة 2016-2024 عن وجود فوارق هيكلية ذات أهمية متباينة بحسب مكونات المداخيل غير الجبائية، مما يبين الحاجة إلى تطوير أدوات التوقع المعتمدة في إعداد هذه التقديرات.

ويبرز الجدول أدناه الفوارق المسجلة خلال الفترة 2016-2024.

جدول # 88 : توقعات وتحصيلات المداخيل غير الجبائية خلال الفترة 2016-2024 (بملايين الدراهم)

السنة	تقديرات قانون المالية	التحصيلات	نسبة التحصيلات (%)	التحصيلات دون احتساب التسديدات	نسبة التحصيلات دون احتساب التسديدات (%)
2016	15.473,6	24.273,6	156,9	19.752,3	127,6
2017	16.079,4	23.843,9	148,3	17.161,9	106,7
2018	16.435,6	51.005,3	310,3	18.899,9	115,0
2019	24.807,9	40.362,6	162,7	33.467,0	134,9
2020[41]	22.369,1	46.294,3	207,0	25.928,6	115,9
2021	26.555,0	37.781,2	142,3	24.721,0	93,1
2022	24.269,3	45.069,8	185,7	20.240,0	83,4
2023	29.820,3	63.419,4	212,7	26.469,3	88,8
2024	30.928,9	55.414,2	179,2	31.533,9	102,0
مجموع الفترة 2016-2024	**206.739,1**	**387.464,3**	**187,4**	**218.173,9**	**105,5**

المصدر: قوانين التصفية ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

330. بلغ مجموع التحصيلات المداخيل غير الجبائية ما يعادل 387,5 مليار درهم، على امتداد الفترة 2016-2024، مقابل تقديرات أولية وصلت إلى 206,7 مليار درهم، بنسبة إنجاز إجمالية بلغت 187,4%. بيد أن هذه النسبة تستوجب استحضار حصة التسديدات الواردة من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة، التي لا تخضع لأي تقدير مسبق في قانون المالية، مما يستدعي استثناءها، حيث تتحول نسبة الإنجاز إلى 105,5%، مما يكشف أن التجاوز الظاهر في التحصيلات يعزى في جانب مهم منه إلى مكونات غير خاضعة للتوقع المسبق.

331. وتحمل الفوارق بين التقديرات والتحصيلات دلالات متباينة بحسب طبيعة كل مكون. حيث اتسمت مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية بتجاوز التقديرات للإنجازات الفعلية بصورة متكررة، وهو ما يثير التساؤل حول المنهجية المعتمدة في بناء هذه التوقعات. ذلك أن تحديد مستوى المساهمات مرهون بالنتائج المالية للمؤسسات المعنية، التي تتأثر بمتغيرات يصعب استشرافها مسبقا، من بينها تطور هوامش الربح، والقرارات الاستراتيجية المتعلقة بسياسات توزيع الأرباح وإعادة الاستثمار. في المقابل، ترتبط عائدات تفويت مساهمات الدولة بالطابع الظرفي وغير المنتظم لهذه العمليات. أما الموارد المختلفة، فتسجل نسب إنجاز مرتفعة بشكل دائم، لا تعكس بالضرورة أداء تحصيليا حقيقيا، بقدر ما تعبر عن تأثير التسديدات غير المقدّرة مسبقا في رفع هذه النسب.

[41] برسم قانون المالية المعدل للسنة المالية 2020.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية

(...) تتسم الموارد المتأتية من تفويت مساهمات الدولة أو عمليات الخوصصة، (...) بطبيعتها بطابع ظرفي وغير منتظم، بالنظر إلى ارتباطها بظروف السوق والسياق الاقتصادي والمالي. وبالتالي، فإن تطور هذه الموارد لا يخضع لمنطق التدفقات العادية والمتكررة، بل يرتبط باعتبارات استراتيجية ومالية واقتصادية تفرض اعتماد مقاربة حذرة في تنفيذ عمليات التفويت .

كما تجدر الإشارة إلى أن المنظومة القانونية المؤطرة لعمليات تفويت الأصول والخوصصة تعرف مساراً إصلاحياً يشمل مراجعة الإطار القانوني المنظم للخوصصة.

332. فعلى صعيد **حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة** تحديدا، بلغ الفارق التراكمي السلبي ما يقارب 21 مليار درهم خلال الفترة 2016-2024، بنسبة إنجاز إجمالية لم تتعد 83%. غير أن هذا المعطى الإجمالي يخفي مسارين مختلفين. فبينما ظلت الفوارق خلال الفترة 2016-2019 في حدود مقبولة تعكس ضبطا معقولا لفرضيات التأطير، تفاقمت ابتداء من 2020 بشكل ملحوظ، إذ تراجعت نسب الإنجاز إلى 65,3% و62,6% و71,9% خلال سنوات 2020 و2021 و2023 على التوالي. ويعزى ذلك إلى عاملين رئيسيين، أولهما إدراج تقديرات لمؤسسات لا يترتب عنها تحصيل فعلي، وثانيهما لجوء بعض المؤسسات إلى الاحتفاظ بجزء أكبر من أرباحها لتمويل برامجها الاستثمارية، مما أثر مباشرة على مستوى تحويلاتها للميزانية العامة للدولة.

جدول # 89 : التقديرات والتحصيلات المتعلقة بحصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة خلال الفترة 2016-2024 (بملايين الدراهم)

السنة	تقديرات قانون المالية	التحصيلات	الفارق	نسبة الإنجاز (%)
2016	8.330,4	7.983,4	-347	95,8
2017	9.067,3	8.157,9	-909,4	90,0
2018	9.821	9.295,1	-525,9	94,6
2019	11.450	12.944,2	1494,2	113,0
2020	14.697	9.594,2	-5.102,8	65,3
2021	17.117,7	10.710,9	-6.406,8	62,6
2022	13.984,8	13.144,9	-839,9	94,0
2023	19.463,9	13.987,4	-5476,5	71,9
2024	19.480	16.626,5	-2853,5	85,3
مجموع 2016-2024	**123.412,1**	**102.444,5**	**-20.967,6**	**83,01**

المصدر: قوانين التصفية المتعلقة بتنفيذ قوانين المالية ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية

(...) إذا تم الاقتصار على عوائد الاحتكار وحصص الأرباح ومساهمات المؤسسات العمومية وأتاوى احتلال الأملاك العامة، أي الموارد العادية المرتبطة مباشرة بالأداء الاقتصادي والمالي للمؤسسات والمقاولات العمومية، فإن المعطيات (...) تبرز فارقا تراكميا محدودا لا يتجاوز حوالي 2,2 مليار درهم فقط، وبنسبة إنجاز إجمالية تقارب 98%، وهو ما يعكس، في المجمل، مستوى معقولاً من التقارب بين التوقعات والإنجازات. (...)

333. في ما يتعلق بحصيلة **تفويت مساهمات الدولة**، فقد سجلت قصورا تراكميا بلغ 9,9 مليارات درهم خلال الفترة 2016-2024، بنسبة إنجاز إجمالية قدرها 58,6%، بلغ ذروته سنة 2022 التي لم تسجل فيها أي تحصيلات في مقابل تقديرات بلغت 5 مليار درهم، قبل أن يتكرر جزئيا خلال سنتي 2023 و2024 بتحصيلات

لم تتجاوز 1,6 و1,7 مليار درهم على التوالي، في مقابل تقديرات بلغت 5 مليارات درهم في كلتيهما. وحيث وإن كان الطابع الظرفي لعمليات التفويت، المرتبط بتطورات السوق المالية وظروف التثمين ومدى نضج العمليات المعنية، يفسر جزءا من هذه الفوارق، فإن الإدراج المتكرر لتقدير ثابت قدره 5 مليارات درهم على امتداد سنوات متعاقبة، مع تحصيلات متدنية بشكل مستمر، يدعو إلى مراجعة الأسس المنهجية المعتمدة في تقدير هذه الموارد وتعزيز انسجامها مع متطلبات مبدأ الصدقية، مع مراعاة ألا يفضي ذلك إلى الإفصاح عن معطيات من شأنها الإخلال بسير هذه العمليات أو التأثير سلبا على ظروف إنجازها.

جدول # 90 : تقديرات وتحصيلات عائدات تفويتات مساهمات الدولة خلال الفترة 2016-2024 (بملايين الدراهم)

السنة	تقديرات قانون المالية	التحصيلات	الفارق	نسبة الإنجاز (%)
2016	-	570,2	-	-
2017	-	-	-	-
2018	-	-	-	-
2019	5.000	5.344	344	106,9
2020	-	-	-	-
2021	4.000	5.415,7	1.415,7	135,4
2022	5.000	0.00	-5.000,0	0,0
2023	5.000	1.607,1	-3.392,9	32,1
2024	5.000	1.700	-3.300	34
مجموع 2016-2024	**24.000**	**14.637,0**	**-9.932,6**	**58,6**

المصدر: قوانين التصفية المتعلقة بتنفيذ قوانين المالية ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية

(..) إن طبيعة بعض عمليات الخوصصة أو تفويت المساهمات تفرض، في عدد من الحالات، التعامل مع المعطيات المتعلقة بها بقدر من التحفظ والسرية، سواء حفاظا على مصالح الدولة أو لضمان حسن سير العمليات واحترام قواعد السوق والمنافسة، وهو ما يفسر أحياناً اعتماد مقاربات تقديرية مبنية على مؤشرات إجمالية أو أرقام تقريبية خلال مرحلة إعداد قانون المالية.

334. **أما على مستوى الموارد المختلفة**، فقد تم تسجيل نسب إنجاز مرتفعة بصفة دائمة، إذ بلغت التحصيلات الإجمالية 246,9 مليار درهم خلال الفترة المذكورة، مقابل تقديرات لم تتجاوز 43,6 مليار درهم، بنسبة إنجاز بلغت 565%. وحتى باستثناء التسديدات سالفة الذكر بقيت نسبة الإنجاز الإجمالية مرتفعة في حدود 178%. ويجد هذا الفارق البنيوي أصله في اعتماد منهجية التقدير الجزافي لعدة بنود، كالموارد الناتجة عن تخفيف نفقات الدين المقدرة بصورة ثابتة بمليار درهم، وكذا التسديدات التي تمثل الجزء الأكبر من التحصيلات الفعلية رغم إدراجها بمبالغ رمزية لا تعكس حجمها الحقيقي.

جدول # 91 : تقديرات وتحصيلات الموارد المختلفة خلال الفترة 2016-2024 (بملايين الدراهم)

السنة	تقديرات قانون المالية	التحصيلات	نسبة الإنجاز (%)	دون تسديدات	نسبة الإنجاز دون التسديدات المذكورة (%)
2016	5.497,8	13.502,6	245,6	8.981,3	163,4
2017	4.893,6	13.354,1	272,9	6.672	136,3
2018	5.153,6	39.601,4	768,4	7.496	145,4
2019	6.803,4	19.880,4	292,2	12.985	190,9
2020	6.072,6	31.159,1	513,1	10.793,3	177,7
2021	3.682,8	19.856,7	539,2	6.796,4	184,5
2022	3.435,0	30.190,2	878,9	5.360,4	156,0
2023	3.501,8	45.373,2	1295,7	8.423,1	240,5
2024	4.594,4	34.035,2	740,8	10.155,0	221,0
المجموع	**43.635**	**246.952,9**	**565,9**	**77.662,5**	**178,0**

المصدر: قوانين التصفية المتعلقة بتنفيذ قوانين المالية ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

2. الحاجة إلى تحسين التصنيف الميزانياتي للمداخيل غير الجبائية وتعزيز شفافيتها

335. يستدعي تقييم تدبير المداخيل غير الجبائية الوقوف على مدى ملاءمة التصنيفات المعتمدة للمعايير الدولية المرجعية، والنظر في مستوى الشفافية الميزانياتية المتاحة في تقديمها على مستوى قوانين المالية والتقارير المرافقة لها، بما في ذلك مدى قدرة الوثائق الميزانياتية على تفسير الفوارق المسجلة بين التقديرات والتحصيلات الفعلية. وقد خلص فحص هذه الجوانب إلى النتائج التالية:

1.2. الحاجة إلى تحسين التصنيف الميزانياتي للزيادات والغرامات الجبائية بما ينسجم مع المعايير الدولية

336. يصنف دليل إحصاءات مالية الحكومة لصندوق النقد الدولي[42]، الغرامات والجزاءات المفروضة في حالات التأخر في أداء الضرائب أو التهرب الضريبي، ضمن الإيرادات الأخرى المندرجة في المكون غير الجبائي، معرفا إياها بوصفها تحويلات جارية إلزامية تفرضها المحاكم أو الأجهزة شبه القضائية، جراء مخالفة النصوص التشريعية أو التنظيمية. وتتميز هذه الغرامات بطابعها الزجري الرامي إلى معاقبة السلوك المخالف للقانون أو ردعه، لا بوصفها اقتطاعات إلزامية دون مقابل مباشر على غرار الضريبة. وانسجاما مع هذا التأطير، ينص الدليل على ضرورة تقييد هذه الغرامات ضمن الإيرادات الأخرى غير الجبائية.

337. وتسير منهجية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الاتجاه ذاته، إذ تصنف الغرامات الجبائية ضمن المداخيل غير الجبائية، وهو ما تكرّسه كذلك المناشير المشتركة الصادر عن المنظمة ذاتها، ومفوضية الاتحاد الإفريقي، والمنتدى الإفريقي للإدارات الضريبية في إطار إحصاءات المداخيل العمومية في إفريقيا[43].

338. غير أن التبويب الميزانياتي المعتمد على الصعيد الوطني لا يأخذ بهذا التوجه، إذ تدرج الزيادات والغرامات المترتبة على التأخير والنقص في الإقرار، ضمن بنود مستقلة داخل المداخيل الجبائية. وإذا كان دليل صندوق

[42] صندوق النقد الدولي، دليل إحصاءات مالية الحكومة (2014)، الفقرات 5-6 و5-24 و5-143، ص.85 و87 و111.
[43] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ومفوضية الاتحاد الإفريقي، والمنتدى الإفريقي للإدارات الضريبية، إحصاءات المداخيل العمومية في إفريقيا، منشورات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

النقد الدولي يجيز، في حالات استثنائية، تقييد الغرامات والضرائب المرتبطة بها معا حين يتعذر الفصل بينهما، فإن هذا الاستثناء لا يسري على ما هو معمول به حاليا، نظرا لكون هذه البنود مفصلة ومدرجة باستقلالية تامة ضمن التبويب المعتمد، مما يجعل الإبقاء عليها في المكون الجبائي اختيارا لا يتوافق مع المعيار الدولي القاضي بتصنيف الموارد ذات الطابع الزجري ضمن المداخيل غير الجبائية.

339. يوضح الجدول التالي الأثر الكمي لإعادة تصنيف الزيادات والغرامات الجبائية، على هيكل الموارد غير الجبائية للميزانية العامة خلال الفترة 2016-2024:

جدول # 92: أثر إعادة تصنيف الزيادات والغرامات الجبائية على المداخيل العادية للميزانية العامة (2020-2024) (بمليون درهم)

المورد	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الزيادات المترتبة عن عدم الاقرار او التأخير او النقص في الإقرار	1.710,2	1.798,2	1.939,3	1.685,5	350,8	431,1	538,0	696,5	960,8
الغرامات المترتبة على التأخير في الأداء	1.093,7	1.184,0	1.469,6	1.237,4	364,1	491,74	571,10	671,10	875,67
الزيادات المترتبة على التأخير	2.726,0	2.689,5	2.900,1	2.462,2	613,3	802,2	983,5	1.246,9	1.667,1
مجموع الزيادات والغرامات	**5.529,9**	**5.671,7**	**6.309,1**	**5.385,1**	**1.328,2**	**1.725,0**	**2.092,6**	**2.614,5**	**3.503,6**
المداخيل غير الجبائية	24.273,6	23.843,9	51.005,3	40.362,6	46.294,4	37.781,2	45.069,9	63.419,4	55.414,3
المداخيل غير الجبائية (بإضافة الزيادات والغرامات)	**29.803,5**	**29.515,6**	**57.314,4**	**45.743,7**	**47.622,5**	**39.506,3**	**47.162,5**	**66.034,0**	**58.917,9**
نسبة الزيادة في المداخيل غير الجبائية الإجمالية (%)	**22,8**	**23,8**	**12,4**	**13,3**	**2,9**	**4,6**	**4,6**	**4,1**	**6,3**
المداخيل غير الجبائية دون احتساب التسديدات	**19.752,4**	**17.161,8**	**18.899,9**	**33.466,9**	**25.928,6**	**24.721,0**	**20.240,1**	**26.469,3**	**31.534,0**
المداخيل غير الجبائية دون احتساب التسديدات (بإضافة الزيادات والغرامات)	**25.282,3**	**22.833,6**	**25.208,9**	**38.852,0**	**27.256,8**	**26.446,0**	**22.332,7**	**29.083,9**	**35.037,6**
نسبة الزيادة (%)	**28,0**	**33,0**	**33,4**	**16,1**	**5,1**	**7,0**	**10,3**	**9,9**	**11,1**

المصدر: قوانين التصفية ومشروع قانون التصفية لسنة 2024 – معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

340. وعليه، يسجل تباين انعكاسات إعادة التصنيف على المداخيل غير الجبائية، بحسب قاعدة الاحتساب المعتمدة. حيث يستدعي تحليل هذا الأثر استحضار السياق العام لتطور تحصيلات الزيادات والغرامات على امتداد الفترة قيد المراجعة، التي اتسمت بتباين ملحوظ، إذ سجلت مستويات مرتفعة خلال الفترة 2016-2019، تراوحت بين 5,4 و6,3 مليار درهم، قبل أن تتراجع إلى 1,3 مليار درهم سنة 2020 في سياق جائحة كوفيد-19، لتستعيد بعد ذلك مسارها التصاعدي، وتبلغ 3,5 مليار درهم سنة 2024.

341. وفي ما يخص الأثر على المداخيل غير الجبائية المحتسبة، بما فيها التسديدات الواردة من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية وميزانيات مرافق الدولة المسيّرة بصورة مستقلة، يلاحظ أن نسبة الزيادة الناجمة عن إعادة

التصنيف تبقى محدودة، إذ لم تتجاوز 6,3% سنة 2024 بوصفها كأعلى قيمة خلال الفترة 2020-2024. ويعزى ذلك إلى الحصة الكبيرة لهذه التسديدات الذي أصبحت تحتله هذه التسديدات في إجمالي المداخيل غير الجبائية، مما يرفع قاعدة الاحتساب، ويخفف تبعا لذلك من الأثر النسبي لإعادة التصنيف.

342. في المقابل، يكشف استثناء هذه التسديدات من قاعدة الاحتساب باعتبارها عمليات محاسباتية متعلقة بتحويلات بين مكونات الميزانية، عن أثر أكثر وضوحا على امتداد الفترة قيد المراجعة. فقد مثلت الزيادات والغرامات حصة مهمة من المداخيل غير الجبائية خلال الفترة 2016-2019، بلغت ذروتها سنتي 2017 و2018 بما يناهز 33%، قبل أن تنخفض إلى 16% سنة 2019، ثم إلى 5,1% سنة 2020، لتستعيد بعد ذلك مسارها التصاعدي وتبلغ 11,1% سنة 2024. ويزداد وقع هذا الاتجاه أهمية في ضوء معدل النمو السنوي لتحصيلات الزيادات والغرامات خلال الفترة 2020-2024، الذي ناهز 27,4%، متجاوزا وتيرة نمو سائر مكونات المداخيل غير الجبائية برسم نفس الفترة.

343. ويسجل المجلس أن استمرار إدراج هذه المداخيل ضمن المكون الجبائي، من شأنه أن يضفي على المداخيل الجبائية دينامية نمو لا تعكس توسع الوعاء الضريبي الفعلي، في حين لا يستفيد المكون غير الجبائي من موارد متنامية تعبر في حقيقتها عن حصيلة إجراءات ذات طابع زجري، لا عن قدرة الدولة على تعبئة مواردها الذاتية. ولذلك، يرى المجلس أن إعادة النظر في هذا التصنيف، من شأنها أن تعزز الشفافية الميزانياتية في تقديم الوضعية المالية للدولة، وأن ترفع من قابلية مقارنة المعطيات الميزانياتية الوطنية مع نظيراتها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية

> تجدر الإشارة في هذا الصدد بأن حصيلة الزيادات المترتبة على التأخير والغرامات وما في حكمها من موارد يتم استخلاصها وتصفيتها من قِبَل الإدارتين الجبائيتين المختصتين، وهما المديرية العامة للضرائب وإدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة. كما أن هذه الحصيلة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالضرائب والرسوم الأصلية المستخلصة وفق مبدأ الفرع يتبع الأصل. (...) هذا ويبقى هذا التصنيف اختيارا منهجيا قابلا للمراجعة وإعادة الترتيب متى اقتضت الضرورة ذلك.

2.2. ضرورة تعزيز شفافية العرض الميزانياتي للمداخيل غير الجبائية وتفصيل المعطيات المقدمة حولها

344. تكتسي المداخيل غير الجبائية، في ضوء تعدد مصادرها وتباين طبيعة العمليات المنشئة لها، خصائص هيكلية تستوجب، عند تتبعها وتقييمها، توظيف أدوات تحليلية مختلفة عن تلك المعتمدة في مجال المداخيل الجبائية. ويستلزم ذلك توفير درجة أكبر من الشفافية في تقديمها ضمن الوثائق الميزانياتية، إذ لا يكفي الإفصاح عن المبالغ الإجمالية ما لم يقترن بتفصيل كاف لطبيعة العمليات الكامنة وراءها ومدى انتظامها وقابليتها للتكرار.

345. غير أن مراجعة قوانين المالية تكشف عن اللجوء المتكرر إلى إدراج بعض المداخيل غير الجبائية ضمن بنود ذات تسميات عامة ومجملة كبند "الموارد المختلفة" وبند "الموارد المتنوعة"، التي تسجل فيها في بعض

الأحيان مبالغ مهمة دون الإفصاح عن طبيعة العمليات المنشئة لها مما يحول دون التمييز بين ما يتصل منها بمداخيل اعتيادية قابلة للتكرار وما ينجم عن عمليات ظرفية أو استثنائية.

346. وتجدر الإشارة إلى أن دليل شفافية المالية العامة لصندوق النقد الدولي[44] يوصي بضرورة تصنيف مجموع المداخيل العمومية ضمن نظم تفصيلية دقيقة، بحيث لا تتجاوز المجاميع غير المصنفة حصة هامشية من الموارد الإجمالية. وتنسجم هذه التوصية مع المتطلبات الجوهرية للشفافية الميزانياتية التي تستلزم بالإضافة إلى الإفصاح عن الأرقام، الإبلاغ عن المنهجية المعتمدة في تصنيف هذه المداخيل وتقديمها.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية

> تجدر الإشارة في هذا الصدد بأن تصنيف وتبويب وترتيب جميع موارد الدولة يتم بيانه من خلال الجدول "أ" الملحق بقانون المالية السنوي، وذلك حسب تصنيف المصالح والفصول وطبيعة المداخيل. ويندرج في هذا الإطار بند "الموارد المختلفة" وبند "الموارد المتنوعة"، اللذان يضمان حصائل مختلفة (...) وعليه، فإن إدراج هذه المداخيل ضمن هذين البندين لا يُفضي إلى غياب الشفافية، بقدر ما يعكس تنوع الحصائل التي تتباين مصادرها وطبيعتها العملياتية، والتي لا تندرج ضمن الأصناف الأخرى المحددة قانونيا (...).

347. وحيث وإن كان قانون المالية يتضمن، لا سيما على مستوى جدول توازن الموارد والتكاليف، عرضا مصنفا للمداخيل غير الجبائية وفق بنودها الكبرى، فإن هذا العرض لا يحتوي على وثيقة تحليلية تكميلية مخصصة تفصل تقديرات كل صنف وتبين عوامل تطوره مقارنة بالسنة السابقة.

348. ويضاف إلى ذلك غياب رابط منهجي بين الأرقام الإجمالية المدرجة في جدول التوازن سالف الذكر والتفاصيل الواردة في الجدول "أ" الملحق بقانون المالية والذي يقدم تقييما للمداخيل حسب طبيعتها، مما يصعب معه إعادة تشكيل مكونات كل صنف والتحقق من مضمونه الفعلي.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية

> تجدر الإشارة إلى أن تجميع الموارد بجدول التقييم الإجمالي لمداخيل الميزانية العامة الملحق بقانون المالية يتم حسب تصنيف المصالح والفصول (...) وتواصل مديرية الميزانية التنسيق مع الخزينة العامة للمملكة بهدف توحيد التصنيف وتجنب التناقضات بين التقارير المُنشَرة، في أفق مراجعة المنهجية المعتمدة بما يُعزز الاتساق والشفافية.

3.2. الحاجة إلى اعتماد منهجية منتظمة لتحليل الفوارق المسجلة بين التوقعات والإنجازات الميزانياتية

349. تعد الشفافية في تقديم المداخيل غير الجبائية مؤشرا جوهريا لجودة المعطيات الميزانياتية، إذ لا تقتصر على سلامة التصنيف وصحة الأرقام المعروضة، بل تمتد لتشمل توفير العناصر الكفيلة بتفسير الفوارق المسجلة بين التقديرات والتحصيلات وتحديد العوامل المسببة لها.

350. وحيث وإن كانت الوثائق المرافقة لقانون المالية، ولا سيما التقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية، تتضمن تحليلات لأداء عدد من المساهمين الرئيسيين، فإن هذه التحليلات تظل مقتصرة على نطاق محدود من المكونات دون أن ترقى إلى مستوى التعليل النوعي الشامل الذي يستحضر أسباب الفوارق لمجمل المداخيل

[44] صندوق النقد الدولي، دليل شفافية المالية العامة (2007)، الفقرة 5.21و203، ص 90 و94.

غير الجبائية ويحدد العوامل المؤثرة في تطور كل مكون. ويحول هذا القصور دون تحديد العوامل التي من شانها أن تساهم في تحسين جودة التوقعات الميزانياتية واستيفاء متطلبات الشفافية التي يكرسها القانون التنظيمي لقانون المالية. ويتجلى ذلك بوضوح في معالجة مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية، حيث تكتفي الوثائق بمقارنة التقدير بالمبلغ المحصل، دون تبيان ما إذا كان القصور المسجل ناجما عن تراجع في النتائج المالية للمؤسسات المعنية، أو عن قرار داخلي بإعادة توجيه مواردها نحو تمويل الاستثمار، أو عن أسباب أخرى.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية

> تجدر الإشارة إلى أن التقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية وكذا الوثيقة المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية متعددة السنوات المرافقة لمشروع قانون المالية تضمن عناصر تحليلية تهم تطور الموارد غير الجبائية والفوارق المسجلة بين التوقعات والإنجازات، كما تقدم بشكل إجمالي أهم العوامل المفسرة لعدم تحقق بعض التقديرات.
>
> كما أن التقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية لا يقتصر على عرض المعطيات المالية المجملة فقط، بل يتضمن كذلك تحليلات مفصلة حول أداء عدد من المؤسسات والمقاولات العمومية الكبرى المساهمة في الميزانية العامة، مع إبراز تطور مؤشراتها الاقتصادية والمالية والاستثمارية والعوامل المؤثرة في نتائجها، وذلك بالنسبة للمساهمين الرئيسيين (...)

3. ضرورة مضاعفة الجهود للرفع من المداخيل غير الجبائية

1.3. تطور متفاوت الوتيرة والحجم لتفويت مساهمات الدولة

351. تشكل حصيلة تفويت مساهمات الدولة مكونا هاما للمداخيل غير الجبائية، وإن اتسم مسارها بتقطع ملحوظ في الوتيرة والحجم على امتداد الفترة ما بين سنتي 2012 و2024. حيث عرف هذا المسار تباطؤا ملحوظا، تجلى في انعدام أي عملية تفويت خلال السنوات المالية 2013 و2017 و2018، باستثناء تفويت 10% ثم 6% من رأسمال البنك الشعبي سنتي 2012 و2014 على التوالي بمبلغ إجمالي بلغ 5,4 مليار درهم و40% من رأسمال شركة البحر الأخضر خلال سنة 2015 بمبلغ 43 مليون درهم وكذا 33,24% من حصة الدولة في الشركة المغربية الإماراتية للتنمية سنة 2016 بمبلغ 570 مليون درهم.

352. في سنة 2019، أسفرت عملية تفويت حصة الدولة في شركة تهيئة الرياض عن عائدات ناهزت 900 مليون درهم، وقد تضمن بند تفويت مساهمات الدولة خلال هذه السنة عائدات تفويت 8% من رأسمال شركة اتصالات المغرب في إطار عمليات الخوصصة المنجزة وفق المادة الأولى من القانون رقم 39.89 المأذون بموجبه بتحويل منشآت عامة إلى القطاع الخاص. فيما لم تسجل سنة 2020 أي عملية في سياق جائحة كوفيد 19. وتم استئناف العمليات خلال سنة 2021، بتفويت 35% من رأسمال شركة استغلال الموانئ و10,3% من رأسمال الشركة العقارية لجامعة الرباط الدولية بعائدات بلغت حوالي 5,4 مليار درهم. غير أن السنوات الموالية شهدت تفاوتا كبيرا بين التقديرات والتحصيلات، إذ لم تنجز أي عملية سنة 2022 رغم إدراج تقدير 5 مليارات درهم في قانون المالية، فيما لم تتجاوز العائدات 1,6 مليار درهم سنة 2023 من تفويت 49% من رأسمال شركة تهيئة وتطوير ما زاغان، و1,7 مليار درهم سنة 2024 من تفويت 26% من رأسمال شركة المامونية، في مقابل تقدير مماثل قدره 5 مليارات درهم في كلتا السنتين.

وبذلك، بلغت الحصيلة المتراكمة لعمليات تفويت المساهمات **التي استفادت منها الميزانية العامة للدولة** خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2024 ما يناهز 14 مليار درهم.

353. ومن شأن المراجعة الجارية للإطار القانوني المنظم لهذه العمليات، أن تشكل فرصة لتسريع تفعيل السياسة المساهماتية للدولة من أجل تعزيز الموارد المتأتية من هذه العمليات، وتحسين ظروف وجودة توقعاتها، إذ نص القانون-الإطار رقم 50.21 المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، على وضع سياسة مساهماتية تعكس التوجهات الاستراتيجية للدولة في هذا المجال. وتجدر الإشارة إلى أن المرسوم رقم 2.24.1090 بالمصادقة على السياسة المساهماتية للدولة، قد أجاز اللجوء إلى عمليات التفويت، خاصة في الحالات التي تتراجع فيها أهمية المصلحة الاستراتيجية المرتبطة بمؤسسة أو مقاولة عمومية، لاسيما في القطاعات التي لا تمثل صعوبات تقنية تعوق المبادرات الخاصة، ولا تشكل حواجز أمام الاستثمار.

2.3. ضرورة إرساء منهجية واضحة في تحديد حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة وتوسيع قاعدتها

354. تشكل الحصيلة المتأتية من مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة المكوّن البنيوي الأكثر انتظاما وقابلية للتوقع ضمن منظومة المداخيل غير الجبائية. فعلى امتداد الفترة 2016-2024، انتقلت هذه العائدات من 8 إلى 16,6 مليار درهم، متجاوزة بذلك ضعف قيمتها المسجلة سنة 2016، بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 9,6%. وتعزى هذه الدينامية أساسا إلى التحسن الذي عرفته النتائج المالية للمنشآت المساهمة الرئيسية. غير أن هذا الأداء الإجمالي الإيجابي يحجب إشكاليات هيكلية، لا سيما على صعيد التركيز المتصاعد على عدد محدود من المؤسسات، فضلا عن كون الإطار المرجعي المنظم لمساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية لا يزال في طور الإرساء، في ظل السياسة المساهماتية للدولة المتعلقة بالمؤسسات التابعة لنطاق الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية، التي نصت على وضع سياسة لتوزيع الأرباح.

جدول # 93 : مساهمات أهم المؤسسات والمقاولات العمومية في الميزانية العامة خلال الفترة 2016-2024 (بملايين الدراهم)

المنشآت	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
المجمع الشريف للفوسفاط	2.000,3	1.340,6	2.000,3	2.700,4	3.600,1	4.100,7	6.530,6	7.441	5.800,6
الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية	1.500	2.400	3.000	3.000	2.000	3.800	4.000	4.000	6.000
بنك المغرب	434,4	556,4	565,4	855,2	1.097,6	993,6	737,8	937,3	2.875,3
المساهمون الثلاثة الأوائل خلال سنتي 2023 و2024 (مجموع)	**3.934,7**	**4.297**	**5.565,7**	**6.555,6**	**6.697,7**	**8.894,3**	**11.268,4**	**12.378,3**	**14.675,9**
اتصالات المغرب	1.425,7	1.425,7	1.452,6	1.532,3	910,8	659,2	785,8	360,0	690,4
الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	265	200	245,6	300	250	247	100	100	205,8
المكتب الوطني للمطارات	300	500	250	550	554	-	-	-	120
الوكالة الوطنية للموانئ	140	170	-	120	-	-	-	60	60
مجموعة التهيئة العمران	200	250	300	250	206	133,5	146,8	123,4	-
شركة استغلال الموانئ	750	299,4	400,5	348,6	365,8	299,4	112,3	124,8	134,4
مكتب الصرف	150	220	129	150	130	130	130	130	140
بريد المغرب	85	127,5	150	166,2	170	-	180	100	100
الشركة المركزية لإعادة التأمين	49,4	-	262	97,5	-	63,3	54,1	46,5	46,6
الوكالة الخاصة طنجة المتوسط + السلطة المينائية طنجة المتوسط	-	2,4	-	9,9	14,5	7,5	48,1	79,4	121,9
منشآت وعائدات أخرى	683,6	665,9	539,7	2864,1	295,5	276,8	319,4	485	331,5
مجموع حصيلة مؤسسات الاحتكار والاستغلالات والمساهمات المالية للدولة	**7.983,4**	**8.157,9**	**9.295,1**	**12.944,2**	**9.594,3**	**10.711**[45]	**13.144,9**	**13.987,6**	**16.626,5**
حصة المساهمين الثلاثة الأوائل خلال سنتي 2023 و2024(%)	**49,3**	**52,7**	**59,9**	**50,6**	**69,8**	**83,0**	**85,7**	**88,5**	**88,3**

المصدر: قوانين التصفية ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2024 والتقارير حول المؤسسات والمقاولات العمومية- معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية

(...) إن تأطير تعبئة مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية يتم وفق مقاربة مؤسساتية تأخذ بعين الاعتبار طبيعة المحفظة العمومية وخصوصيات كل فئة من فئات المؤسسات والمقاولات العمومية، وكذا التوازنات المالية والاستثمارية المرتبطة بها.

وفي هذا الإطار، فإن التركّز النسبي لمساهمات الميزانية العامة في عدد محدود من المؤسسات والمقاولات العمومية يرتبط أساساً بالبنية الخاصة للمحفظة العمومية الوطنية وطبيعة الأنشطة التي تضطلع بها غالبية المؤسسات والمقاولات العمومية (...)

[45] تم إدراج الأرباح الاتية من شركة المجمع الشريف للفوسفاط المسجلة في بند آخر ضمن قانون التصفية للسنة المالية 2021- تقرير حول التقرير حول المؤسسات والمقاولات العمومية المرافق لقانون المالية 2023.

كما أن عدداً مهماً من المؤسسات والمقاولات العمومية ذات الطابع التجاري يتحمل أعباءً مهمة مرتبطة بالتزامات الخدمة العمومية، خاصة في القطاعات ذات البعد الاجتماعي أو الاستراتيجي، ويظل منخرطاً في برامج استثمارية تتطلب تعبئة موارد مالية مهمة وضمان مستويات ملائمة من التمويل الذاتي (...)

وعليه، فإن قدرة المؤسسات والمقاولات العمومية على المساهمة في الميزانية العامة تبقى بطبيعتها محصورة في فئة محدودة من الهيئات التي تتوفر على قدرة ربحية ونموذج مالي يسمحان بتحقيق فوائض مالية قابلة للتوزيع، وهو ما يفسر تمركز جزء مهم من المساهمات في عدد محدود من هذه الهيئات (...)

ومن جهة أخرى، فإن تأطير توقعات مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية يتم وفق مقاربة قائمة على مجموعة من المعايير الموضوعية. حيث يتم، في مرحلة أولى، استبعاد الهيئات غير القادرة هيكلياً على المساهمة في الميزانية العامة. وفي مرحلة ثانية، يتم تحديد المؤسسات والمقاولات العمومية التي تتوفر على قدرة مساهمية فعلية، مع الأخذ بعين الاعتبار نتائجها المالية، وبرامجها الاستثمارية، ومستوى مديونيتها، ونموذجها الاقتصادي، وكذا القرارات التي تتخذها أجهزتها التداولية بشأن توزيع الأرباح أو تعزيز التمويل الذاتي.

(...) تجدر الإشارة إلى أنه بعد إحداث الوكالة الوطنية للتدبير الاستراتيجي لمساهمات الدولة وتتبع نجاعة أداء المؤسسات والمقاولات العمومية وتفعيلها ابتداءً من شهر دجنبر 2022، أصبحت هذه الأخيرة تجسد دور الدولة المساهمة، وتتولى، في هذا الإطار، تأطير توجهات الدولة في مجال تدبير محفظتها العمومية وتعبئة الأرباح والمساهمات المالية بالنسبة للهيئات التابعة لنطاقها

355.وتجدر الإشارة إلى أن 26 منشأة ومؤسسة عمومية[46] فقط تساهم بصفة منتظمة في الميزانية العامة للدولة من أصل 267 منشأة ومؤسسة مكونة للمحفظة العمومية. ويتسم توزيع هذه المساهمات بتركيز متصاعد لدى ثلاث منشآت رئيسية، هي شركة المجمع الشريف للفوسفاط والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية وبنك المغرب، إذ ارتفعت حصتها المجمعة من 49,3% سنة 2016 إلى 88,3% سنة 2024، في مقابل تراجع ملحوظ لمساهمات منشآت أخرى كانت تُسهم سابقا بصفة منتظمة.

356.وعلى صعيد المساهمين الرئيسيين، يتم توزيع أرباح المجمع الشريف للفوسفاط لسياسة طبقا ل ببروتوكول اتفاق مبرم مع الدولة سنة 2018، كانت تحدد معدل التوزيع بحوالي 50% من صافي النتيجة وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، قبل أن تخضع لمراجعة للفترة 2022-2026 خفضت هذا المعدل إلى 33% بهدف الحفاظ على التوازنات المالية للشركة ودعم برنامجها الاستثماري، مع الإبقاء على حد أدنى من التوزيع لصالح الدولة. وقد سجل المجمع أعلى مستوى للمساهمة سنة 2023 بأزيد من 7,4 مليار درهم، قبل أن تتراجع إلى 5,8 مليار درهم سنة 2024.

357.في المقابل لا تخضع مساهمة الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية لأي إطار مرجعي واضح، حيث كانت مساهمتها تحدد بتطبيق معدل 50% من رقم الأعمال، مع إمكانية تعديلها خلال السنة تبعا لتطور الإيرادات الفعلية. وقد واصلت مسارها التصاعدي المنتظم، إذ انتقلت مساهمتها من 1,5 مليار درهم سنة 2016 إلى 6 مليار درهم سنة 2024.

[46] حسب مديرية المنشآت العامة والخوصصة - وزارة الاقتصاد والمالية.

358.وبالنسبة لبنك المغرب، شهدت مساهماته تذبذباً ملحوظاً، قبل أن تسجل قفزة استثنائية سنة 2024 بلغت 2,9 مليار درهم مقارنة بـ 434 مليون درهم سنة 2016، مدفوعة بارتفاع صاف لنتيجته إلى 5,1 مليار درهم سنة 2023 بعد عجز بلغ 412,85 مليون درهم سنة 2022.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية

(...) تجدر الإشارة إلى أن مساهمة الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية في الميزانية العامة لا يتم تحديدها بشكل اعتباطي أو خارج أي إطار مرجعي، وإنما تخضع لمسار تأطير وتطور تدريجي يرتكز على مجموعة من المؤشرات والمعايير المالية والتدبيرية المرتبطة بمداخيل الوكالة وآفاقها الاستثمارية خاصة تلك المرتبطة بالرقمنة وتطوير جودة الخدمة العمومية المرتبطة بالتحديث العقاري والطبوغرافي (...) كما تم، ابتداء من سنة 2005، اعتماد مرجعية تقوم على تخصيص ما لا يقل عن 38% من الموارد السنوية للوكالة لفائدة الميزانية العامة، مع تحديد حد أدنى للمساهمة في 500 مليون درهم سنوياً.

جدول # 94 : ترتيب المساهمين الرئيسيين خلال الفترة 2016-2024

المنشآت	المجموع برسم الفترة 2016-2024 (مليون درهم)	الحصة(%)	الحصة المتراكمة(%)
المجمع الشريف للفوسفاط	35.513	34,73	34,73
الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية	29.700	29,05	63,78
اتصالات المغرب	9.242,5	9,04	72,82
بنك المغرب	9.053	8,85	81,68
شركة استغلال الموانئ	2.835,2	2,77	84,45
المكتب الوطني للمطارات	2.274	2,22	86,67
الوكالة الوطنية لتقنين المواصلات	1.913	1,87	88,54
مجموعة التهيئة العمران	1.610	1,57	90,12
مكتب الصرف	1.309	1,28	91,40
بريد المغرب	1.079	1,06	92,45
الشركة المركزية لإعادة التأمين	619,5	0,61	93,06
الوكالة الوطنية للموانئ	550	0,54	93,60
مجموع مساهمات 12 منشآة	**95.698,2**	**93,60**	-
مجموع المساهمات	**102.244**		

المصدر: قوانين التصفية ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات..

359.وإلى جانب المنشآت الرئيسية، تبرز مساهمات عدد من المؤسسات والمقاولات العمومية التي تسهم بصفة متفاوتة الانتظام. فعلى سبيل المثال، توقفت مساهمات المكتب الوطني للمطارات كليا خلال سنتي 2021 و2022 في سياق تداعيات جائحة كوفيد-19، قبل أن تستأنف بمبلغ قدره 120 مليون درهم سنة 2024. وسجلت الوكالة الوطنية للموانئ انقطاعات متكررة في مساهماتها، في حين تراجعت مساهمات مجموعة التهيئة العمران تدريجيا إلى أن غابت سنة 2024. في المقابل، أبدت الوكالة الخاصة طنجة المتوسط والسلطة المينائية طنجة المتوسط مسارا تصاعديا منتظما، إذ ارتفعت مساهمتهما المجمعة من 9,9 ملايين درهم سنة 2019 إلى 121,9 مليون درهم سنة 2024.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية

تجدر الإشارة إلى أن تطور مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية المذكورة من سنة إلى أخرى يظل مرتبطاً بشكل مباشر بنتائجها المالية المحققة برسم السنة السابقة، وبوضعيتها الاقتصادية والمالية، وكذا ببرامجها الاستثمارية والتزاماتها المرتبطة بالخدمة العمومية.

(...) إن توقف مساهمة بعض الهيئات، كما هو الحال بالنسبة للمكتب الوطني للمطارات خلال فترة جائحة كوفيد-19، يرتبط أساساً بالآثار الاقتصادية والمالية الاستثنائية التي عرفها قطاع النقل الجوي على الصعيدين الوطني والدولي، وما ترتب عنها من تراجع حاد في نشاط المؤسسة ومواردها المالية (...) كما أن تطور مساهمات بعض الهيئات الأخرى، مثل مجموعة العمران أو الوكالة الوطنية للموانئ، يبقى مرتبطاً بدورات الاستثمار، ووضعيتها المالية، وحاجيات التمويل الذاتي المرتبطة ببرامجها ومشاريعها المهيكلة. وفي المقابل، فإن الارتفاع التدريجي لمساهمات مؤسسات أخرى، كالمركب الميناني طنجة المتوسط وهيئاته المرتبطة، يعكس تحسن نتائجها المالية وتطور أنشطتها الاقتصادية والتجارية

وعليه، فإن اختلاف مستوى مساهمة المؤسسات والمقاولات العمومية من سنة إلى أخرى يعد أمراً طبيعياً بالنظر إلى اختلاف نماذجها الاقتصادية وطبيعة أنشطتها والتزاماتها الاستثمارية والقطاعية. كما أن تحديد مستوى مساهمة كل هيئة لا يتم بمنطق تعبئة الموارد فقط، وإنما يأخذ بعين الاعتبار ضرورة استدامة نموذجها الاقتصادي، بما يضمن مواصلة أداء مهامها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية وعدم التأثير سلباً على قدرتها على التمويل الذاتي أو تنفيذ برامجها الاستثمارية (...).

جدول # 95: منشآت غير مساهمة أو ذات مساهمة غير منتظمة خلال الفترة 2016-2024 (بملايين الدراهم)

المنشآت	التقديرات المتراكمة 2016-2024	التحصيلات المتراكمة 2016-2024	ملاحظات
القرض الفلاحي للمغرب	700	102	غياب مساهمة منذ 2017
صندوق التجهيز الجماعي	850	0	غياب مساهمة خلال مجمل الفترة 2016-2024
صندوق الإيداع والتدبير	922	88	مساهمة وحيدة سنة 2020
المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن	830	460	غياب مساهمة منذ 2020
مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج	0	0	غياب مساهمة خلال مجمل الفترة 2016-2024
المكتب الوطني للصيد	50	30	مساهمات جزئية سنتي 2023 و2024 فقط
الشركة الوطنية للنقل والوسائل اللوجيستيكية	332	156	مساهمة أولية سنة 2016، انقطاع خلال 2017-2022، واستئناف سنتي 2023 و2024
مجموعة التهيئة العمران	1.658	1.610	غياب مساهمة برسم سنة 2024
الهيئة المغربية لسوق الرساميل	191	153	غياب مساهمة برسم سنة 2024

المصدر: قوانين التصفية والتقارير حول المؤسسات والمقاولات العمومية- معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

360.ويفضي هذا الوضع إلى عدم استقرار مساهمات المؤسسات والمقاولات العمومية وصعوبة توقعها، وذلك بالرغم من وجود آليات مؤسسية قائمة يمكن توظيفها لهذا الغرض كما هو الشأن لعقود البرامج. ومن شأن تنزيل مقتضيات القانون الإطار المتعلق بإصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، في الشق المتعلق بتنظيم مساهماتها المالية في الميزانية العامة للدولة، لا سيما تفعيل السياسة المساهماتية للدولة في الجزء المتعلق بتحديد أهداف مساهمة الدولة والتدبير النشط للمحفظة العمومية، عن طريق اعتماد منهجية رشيدة وشفافة في توزيع الأرباح، أن يُسهم في ترسيخ قواعد الحكامة المالية، وضمان انتظام هذه المساهمات وقابليتها للتوقع.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية

(...) تخضع عملية تحديد هذه المساهمات لمسار من التشاور والتحليل يرتكز على دراسة النتائج المحققة، والتوقعات برسم مؤشرات الأداء، وبرامج الاستثمار، ومستوى المديونية والسيولة، إضافة إلى احتياجات التمويل الذاتي الضرورية لضمان استدامة نشاط الهيئة المعنية وقدرتها على تنفيذ مشاريعها والتزاماتها الاستراتيجية.

3.3. إمكانات تعبئة واعدة لعائدات أملاك الدولة تحد منها عوائق تدبيرية وقانونية

361. تمثل عائدات أملاك الدولة رافدا هاما في منظومة الموارد العمومية، يتداخل فيه البعد المالي المتمثل في جلب مداخيل لفائدة الميزانية العامة، والوظيفة الاقتصادية المرتبطة بدعم سياسة الاستثمار المنتج عبر تعبئة الملك الخاص للدولة ومواكبة الأوراش الكبرى للدولة في مجالات البنية التحتية والطاقة والسياحة والصناعة، فضلا

عن الوظيفة الاجتماعية المتجلية في مساندة برامج السكن الاجتماعي وتنمية التجهيزات العمومية والمرافق ذات الطابع الاجتماعي كالمؤسسات التعليمية والصحية.

362. ويخضع الملك الخاص للدولة من حيث المبدأ لقواعد مدونة الالتزامات والعقود (القانون الخاص)، لكونه قابلا للتفويت والتصرف (بيع وكراء ومعاوضة وتخصيص وغيرها). ويتميز الرصيد العقاري للدولة (الملك الخاص) بالتنوع، حيث يشمل العقارات المبنية المخصصة للمرافق العمومية والمساكن العائدة للدولة، والتي يستغل جزء منها موظفو الإدارات العمومية وعقارات عارية حضرية، شبه حضرية وقروية.

363.كما تخضع عمليات تفويت العقارات التابعة للملك الخاص للدولة لمقتضيات المادة 82 من المرسوم الملكي رقم 330.66 بتاريخ 21 ابريل 1967 بسن نظام عام للمحاسبة العمومية كما وقع تتميمه وتغييره، والذي حدد الإطار القانوني الذي بمقتضاه تتم عمليات تفويت أملاك الدولة.

جدول # 96 : تقديرات وتحصيلات عائدات أملاك الدولة خلال الفترة 2016-2024 (بملايين الدراهم)

السنة	تقديرات قانون المالية	التحصيلات	الفارق	نسبة الإنجاز (%)
2016	349,5	372,5	23	106,6
2017	354,5	369,1	14,6	104,1
2018	354,5	378,4	23,9	106,7
2019	354,5	363,8	9,3	102,6
2020	199,5	327,9	128,4	164,4
2021	254,5	456,3	201,8	179,3
2022	349,5	442,9	93,4	126,7
2023	354,5	468,2	113,7	132,1
2024	354,5	567,2	212,7	160,0
2016-2024	**2.925,5**	**3.746,3**	**820,8**	**128,1**

المصدر: قوانين التصفية ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

364.وفي هذا الصدد، يكشف فحص تقديرات وتحصيلات عائدات أملاك الدولة خلال الفترة 2016- 2024 عن تجاوز التحصيلات الفعلية للتقديرات المدرجة في قوانين المالية بصفة منتظمة طوال الفترة موضوع التحليل، إذ تراوحت نسب الإنجاز بين 102,6% و179,3%، لتحقق نسبة إنجاز متراكمة بلغت 128,1%، أي ما يعادل فائض تحصيل متراكم قدره 820,8 مليون درهم.

365.وإلى حدود سنة 2019، ظلت التقديرات مستقرة في حدود 354,5 مليون درهم، فيما تطورت التحصيلات ضمن نطاق ضيق بفوارق إيجابية محدودة لم تتعد 24 مليون درهم سنويا، وقد تم تسجيل تصاعد ملحوظ للتحصيلات منذ سنة 2020، حيث انتقلت من 327,9 مليون درهم إلى 567,2 مليون درهم سنة 2024، بارتفاع إجمالي نسبته 73%، في مقابل تقديرات ظلت ثابتة خلال سبع سنوات من أصل تسع.

366.ويكشف هذا التباين المتكرر عن ملاحظة جوهرية، إذ يسجل الإبقاء على نفس مستويات التقديرات أو ما يقاربها من سنة إلى أخرى، في مقابل تصاعد مطّرد في حجم التحصيلات الفعلية، إذ بلغ متوسط الفارق الإيجابي

السنوي 91,2 مليون درهم، أي ما يقارب ربع التقديرات المدرجة، مما يوحي بأن إعداد هذه التقديرات لا يستثمر بصورة كافية الدينامية الفعلية لمداخيل أملاك الدولة المسجلة في السنوات المالية السابقة.

367. وتندرج عائدات أملاك الدولة ضمن مكونات المداخيل غير الجبائية، التي تتسم بإمكانات تحسين لم تستثمر بعد بصورة كافية، ويتجلى ذلك بوضوح في وضعية حظيرة السكن الوظيفي التابع للملك الخاص للدولة. فهي تضم حوالي 46.200 وحدة سكنية، منها 27.439 وحدة مستغلة من طرف موظفي الإدارات والمؤسسات العمومية، فيما تظل الوحدات المتبقية إما شاغرة أو موضوع نزاعات. ولا تتجاوز القيمة الكرائية السنوية الإجمالية لهذه الحظيرة 47,4 مليون درهم، وفق المعطيات المقدمة من لدن مديرية أملاك الدولة.

368. ويعود ضعف مردودية هذه الحظيرة إلى تقادم التعريفة الكرائية المعتمدة، المحددة بموجب قرار يعود إلى سنة 1951. وثانيها التأخر الذي تسجله الإدارات المستفيدة في توجيه بطاقات الموظفين المستفيدين من السكن الوظيفي إلى مندوبيات أملاك الدولة، مما يفضي إلى فترات شغل دون مقابل كرائي قد يطالها التقادم. وثالثها استمرار شغل عدد من الوحدات السكنية من طرف موظفين أحيلوا على التقاعد أو ذويهم دون سند قانوني، مما يحول دون تحرير هذه الوحدات وتحصيل أي مقابل كرائي لها.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية

(...) تجدر الإشارة إلى أن منظومة تدبير إيرادات مديرية أملاك الدولة ترتكز بنيوياً على مبدأ الحقوق المثبتة، ولاسيما بالنسبة لفئة الأكرية التي تشكل المورد الأساسي. وحيث إن صلاحيات الاستخلاص تندرج حصرياً ضمن اختصاصات الخزينة العامة للمملكة، فإن تنفيذ الميزانية يبقى رهيناً بتحصيل المبالغ المتبقية استخلاصها (...)

وفي هذا السياق، وتماشياً مع توجهات قانون المالية لسنة 2026، قامت المديرية بتحيين توقعاتها المالية لتبلغ 600 مليون درهم، مستندة في ذلك إلى الأثر الإيجابي لعمليات مراجعة القيم الإيجارية التي باشرتها المصالح المختصة بهدف ملاءمتها مع واقع السوق العقاري (...).

وفي إطار تثمين الرصيد العقاري للدولة (...) قامت المديرية بمكاتبة كافة القطاعات المعنية مؤكدة استعدادها التام للتنسيق التقني والإداري لإنجاح هذه العملية. وفي إطار تثمين الرصيد العقاري للدولة خاصة المتعلق بحظيرة المساكن المكونة من أكثر من 46.000 وحدة سكنية (مساكن فردية وشقق) مسندة لموظفي مختلف القطاعات الوزارية، عملت المديرية على تسريع وتيرة التفويت لمعالجة ضعف العائدات الكرائية. وقد تعزز هذا المسار بصدور منشور السيد رئيس الحكومة بتاريخ 24 يوليوز 2020، الذي يحث الإدارات العمومية على الانخراط الفعلي في تفعيل مرسوم تفويت مساكن الدولة لشاغليها. وتبعا لذلك، قامت المديرية بمكاتبة كافة القطاعات المعنية مؤكدة استعدادها التام للتنسيق التقني والإداري لإنجاح هذه العملية.

4.3. ارتهان الموارد المختلفة بآلية التمويلات المبتكرة

369. يضم بند الموارد المختلفة جميع المداخيل غير الجبائية التي لا تندرج ضمن البنود الميزانياتية المشار إليها أعلاه، مما يجعله من أكثر المكونات تنوعا. وقد ارتقى هذا البند، من حيث القيمة المطلقة، إلى مرتبة المكون الأهم في منظومة المداخيل غير الجبائية، إذ تضاعفت تحصيلاته أكثر من مرتين ونصف خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2016 و2024، منتقلة من 13,5 مليار درهم سنة 2016 إلى 34,0 مليار درهم سنة 2024، بعد أن بلغت ذروتها عند 45,4 مليار درهم سنة 2023.

370. ويوضح الجدول التالي تطور التحصيلات المرتبطة بفئة الموارد المختلفة خلال الفترة 2016-2024:

جدول # 97 : تطور الموارد المختلفة خلال الفترة 2016-2024 (بمليون درهم)

السنة	التحصيلات	نسبة الإنجاز (%)	التحصيلات دون احتساب التسديدات	نسبة الإنجاز دون احتساب التسديدات(%)
2016	**13.502,6**	245,6	**8.981,3**	163,4
2017	**13.354,1**	272, 9	**6.672**	136,3
2018	**39.601,4**	768,4	**7.496**	145,4
2019	**19.880,4**	292,2	**12.985**	190,9
2020	**31.159,1**	513,1	**10.793,3**	177,7
2021	**19.856,7**	539,2	**6.796,4**	184,5
2022	**30.190,2**	878,9	**5.360,4**	156,0
2023	**45.373,2**	1295,7	**8.423,1**	240,5
2024	**34.035,2**	740,8	**10.155,0**	221,0
المجموع	**246.952,9**	**565,9**	**77.662,5**	**178,0**

المصدر: قوانين التصفية ومشروع قانون التصفية برسم سنة 2024 - معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

371.ويشتمل هذا البند في تركيبته على فئتين رئيسيتين من الموارد، حيث تستأثر التسديدات الواردة من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ومن ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة على الجزء الأكبر منه، إذ ارتفعت نسبتها من 33,5% سنة 2016 إلى 70,2% سنة 2024 مع تسجيل نسب بلغت 81,1% سنة 2018 و81,4% سنة 2023، مسجلة قيمة تراكمية إجمالية على امتداد الفترة 2016-2024 بحوالي 169,3 مليار درهم. وحري بالذكر أن الجزء المهم من هذه التسديدات يرتبط بآلية التمويلات المبتكرة التي شرع في اللجوء إليها ابتداء من سنة 2019 والتي تسجل التحصيلات المرتبطة بها في الحساب الخصوصي للخزينة المخصص لاستبدال أملاك الدولة، قبل أن يحول جزء منها إلى الميزانية العامة.

- **الموارد المختلفة الأخرى: تركيبة ذات طبيعة غير متجانسة تضعف قابليتها للتوقع الميزانياتي**

372.تتسم الموارد المختلفة غير المرتبطة بالتسديدات بتركيبة غير متجانسة تضم مكونات متباينة بطبيعتها، يغلب على معظمها الطابع التقني أو الظرفي أو غير المتكرر، مما يضعف قابليتها للتوقع الميزانياتي الدقيق. ويوضح الجدول أدناه تطور تحصيلات المكونات الرئيسية للموارد المختلفة الرئيسية دون احتساب التسديدات من الحسابات المرصدة لأمور خصوصية ومن ميزانيات مرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة:

جدول # 98 : المكونات الرئيسية للموارد المختلفة خلال الفترة 2016-2024 (بملايين الدراهم)

نوع المداخيل	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الموارد الناتجة عن تخفيف نفقات الدين القابل للاستهلاك والدين العائم	1.894,5	691,3	963,3	3.164,4	1.525,8	1.725,8	486,2	2.250,1	4.835,8
موارد أخرى (إدارات متنوعة)	44,2	189	99,4	192,9	187	132,7	71	1.017,9	1.063,1
المسترجعات من الأجور والمرتبات	60,4	1.299,9	956,6	918,8	828,8	966,3	951,9	1.192,5	987,2
الرسوم القنصلية	272,6	272,4	312,4	330,5	301,9	416,7	461,6	508,2	542,2
فوائد عن عمليات تدبير الخزينة العمومية	34.3	31,2	30,9	139,9	111,4	98,4	91	633,7	468,3

نوع المداخيل	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
موارد متنوعة (الإدارة العامة – وزارة الاقتصاد والمالية)	2.632,2	302	321,7	2.281,2	2.291,8	461,1	294,6	653,3	364,2
مبالغ المساعدة المرتبطة بمختلف المصالح	341,8	285,4	213,4	143,1	1.984,7	172,3	830,6	713,2	361,5
الغرامات التصالحية ما عدا الغرامات المحكوم بها قضائيا	592,8	471,1	480,6	424,5	123,7	161,8	189,4	204,8	231,3
ديون الخزينة المتقادمة	162,9	260,1	305,2	866,3	66,9	102	173,7	39,1	62
أتاوى أنبوب الغاز	999,2	1.015,5	1.537,9	1.011,5	454,6	763,4	6,7	-	-
المساهمة الاجتماعية للتضامن المترتبة على الأرباح	-	-	-	1.987,6	2.152,1	9,9	-	-	-

المصدر: قوانين التصفية السنوية ومشروع قانون التصفية لسنة 2024- معالجة المجلس الأعلى للحسابات.

373.حسب الجدول أعلاه، تمثل الموارد الناتجة عن "تخفيف نفقات الدين القابل للاستهلاك والدين العائم" أبرز مكونات الموارد المختلفة من حيث القيمة المطلقة، إذ انتقلت من 1,9 مليار درهم سنة 2016 إلى 4,8 مليار درهم سنة 2024، غير أن ارتباطها بعمليات الاسترداد وإعادة هيكلة الدين يجعلها مرهونة بظرفية محددة وغير قابلة للبرمجة بصورة منتظمة. وتندرج في الإطار ذاته مسترجعات الأجور ومبالغ المساعدة المرتبطة بمختلف المصالح، التي تظل متذبذبة وخاضعة كذلك لاعتبارات ظرفية يصعب تقديرها عند إعداد التوقعات الميزانياتية.

374.ويزيد من محدودية التوقع لهذه الفئة حضور موارد ذات طابع استثنائي لا يمكن تعبئتها بصفة منتظمة، ولعل أبرزها المساهمة الاجتماعية للتضامن على الأرباح التي أتاحت تحصيل ما يزيد عن 4 مليارات درهم خلال سنتي 2019 و2020 نظرا لطابعها المؤقت. كما تسجل موارد وزارة الاقتصاد والمالية المتنوعة تفاوتا كبيرا تراوح بين 294,6 مليون و2,63 مليار درهم دون ارتباط واضح بالتقديرات المرسومة، في حين تظل الغرامات التصالحية والديون المتقادمة متأثرة بعوامل خارجة عن نطاق البرمجة الميزانياتية. وينتج عن هذا التركيب البنيوي تسجيل فوارق هيكلية متكررة بين التقديرات والتحصيلات الفعلية في ظل غياب تصنيف واضح يفرق بين الموارد المستدامة القابلة للبرمجة وتلك الظرفية التي لا يمكن الاعتماد عليها في إعداد التوقعات.

375.غير أن هذا الواقع لا يحول دون إمكانية تطوير مقاربة توقعية أكثر دقة لبعض مكونات هذا البند، ولا سيما تلك التي تبدي منحى تصاعديا منتظما. وتجسد الرسوم القنصلية نموذجا في هذا الشأن، إذ انتقلت تدريجيا من 272 مليون درهم سنة 2016 إلى 542 مليون درهم سنة 2024، في ارتباط وثيق بمحددات قابلة للتحديد والقياس كعدد أفراد الجالية المغربية في الخارج وتطور الطلب على الخدمات القنصلية. وعليه، فإن تصنيف مكونات هذا البند وفق معيار قابليتها للتوقع يشكل مدخلا ضروريا لتحسين جودة البرمجة الميزانياتية، بما يتيح اعتماد نماذج توقعية ملائمة للموارد ذات المحددات الواضحة والمنحى المنتظم، وتمييزها عن تلك ذات الطابع الاستثنائي.

- **الحاجة إلى إغناء المعلومات المرتبطة بآلية التمويلات المبتكرة**

376. شرعت الحكومة، منذ سنة 2019، في توظيف آلية "التمويلات المبتكرة" كأداة تقوم على تفويت أصول عقارية في ملك الدولة لفائدة أطراف مؤسساتيين، مع الاحتفاظ بحق استغلالها في إطار عقود كراء طويلة الأمد مقابل إيجارات سنوية. وتتألف هذه الأصول أساسا من بنايات مستعملة من طرف مؤسسات التعليم والتكوين، ومؤسسات صحية، ومبان ذات استعمال إداري.

377. وقد أتاحت هذه الآلية تعبئة ما يناهز 109 مليار درهم خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2019 و2024. حيث تسجل التحصيلات المرتبطة بها في الحساب الخصوصي للخزينة المخصص لاستبدال أملاك الدولة، قبل أن يتم تحويل جزء منها إلى الميزانية العامة في إطار عمليات محاسبية لتسجل ضمن فئة المداخيل غير الجبائية. غير أن هذه المداخيل تظل خارج نطاق التوقعات الميزانياتية، إذ لا ترد في تقديرات موارد الحسابات الخصوصية للخزينة ولا في موارد الميزانية العامة. فضلا عن ذلك، لا تتضمن الوثائق الميزانياتية المرافقة لقوانين المالية أي بيان بتوزيعها السنوي أو بالفرضيات المعتمدة في تحديدها، باستثناء المعلومات العامة المتوفرة على مستوى البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات والتقرير الاقتصادي والمالي المرفق بمشاريع قوانين المالية.

جدول # 99 : الموارد المتأتية من آلية التمويلات المبتكرة خلال الفترة 2019-2024 (بمليارات الدراهم)

نوع المورد	2019	2020	2021	2022	2023	2024
الموارد المتأتية من آلية "التمويلات المبتكرة"(مليار درهم)	9,4	2,6	11,9	25,1	25,4	35,3

المصدر: التقرير السنوي لبنك المغرب لسنة 2024.

378. وعرفت التقديرات المرتبطة بهذه الآلية مراجعات تنازلية متتالية، إذ انتقلت من 35 مليار درهم سنويا في إطار البرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات برسم الفترة 2024-2026 إلى 20 مليار درهم سنة 2026 و15 مليار درهم سنة 2027 في برمجة 2026-2028. ويعكس هذا التراجع التدريجي، إلى جانب محدودية مخزون الأصول العمومية القابلة لمثل هذه العمليات، الطابع الظرفي لهذا المصدر من العائدات.

379. كما تجدر الإشارة إلى خلو الوثائق الميزانياتية المتعلقة بقوانين المالية من أي معلومات حول التحملات الكرائية السنوية المرتبطة بهذه الآليات، مما يحول دون تقدير أثرها على نفقات التسيير المستقبلية، وقياس تكلفتها الإجمالية على ميزانية الدولة.

380. وإذا كانت هذه العمليات تمكن من توفير مصادر تمويلية مهمة، وتسهم في خفض عجز الميزانية، فإنها بطبيعتها تشكل موارد غير مستدامة، كما تتولد عنها نفقات متزايدة ومتكررة. لذا تبدو الحاجة إلى دعم هذه الاستراتيجية بدراسة جدوى من أجل توضيح الرؤية على المديين المتوسط والطويل، تستند إلى مسار النتائج والتكاليف ذات الصلة، وترصد الآفاق المستقبلية، كما تحدد المخاطر القانونية والمالية المتعلقة بها وطرق وآليات التحكم فيها.

جواب وزارة الاقتصاد والمالية

تجدر الإشارة إلى أن البرمجة الميزانياتية لعمليات التمويل المبتكرة تبقى ذات طابع تقديري، على غرار باقي الحسابات المرصدة لأمور خصوصية.

كلما مكنت الإيرادات الضريبية من توفير الهوامش المالية الضرورية لإنجاز المشاريع المهيكلة والأوراش الكبرى ذات الأولوية، كلما يمكن تقليص اللجوء إلى آليات التمويل المبتكرة. فحسب تقديرات هذه الإيرادات في إطار البرمجة الميزانياتية للثلاث سنوات المقبلة (2026-2028)، يمكن تقليص موارد التمويلات المبتكرة تدريجيا لتصل إلى 0 درهم سنة 2028.

يتم رفع سقف تحملات الحساب الخصوصي للخزينة المخصص لاستبدال أملاك الدولة كلما دعت الضرورة إلى ذلك، من أجل تسديد التحملات الكرائية السنوية.

التوصيات:

بخصوص تدبير المداخيل غير الجبائية، يوصي المجلس الأعلى للحسابات بما يلي:

- **وضع سياسة واضحة لتوزيع الأرباح الآتية من المؤسسات والمقاولات العمومية** في إطار مواصلة تفعيل السياسة المساهماتية للدولة، بما يعزز مساهمة المحفظة العمومية في موارد الميزانية العامة؛
- **تسريع المراجعة الجارية للإطار القانوني المنظم لعمليات الخوصصة؛**
- **العمل على الرفع من أداء تدبير أملاك الدولة واستغلالها، بما يمكن من تثمينها ورفع مردوديتها في المداخيل غير الجبائية للميزانية العامة؛**
- **العمل على تعزيز المعطيات المتعلقة بالمداخيل غير الجبائية** بإدراج تقديم مفصل لمكوناتها على مستوى الوثائق الميزانياتية وتحليل العوامل المسببة للفوارق المسجلة بين التقديرات والتحصيلات؛
- **العمل على مواءمة التصنيف الميزانياتي للمداخيل غير الجبائية** مع التوجيهات والتصنيفات التي توصي بها الهيئات الدولية المختصة، ولا سيما معايير صندوق النقد الدولي المعتمدة في هذا الشأن، تحقيقا للمزيد من الشفافية الميزانياتية.